قــراءة نحوية.. في مسائل خـــلافية

الناشر

رئيس مجلس الإدارة
أسامة إبراهيم

المدير التنفيذي
سماح الجمال

المدير الفني
أحمد جابر

تصميم الغلاف
مصطفى الدناصورى

دار النخبـة
للطباعة والنشر والتوزيع

٣٣ شارع السنترال - المجاورة الأولى
- الحي الأول- مدينة الشيخ زايد -
الجيزة - مصر

تليفون: ٣٨٥١١٩٦٩ - ٠٠٢٠٢
٠٠٢ - ٠١٢٨٨٦٨٨٨٧٥
E-mail: alnokhoba@gmail.com

الطبعة الأولى
1437 هـ - 2016 م
جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
2016 /14730
ISBN: 978 - 977 - 85285 - 3 - 4

سعد بن محمد داود

قـراءة نحوية

في مسائل خـــلافية

(في ضوء آراء القدماء والمحدثين)

٢٠١٦

الإهـــــداء

- إلى روح أبي وأمي صاحبا الفضل عليّ بعد الله.
- إلى روح شقيقى عبد اللطيف أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر.
- إلى كل منْ علمني حرفا. . إلى مشايخي في الأزهر.
- إلى من يقدس لغة الكتاب في كل زمان ومكان.
- إلى كل هؤلاء أهدي قراءتي. .

سعد داود

خاطـرة للمؤلف

جميلة أنت أيتها الحسناء.... فأنت شابة فتية مفعمة بالحيوية كسائر الشباب، لك عثراتك كما أن لك إبداعاتك، فإن وجدت من يقومك، كنت إلى الإبداع أقرب، ومن ثمّ قلّت عثراتك، وندرت هفواتك، ألا ترين أن للشباب عثرات؟

أنت أيتها الحوراء..... إنّ تعهدناك بالتربية والإصلاح أتيت ثمارك كأينع ما تكون الثمار، فأنت نهر عذب سائغ الشراب. ألم تكوني – وما زلت – مصدر عزنا وفخرنا ؛ وعليكم أولياء أمورها من معلمين ومثقفين وغيورين، أن تحسنوا تربيتها، وتقوموا معوجها، لتحيا حياة هنيئة بين أحضانكم، ولتكون سندا لكم في شيخوختكم، ومن ثمّ يتعهدها من يأتي بعدكم، فتحيا شابة فتية – كما وُلِدَت – وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدّمة

الحمد لله الذي أعربت عن باهر قدرته الشواهد، وأفصح عن وافر نعمه ترادف الصلات والعوائد، سبحانه تنزه كلامه القديم عن الاتصاف بصفات كلام البشر، فليس بمعرب ولا مبني، ولا مقدم ولا مؤخر، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان، وقطع بعامل الجزم كلمة البهتان، الرسول الإنسان مَنبع البيان ومَهيعُ العرفان المؤدب بالقرآن، سيد ولد عدنان محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلا تنازع في العمل، وأنصاره المنصرفين لإعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل، ما أيقن ذو تمييز بأن لشأنهم التكبير، ولشانئيهم التصغير، وما علم ذو إدراك بأنهم جمع السلامة ومخالفوهم جمع تكسير.

وبعـــــد:

فإنَّ من ملازمات العقل البشري ألا يهتدي إلى الصواب المطلق ،فقد يدرك شيئا وتغيب عنه أشياء.

والحقيقة – التي لا مراء فيها – أنّ من عنوا بمسائل الخلاف لم يلتزموا الحياد، ولم يتجردوا من ذاتيتهم تجردا تاما، شأنهم شأن جُل العباد. فهذا كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن أبي سعيد الأنباري النحوي المولود في سنة ٥١٣ والمتوفى سنة ٥٧٧ من الهجرة صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، قد أيّد البصريين في معظم مسائل كتابه، ولم ينصف الكوفيين إلا في بعض أحكامه، رغم قوله :» اعتمدت في النصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف».

وكانت تعليلات من عنوا بالخلاف ترتبط غالبا بالجانب الجدلي، وقد يلجأون إلى السفسطة في أمور كان ينبغي لهم الوقوف فيها على الواقع اللغوي، وكأنهم مطالبون في مسائل النحو بالأسباب المنطقية التي من أجلها تُحدّثت العربية. فلم يكتفوا بالسؤال : ماذا تكلمت العرب ؟ فيتّبعون المنهج الوصفي في النظر إلى اللغة، ولكنهم لجأوا إلى التساؤل: لماذا تكلمت العرب ؟

إنّ انتصارهم لمدرسة البصرة في الغالب ليس معناه خطأ مدرسة الكوفة، فقد يؤدي الغموض (غموض الموضوع) في ذاته إلى إدراك صاحب الرأي ما يقع عليه نظره، ويهمل الصواب في مجموع الآراء.

فكما قال أفلاطون :

«إنَّ الحقَ لم يصبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطئوه في كلّ وجوهه، بل أصاب كل إنسان وجه»، وهذا ما حاولت إثباته وتحمل تبعاته.

إنّ مسائل الخلاف من أسبابها :

الخلاف في مبدأ السماع والقياس. والقياس بين اللهجات له دوره البارز في تعميق الخلاف النحوي، ولم يكن الخلاف بين اللهجات يُروى عن طريق شاذ فقط، لكنه قد يكثر فتكثر الظاهرة اللغوية خاصة أنه مرتبط بمصدرين مهمين :

الأول:

القراءات القرآنية عن أئمة القراء الكبار، الذين نُقلت إلينا قراءاتهم عن طريق لا يتسرب إليه شكّ ولا إنكار.

الثاني:

ما نقله الرواة الثقاة في كتب اللغة والنحو والأدب من آثار تلك اللهجات.

وقد جاء ترتيب هذا المقصود، وطريقة ذاك المولود في مقدمة وتمهيد وأربع عشرة مسألة، وخاتمة

وقد تناولت في التمهيد ما للبصريين من فضل في تأسيس هذا العلم، ثم نشأة مدرسة الكوفة، ومنافستها لمدرسة البصرة، وأتبعته الحديث عن مصادر اللغة السماعية، والمتمثلة في (لغات القبائل – القراءات القرآنية – الحديث الشريف – الشعر العربي) وموقف كلتا المدرستين من هذه المصادر، وأن الخلاف الذي احتدم بينهما إنما منشأه موقف كل مدرسة من تلك المصادر، ثم أتبعته بملخص عن السمات العامة لمدرستي البصرة والكوفة، ثم نبذة مختصرة عن الإعراب والبناء، ومواضع كلٍّ، وأخيراً (أربعَ عشرةَ مسألةً) مقسمة على النحو التالي :

أولاً : مسائلُ الخلافُ فيها بين الإعراب والبناء :

- تمهيد في الإعراب والبناء، ومواضع كلٍّ.

أ- مسائلُ الخلاف فيها (إعرابيّ - إعرابيّ)

وفية أربع مسائل :

١- العطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر.

٢- تمييز (كم) المفصول عنها بفاصل.

٣- منع صرف مالا ينصرف للضرورة.

٤- إعراب الاسم الواقع بعد (مذ- ومنذ).

ب - **مسائلُ الخلافُ فيها (بنائي - بنائي):**

وفيه مسألة واحدة، وهي :

١- موقع الضمير بعد (لولا) {لولاي - لولاك - لولاه}

جـ - **مسائلُ الخلافُ فيها (إعرابيّ - بنائيّ)**

وفيه مسألتان :

١- اسم (لا) النافية للجنس المفرد.

٢- موضع ضمير الفصل من إلاعراب.

ثانياً : (متفرقات)

- وفيه خمسُ مسائلَ وهي :

١- تقديم خبر (ليس عليها).

٢- تخفيف (إنّ - أنّ - لكنّ).

٣- عطف الظاهر على الضمير :

أ - العطف على ضمير الرفع.

ب- العطف على ضمير الخفض.

٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً.

٥- التعجب القياسيّ.

ثالثاً: مسائلُ أنشأتها على غرار الأنباري.

- وفيه مسألتان:

١- موصولية (أل).

٢- الظرف والمجرور.

وعنونت له بـ (**قراءة نحوية في مسائلَ خلافية - في ضوء آراء القدماء والمحدثين**) ومما يجب التنبيه إليه هو أنَّ القراءة لم تقتصر على الكتب التي عُنيت بالخلاف النحوي، وإنما ما تيسر لي من كتب تخدم المسألة المطروحة من قديم أو حديث.

هذا وقد بدأت المسألة بتوطئة لأضع بين يدي القارئ الكريم نبذة مختصرة عن المسألة المقروءة قبل تفصيل ما أردت تفصيله.

ثم أجملت في الخاتمة ما توصلت إليه القراءة من نتائجَ ولسوف أترك للقارئ الحكم على ما فيها من جِدة وابتكار، ولا أنفي أن تكون في قراءتي هفوات وسقطات فالجواد يكبو والصارم ينبو والنار تخبو، والإنسان محل النقص والنسيان، فالكمال المطلق لله عز وجل، والعصمة فقط لأنبيائه وما أروع قول النابغة:

ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أيّ الرجال المهذب ؟

واللهَ أسألُ أن ينفع بما فيها إن كان صوابا، وأن يتجاوز عما فيها إن كان غير ذلك، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

كتبه: المحتاج إلى عفو ربه

سعد بن محمد داود

التمهيـــد

من المعلوم أنَّ العراق كان أسبق الأمصار العربية والإسلامية إلى جمع اللغة وتدوينها واستنباط أحكامها.

ومن الإنصاف التأكيد على أنّ للبصريين فضل السبق إلى وضع النحو، إذ كانت مدينتهم «البصرة» أول مدينة عربية إسلامية عُنيت بالنحو العربي وتدوينه، واختراع قواعده، وأصوله، فقد سبقت غيرها بمئة عام تقريبا حتى ظهرت الكوفة بعد ذلك، لتؤسس مذهبا نحويا، يقف أمام المذهب البصري، وينازعه زعامة هذا العلم.

ولسنا بصدد الحديث عن تاريخ النحو فذاك موضوع يحتاج إلى دراسة مستفيضة «لا تليق بها هذه العجالة».

وليس بخافٍ على أحدٍ أنَّ مصادر اللغة ترجع إلى :

١ – لهجات القبائل

٢ – القراءات القرآنية

٣ – الحديث الشريف

٤ – الشعر العربي

وأنّ الخلاف الذي احتدم بين المدرستين إنما يكمن في موقف كلا المدرستين من تلك المصادر.

أولاً : لغات القبائل (اللهجات)

موقف البصريين:

لا شك أن لغة العرب لغة واسعة ذات لهجات عديدة متطورة تبعا لتطور القبائل الناطقة بها، وتبعا لما يصيب ظروف مجتمعهم من تغيير، والمتتبع لتاريخ النحو يجد أن البصريين حبسوا اللغة في حيّز ضيق، فعاقوها من الانطلاق، فقد حصروها في قبائل بعينها، وأرادوا إهدار ما عداها لأنها لم توافق مقاييسهم وأصولهم، ولكن بعضه كان صُلبا قويا أمام سلطان قياسهم، فلم يستطيعوا إهداره، لأن صحته عن العرب ثابتة، ولذا نجدهم ينسحبون من

المعركة بطريقة فيها كثير من الالتواء، فيلبسون اللغة ثوبا من التأويل والتخريج لكل ما ثبت صحته ولم يوافق مذهبهم.

فقد حكي أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال : «سمعت عمرو بن عبيد يقرأ «فيومئذ لا يسأل عن ذَنَبه إنس ولا جان» [1] «فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: «شَأبه ودَأبه» قال أبو العباس : قلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا، ولا أقبله» [2].

وهذه القصة تمثل لنا منهج البصريين في هذا المضمار الذي كان يمثله أبو عثمان، فقد رفض أن يقيس على هذه اللغة، وذلك الرفض مرده إلى أن هذه اللغة لا تدخل في لغات القبائل البدوية التي استمد منها البصريون نصوصهم واستشهاداتهم على قواعدهم ومقاييسهم، وهو بعدم القياس عليها، أو قبولها، فقد حكم عليها بالشذوذ مع أنها سمعت عن العرب وصدرت عنهم.

موقف الكوفيين:

الثابت أن الكوفيين لم يسلكوا هذا المسلك، بل احترموا كل ما جاء عن العرب، وأجازوا للناس أن ينطقوا لهجاتهم كما يستعملونها، ولو كان هذا الاستعمال لا يطابق قاعدة عامة بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك فاتخذوا ما وصفه البصريون بالشذوذ من لغة العرب أساسا لوضع قاعدة عامة.

والواقع أن منهج الكوفيين في مجال السماع أسلم بكثير من منهج البصريين، وأكثر إدراكا لتطور اللغة في قبائلها المختلفة، والكوفيون بصنيعهم هذا إنما كانوا يحترمون السماع، ولا يرفضونه مهما كان قليلا ما دام قد أخذ عن ثقة، فمن التجني على اللغة أن نضعها في قواعد ومقاييس قبل استقرائها في بيئتها استقراءا كاملا، ففي الاستقراء مجال أوسع للتقنين والتقعيد.

وإن كان البصريون يرون في تشددهم صيانة للغة، وحفظا لها من الدخيل المصنوع، على خلاف الكوفيين الذين قبلوا كل ما سمع عن العرب ولو مثالا فرديا، أو شاهدا واحدا، وحجتهم في ذلك أن صنيع الكوفيين قد فتح بابا واسعا للصنعة، فهذا كتاب «سيبويه» الذي هو عمادهم، وجامع مذهبهم وفلسفتهم لم يسلم من الشواهد المصنوعة، فقد لحقه ما حكم عليه العلماء بالصنعة ومن ذلك قول القائل [3] :

---

١) من الآية (٣٩) من سورة الرحمن
٢) تاريخ النحو وأصوله (٢٦١)
٣) البيت من الكامل ٠ شرح ابن عقيل (١/ ١٠٧)

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

فقد ذكر سيبويه هذا البيت كشاهد على عمل الصفة المشبهة (حذر) على وزن (فعل)، قال الرضي في شرح الكافية: «روى عن اللاحقي أن سيبويه سألني عن شاهد في تعدي «فعل» فعملت له هذا البيت». [1]

ثانيا: القراءات القرآنية :

موقف البصريين:

لقد أخطأ البصريون عندما أرادوا أنْ يطبقوا مقاييسهم وأصولهم على القراءات القرآنية، فما وافق منها هذه الأصول والمقاييس قبلوه، وما لم يوافقها تأولوه، وخرّجوه، فإن لم يقبل التأويل والتخريج ردوه واعتبروه خطأ أو شاذا، لدرجة أنهم خطأوا بعضا من القراء السبعة المشهورين، وبذلك أبعدوا بعض القراءات عن مجال الدراسات النحوية، وهم بعملهم هذا قد حرموا النحو من مصدر عظيم من مصادره.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ – تخطئتهم (عبد الله بن عامر) مقرىء أهل الشام في قراءته للآية الكريمة «وكذلكَ زُين لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائِهم»[2] بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم» لأن هذه القراءة تخالف أصلا من أصولهم، وقاعدة من قواعدهم، وهي أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، مع أن ابن عامر أحد القراء السبعة، وقراءته يعتد بها لصحة سندها، كما ورد ذلك في علم القراءات.

٢ – تخطئتهم (حمزة بن حبيب الزيات) مقريء أهل الكوفة، وأحد القراء السبعة، وذلك في قراءته للآية الكريمة «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» [3] بجر «الأرحام» عطفا على الضمير المتصل في «به» وذلك لأن هذه القراءة تخالف مقاييسهم، وسنفصل فيها القول عند تناولنا لهذه المسألة.

٣– تخطئتهم (نافع) مقريء أهل المدينة، وأحد القراء السبعة حينما قرأ مخالفا لقواعدهم قوله تعالى : «لهم فيها معائش» [4] بالهمزة في «معايش»، وذلك لأن الأصل الذي اعتمدوا

١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٢
٢) الأنعام (٣٧)
٣) من الآية (١) النساء
٤) من الآية (٢٠) من سورة الحج

عليه يقول : إذا كان المد أصليا امتنع قلبه همزة مثل (معايب – معاين) من (عاب – عان) فلا يقال فيهما – على رأيهم – (معائب – معائن) فكذلك الحال في (معايش) فهي من (عاش) والمد فيها أصلي.

لقد هان عليهم أن يخطئوا مشاهير القراء ويغلطوهم في الوقت الذي عز عليهم أن يحطموا ما أقاموه بأيديهم من مقاييس وقواعد فلسفية لمذهبهم،و كان في الإمكان لو أنهم أخذوا بالقراءات التي طرحوها أن يجدوا في هديها قواعد وأصولا يضيفونها إلى ما عرفوا للنحو من قواعد وأصول.

موقف الكوفيين:

لقد سلك الكوفيون مسلكا آخر يقوم على الاعتداد بالقراءات القرآنية، واتخاذها أساسا لاستنباط الكثير من الأحكام، لأنهم يرون في القراءات مصدرا من المصادر الهامة التي توصلهم إلى معرفة اللهجات العربية والفروق بينها ولا شك أن القراءات مصدر حقيقي لهذا، ففيها تمثلت اللهجات أحسن تمثيل، وبخاصة إذا عرفنا أن قراء القراءات في عصورهم كانوا غاية في الدقة والإحكام (في الاستيثاق والضبط والأحكام وصدق الرواية) وليس بغريب على الكوفيين أن يتخذوا القراءات مصدرا من مصادرهم، فمؤسس مدرستهم ورائدها أحد القراء السبعة المشهورين وهو : علي بن حمزة الكسائي، فقد كان إماما في القراءات، وثقافته عربية خالصة، اعتد بالرواية والنقل، وصحة السند واتصاله، وتمسك في مذهبه اللغوي والنحوي بكل ما روي من قراءات للقرآن، ورأى في قبولها قبولا لما جاء به القرآن الكريم الذي يمثل اللغة أدق تمثيل وأصدقه.

ولا شك أن صنيع الكوفيين في هذا المجال كان أجمل وأحسن من صنيع البصريين، فمن الخطأ البيّن أن نترك القراءات المشهود لها بالصحة، ونهدرها وننحيها عن ميدان الدراسات النحوية.

ثالثا: الحديث الشريف

مما يدعو للأسف – ونحن بصدد الحديث عن الاستشهاد بالحديث الشريف – القول بأن النحويين الأولين المشتغلين باللغة (بصريين وكوفيين) لم يعتبروا الحديث الشريف مصدرا من مصادرهم، ولو فعلوا ذلك لأثروا اللغة من رواء هذا المصدر العظيم – إذ رأينا (أبا عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد) من البصريين لا يجيزون الاستشهاد بالحديث، رأينا (الكسائي وهشاما والفراء) يسيرون على هذا الدرب، حتى إن المتأخرين

وجدناهم يحاكون هؤلاء وهؤلاء في بغداد والأندلس، اللهم إلا نفر قليل من المتأخرين أقدموا على ذلك بوعي، وفهم وتقديس لكلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – لبعده عن اللحن والخطأ، وكان في مقدمتهم (ابن مالك وأبو حيان النحوي) في الأندلس [1].

يقول مهدي المخزومي:

«ما أغرب أن نجد النحويين يثقون بسيبويه والفراء وأمثالهما» في نقل الروايات اللغوية، ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ، ولم يتوانوا أن يخطئوا العرب أنفسهم إذا نقلا عنهما شيئا وكان منافيا لأوضاعهم وأصولهم، ولا يثقون بعامة المحدثين الذين عرف عنهم حرصهم على سلامة النصوص الدينية، والمبالغة في التحرج من أن يغيروا نصا أو يحرفوه [2].

لقد فات الجميع – بصريين وكوفيين – أن الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وأن المسلمين الأوائل لم يغب عن أذهانهم ما لكلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – من خطر وشأن في أمر دينهم وأصول شريعتهم، فحافظوا عليه ووثقوه [3].

رابعا: الشعر العربي

موقف البصريين:

لقد اتخذ البصريون لأنفسهم منهجا وعرا في اتخاذ الشعر العربي مصدرا من مصادر دراساتهم النحوية، فقد جعلوا اعتمادهم على طبقتين من الشعراء فقط هما:

١ – طبقة الجاهليين.

٢ – طبقة المخضرمين من الجاهلية وصدر الإسلام.

ولكنهم لم يثبتوا على هذا المنهج الوعر في تحديد الشعراء وطبقاتهم بل خالفوا مذهبهم من ناحيتين:

الأولى:

استشهادهم بشعر جرير والفرزدق والعجاج وأبي النجم، كما استشهدوا بشعر بشار والكميت وعدي بن زيد والطرماح، وفوق ذلك فقد خالفوا مقاييسهم من أنهم لا

١) تاريخ النحو وأصوله (٩١) بتصرف
٢) مدرسة الكوفة النحوية (٥٨)
٣) تاريخ النحو وأصوله (٩١ – ٩٢)

يأخذون عن حضري، وهذا بشار الذي استشهدوا بشعره لم ير البادية إلا لماما، وفي زمنه تم الاختلاف، وتأثر العرب بغيرهم من الأجانب، وبشار واحد من هؤلاء الذين تأثروا.

الثانية :

إن تحديد المنهج الوعر، والحرص الشديد على حـصر الشعر في طبقتين – كما زعموا – كان يقتضي منهم الدقة في نسبة الأبيات إلى أصحابها، فلا يقبلون بيتا مجهولا، أو مشكوكا في روايته أو نسبته لقائل معين حتى تعرف طبقته، ولكننا وجدناهم يخالفون ذلك تماما في واستشهاداتهم، ففي كتاب «سيبويه» نفسه خمسون بيتا لم تنسب لقائل، وبجانب ذلك وجد فيه المصنوع الذي جاز على سيبويه [1] وقد ذكرنا ذلك آنفا.

موقف الكوفيين :

لقد اتخذ الكوفيون الشعر العربي مصدرا أساسيا من مصادرهم، واعتمدوا عليه أكثر مما اعتمد عليه البصريون، فقد وسّعوا أوجه الاستشهاد به رقعة وزمنا، فاستشهدوا بالجاهلي والإسلامي والمحدث منه، وبنوا عليه قواعدهم، واستخلصوا منه أصولهم بعد أن توثقوا منه ووجدوا له سندا في لهجات القبائل ولغاتها.

ولا نكاد نجد مسألة من المسائل التي خاض فيها الكوفيون إلا واستشهدوا على رأيهم فيها بالشعر قديمه ومحدثه، وكثيرا ما يكون استشهادهم على القاعدة بالشعر العربي وحده، ولا شك أن هذا المذهب أوسع أفقا وأرحب صدرا في جمع اللغة، فإن الاستشهاد بالشعر العربي بعد الاستيثاق منه يعد عاملا قويا في تمثيل اللهجات العربية في إطار الدراسات النحوية.

وبعـــــد،

فبعد هذا العرض السريع لموقف المدرستين من مصادر اللغة ثبت – بما لا يدع مجالا للشك –مرونة الكوفيين وسعة أفقهم ،ورجاحة عقلهم في النظر إلى مصادر اللغة وفي تعاملهم معها كواقع لغويّ، أمّا البصريون فقد حصروها في قبائل بعينها، وأرادوا إهدار ما عداها لأنها لم توافق مقاييسهم وأصولهم، ولكن بعضه كان صُلبا قويا أمام سلطان قياسهم، فلم يستطيعوا إهداره، لأن صحته عن العرب ثابتة، ولذا نجدهم ينسحبون من المعركة بطريقة فيها كثير من الالتواء، فيلبسون اللغة ثوبا من التأويل والتخريج لكل ما ثبت صحته ولم يوافق مذهبهم.

---

١) تاريخ النحو وأصوله (٢٦٥) بتصرف

بين مدرستي البصرة والكوفة

ملحـوظة:

لما كان الحديث عن المدارس النحوية من اهتمام (تاريخ النحو) ولما كانت القضايا التاريخيه لا خلاف عليها، وكان موضوع الكتاب عن الخلافات بين مدرستي (البصرة والكوفة) كانت الحاجة ماسة لتلك المقدمة التاريخية، التي نقلت من كتابات الاخرين (المواقع الالكترونية) لذا وجب التنويه.

مصادر وخصائص وسمات كل مدرسة

مدرسة البصرة النحوية

(منهج دراستهم – مصادرها – موقفهم من مخالفيهم)

القسم الأول: منهج الدراسة عند البصريين:

إن البصريين كانوا أكثر حرية و أقوى عقلا و طريقتهم أكثر تنظيما، و خطتهم هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها، الكثيرة الدوران على السنة العرب التي تصلح للثقة فيها أن تكون قاعدة تتبع. ولن يكون ذلك إلا إذا وردت في كتاب الله الكريم أو نطق بها العرب الخلص الذين اعترف لهم بالفصاحة لبعدهم عن مظنة الخطاء، كالاتصال بالأعاجم سواء بالرحلة أو الجوار، أو لرسوخ قدمهم في اللغة و تبصرهم بها، و اطلاعهم عليها ككبار العلماء و الأدباء، هؤلاء الذين يمكن أن توضع أقوالهم موضع الاعتبار. لذلك لم يكن بدعا أن ترى السيوطي يقول «اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع و لا يقيسون على الشاذ». في الحقيقة نحاة البصرة تأثروا بالبيئة البصرية و نهج المعتزلة و تأثروا بهم في الاعتداد بالعقل و طرح كل ما يتعارض معه ،فأهملوا الشواذ في اللغة ،لهذا سمى نحاة البصرة أهل المنطق.

ومن الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها الآتي:

أولا : المادة العلمية

– اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية فاختاروا من العرب (قيسا وتميما وأسدا)، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف ثم اخذوا من (هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى ومن هنا رفضوا الأخذ من (لخم وجذام) لمجاورتهم أهل مصر، ولم يأخذوا من (قضاعة) ولا من (غسان) ولا من (إياد) لمجاورتهم أهل الشام، ولا من(النمر) لمجاورتهم اليونان، ولا من(بكر) لمجاورتهم النبط والفرس. .

ثانيا: اختيار سلامة لغة المأخوذ عنهم

كان البصريون يختبرون سلامة لغة منْ يشكون في أمره، ممن سبق من القبائل الفصيحة ويروي (ابن جني) في ذلك فيقول: ومن ذلك ما يحكي أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى : أبا خيرة، لّما سأله فقال: كيف تقول : استأصل الله عرقاتهن ؟ ففتح أبو خيرة التاء من عرقاتهن فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة (لان جلدك) وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك روى إلى الأعراب، لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسر، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، باللحن وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر.

ثالثا: التأكد من الثقات في صحة المروي

كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله (وفيه نظر).

رابعا: كمية المقيس عليه المنقول عند العرب

اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر وإلا فعلى الكثير، وإلا فعلى القليل، وإلا فعلى الأقل، وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه، والنظائر على النظائر إذا لم يتناقص مع الوارد ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف حرف المد وقلب الضمة فتحة وإن لم يرد منها إلا (شنيء في النسب إلى شنوءه) لأنه لم يرد ما يخالفها فإذا ما خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه أو اعتبروه شادا يحفظ ولا يقاس عليه وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة.

القسم الثاني : مصادر الدراسة عند البصريين

اعتمد البصريون في دراستهم طائفة من المصادر وهي:

القرآن الكريم

أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم حيث كانوا يستشهدون في كثيرمن المسائل بآيات من القرآن الكريم، فكان القرآن أحد مصادرهم المهمة والأساسية.

الشعر العربي

اعتمد البصريون الشعر العربي أصلا من أصولهم في الاستشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا على الشعر الإسلامي فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجرير وأراجيز العجاج ورؤبة وأبي النجم وفي بعض الأحيان يتجاوزون الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم فقد جاء (الاقتراح) للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي : أن إبراهيم بن هرمة أخر من يحتج به، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة وعمّر طويلا حتى تجاوز منتصف القرن الثاني . كما أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية، فقد جاء أبا عمرو بن العلاء قد قال في الحسن البصري: «ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي ، فقيل له: فأيهما أفصح فقال الحسن» وقد أشار الجاحظ إلى أن هذا ، وذهب إلى أن هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربي أبو علي الأسواري ، وعمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به، إذن يمكننا القول إن المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية هي:

لغة التنزيل والشعر العربي القديم (جاهليّ وإسلاميّ) وما أثر من الأمثال الجاهلية. .

القسم الثالث : موقف البصريين ممن خالف قواعدهم

أولاً : موقفهم ممن خالف قواعدهم في القراءات القرآنية

اعتمد البصريون لغة التنزيل، ولكنهم ضيقوا في هذا أشد الضيق، فلم يأخذوا بقراءات عدة وهي شيء من العربية، ولها أساس في لغة العرب، فقد حملوا على الخطأ

أ – قراءة عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام في قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» بنصب «أولادهم» وجر«شركائهم» والخطأ المزعوم في هذا أنهم يمنعون الفصل بين المتضايفين في غير ضرورة الشعرفلم يقبلوا قراءة ابن عامر مع علمهم أن للقراءة سندا متصلا وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ به وهي حجة قائمة.

ب – تخطئتهم قراءة نافع لقوله تعال «لهم فيها معائش» بالهمز في معائش وحجتهم في التخطئة أن الياء في«معايش»أصلية لأنها من المد في «معيشة» والمد الأصلي لا يبدل همزة.

ج– وهذا عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) يخالف جمهور القراء تمسكا بالقياس النحوي من أن كان يخالفهم في قراءة قوله تعالي «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» فقد كانوا يقرؤون: «والسارقُ والسارقةُ» بالرفع على الابتداء بينما الخبر فعل أمر وجعله ذلك يقرؤهما بالنصب على المفعولية.

د – كما كانوا لا يكترثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم ،وكأنها من ابتداع القراء وليس لها من سند يوصلها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهي قراءات مشهورة مع اتصال سندها فقد ذهبوا على تخطئة قراءة حمزة مقرئ أهل الكوفة لقوله تعالى «واتقوا الله الذي تساءلون بن والأرحام» بجر «الأرحام» وهي قراءة مشهورة وهي إحدى القراءات السبع المعروفة ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة وقراءة حمزة هذه قد قرأ بها ابن العباس والحسن البصري وهي قراءة متصلة السند.

ثانيا : موقفهم ممنْ خالف قواعدهم في الشعر

بلغ من تقديس البصريين لقواعدهم أن خطئوا كثيرا من الشعراء وقد ظهر هذا في عهد الطبقة الثانية على يد (عبد الله بن أبي إسحاق) فقد اعترض على (الفرزدق) حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجرفُ

اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة – كما يتبادر – على كلمة «مسحتا» المنصوبة أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم دلك ويوجبه وما خالف دلك فهو خطأ وانحراف عن القواعد،

وقد بلغ الأمر بالبصريين أن يخطئوا الشعراء الفصحاء من الجاهليين إذ ألفوا القياس :

من ذلك تخطئة عيسى بن عمر الثقفي للنابغة في قوله :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقعُ

حيث قال عيسى بن عمر أساء النابغة إنما هو «ناقعاً» إذ جعل القافية مرفوعة وحقها أن تنصب على الحال لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور وكان النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل» ناقعا» الخبر.

وهذا أبو عمرو بن العلاء الذي يقال عنه إنه كان يتورع عن تخطئة العربي، فها هو يخطئ ذا الرمة في قوله :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو ترمي بها بلدا قفرا .

وذلك لأنهم قالوا : إن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب فلا يصح الاستثناء من خبرها... وقد ضاق الشعراء بهذا المنهج فهجوا النحاة.

يقول عطية بن الأسود الكلبي عن النحاة حينما عيب عليه بيت من الشعر:

ما ذا لقيت من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

على أن تخطئة الأقحاح فيما خالف قواعد البصريين لم تكن من كل علماء البصرة بل من بعضهم (كعيسى بن عمر) وشيخه (عبد الله بن إسحاق) من متقدمي البصريين دون غيرهما – غالبا– من معاصريهما – فهذا (يونس بن حبيب) وشيخه (أبو عمرو بن العلاء) كانا يتحرزان عن تخطئة العربي ويعتمدان قوله ويعتبرانه شاذ في القياس فصيح في الاستعمال لكن البصريين المتأخرين بعد سيبويه اتخذوا موقف عيسى بن عمرو أبي إسحاق لهم منهجا في الوقت الذي اتخذ الكوفيون فيه موقف يونس وأبي عمرو لهم مذهبا .[1]

مدرسة الكوفة النحوية

تسمية الكوفيين بهذا الاسم:

اتّفق القدماء والمحدثون على أنّ الدرس النحوي بمعناه الاصطلاحي بدأ في البصرة، ثم انتقل إلى الكوفة وكان الاتصال بينهما قائما كرحلة الرؤاسي والكسائي والفرّاء إليها؛ للأخذ عن شيوخها، ويبدو أنّ البصريين القدماء أطلقوا على رجال النحو الكوفي تسمية (الكوفيين) لتمييزهم من البصريين، إلاّ أنّ الدكتور مهدي المخزومي يرى «أنّ اسم الكوفيين لم يُعرف إلاّ في القرن الرابع، وأنّ الكوفية اسم اخترعه البغداديون الذين أخذوا بمذهب البصريين، وسمّوا أنفسهم بالبصريين تمييزا لأنفسهم عن مخالفيهم من البغداديين الذين أخذوا بمذهب البغداديين الأوائل»[1]، وزاد قائلا : «وأما الكسائي والفرّاء وثعلب وأصحابهم وتلاميذهم فلم يسمّوا بالكوفيين، ولم يسمّوا هم أنفسهم بهذا الاسم، ولم يسمّهم البصريون الأوائل به أيضا، لأنّ الكوفة، مصرا، لم تعرف درسا نحويا مستقلا يقف بإزاء الدرس البصري»[2]، وعلّل ذكر المبرّد (الكوفيين) في المقتضب[3] مرة واحدة، بأنّ «ورود اسم الكوفيين مرّة واحدة في كتابه لا يعني أنّه كان يعرف هذه التسمية، فقد يُحمل على أنّه تصرف من النسّاخ أو من بعض التلاميذ الذين شاعت بينهم هذه التسمية»[4]، وقد أوردت الدكتورة خديجة الحديثي زَعْمَ الدكتور مهدي المخزومي ولم تعلّق عليه[5]،

---

١) من المراجع في هذا الموضوع :
١- طبقات الزبيدي ص ٣٥ : ٣٧١-
٢- أخبار النحويين البصرين ص ٢٣ : ٣٥٢-
٣- ضحى الإسلام – أحمد أمين
٤-المدارس النحوية – شوقي ضيف.
٥- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية – خديجة الحديثيّ

ولا أدري كيف يفسّر ذكر سيبويه لهم ثلاث مرات في القراءات ورابعة في مسألة صرفية مسمّيا إيّاهم مرّتين (أهل الكوفة) [٦] ومرتين (الكوفيين) [٧]، إذ قال: «ولا ينبغي أنْ يكون في قول الكوفيين إلاّ فَيْعِلا مكسور العين؛ لأنّهم يزعمون أنّه فيعل، وأنّه محدود عن أصله»[٨]، وهذا يؤكّد أنّ هذا المصطلح استخدمه النحويون البصريون قبل المبرّد، وأنّ الكوفة عرفت النحو والصرف قبل الكسائي والفرّاء، والآراء المبثوثة في مظانّ النحو واللغة لنحاة الكوفة قبل الكسائي تُظهر بوضوح أنّ الرؤاسي راسم ملامح المنهج الكوفي قبل الكسائي[٩]، فمنهجه «كان يقوم على مزج اللغة بالنحو، وأنّه كان يعالج اللغة على وفق منهج وصفي، وقلّ أنْ يخضعه لمنطق القياس والتعليل. . . وهو منهج القراء الذين كانوا يقيمونه على الرواية والسند الصحيح، ويعتمد النقل ويجانب الفلسفات الكلامية»[١٠]، وينفي هذا ما ذهب إليه الآخرون [١١].

أهم مميزات المذهب الكوفيّ

أخذ شيوخ المدرسة الكوفية لا سيّما الرؤاسي والكسائي والفرّاء عن البصريين، وقد رأى (جوتولد فايل) أنّ يونس صاحب التأثير في نحاة الكوفة[١٢]، وعدّ (أحمد أمين) المنهج الكوفي امتدادا لمنهج أبي عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب في تعظيمهما لكلام العرب، وتحرّجهما من تخطئتهم[١٣]، وذهب الدكتور (أحمد مكي الأنصاري) إلى أنّ الفرّاء امتداد لأبي زيد الأنصاري ويونس وعيسى بن عمر الثقفي، «فتأثير يونس على الفرّاء في النحو بالذات كان أوضح من تأثير الكسائي»[١٤]، ومذهب الكوفيين عند (بروكلمان) هو «المتّجه إلى واقع الاستعمال اللغوي، والموّجه عناية خاصة إلى فروق اللغة، وتعبيرات أهل البادية في أشعار الجاهلية ونحوها، وما يتطلّبه سبر أغوار ذلك من تتبع واستقراء عمليين»[١٥]، فالكوفيون عند هؤلاء احترموا كلّ ما جاء عن العرب، وحرّروا الاستعمال اللغوي من سطوة القواعد العامة الموضوعة.

ويمكننا أنْ نلخص الميزات التي أراد الكوفيون أنْ يتفرّد بها منهجهم بما يأتي

١- اتّساع دائرة المسموع فلم يقصروا الأخذ عن فصحاء الأعراب بل شمل ذلك الأعراب الذين استوطنوا حواضر العراق (الكوفة، وبغداد) قال الرياشي مفاخرا نحاة الكوفة : «إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد، أكلة الكواميخ والشواريز» [١٦]، والبصريون عند الأستاذ (سعيد الأفغاني) «عنوا بالسماع فحرّروه وضبطوه واحترموه على حين زيّفه الكوفيون وبلبلوه»[١٧]؛ فقد سمع الكوفيون من أعراب بغداد والكوفة، ولم يحدّدوا شروطا في المسموع عنه، وبالغ (طه الراوي) بقوله: «أمّا مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض

له عهدا، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله أو نسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه إطراح المسموع على الأكثر»[١٨].

٢- التوسّع في القياس بعد أنْ حرّروا السماع واعتمدوا من الشعر والقراءات وقول العرب أساسا لاستقراء قاعدة عامة، بل وضعوه بلا سند مسموع ومنه - على سبيل المثال لا الحصر:

أ- قياسهم العطف بـ (لكن) في الإيجاب على العطف بـ(بل).

ب- رفض السماع وما يبنى عليه من قواعد كرفضهم إعمال صيغة المبالغة، وإعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة [١٩].

ج- ذهب الفرّاء إلى أبعد من البصريين في منهجهم بقوله بقياسية مصدر الثلاثي قياسا مطّردا، والبصريون يقولون بالسماع.[٢٠]

ومن ذلك : جمعهم العلم المختوم بألف وتاء بالواو والنون قياسا على جمعهم المختوم بألف التأنيث بالواو والنون إذا سُمّي به مذكر، إذ لم يجدوا أمامهم غير جمع التكسير للاستدلال به متغافلين عن الفرق بينهما.

د- منعهم تقدم الخبر على المبتدأ حتى لا يعود الخبر على الاسم المتأخر وإهمالهم المسموع الذي يبيح التقديم[٢١] «كأنما حجبهم التعليل المنطقي الخالص عن منطق اللغة وتصاريف عباراتها الفصيحة السليمة. وفي هذا ونحوه ما يردّ أقوى ردّ على من يزعمون أنّ الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدقّ حسّا وأنهم لم يخضعوا ـ مثل البصريين ـ للمنطق والفلسفة. . . بل ربّما زادوا عنهم خضوعا»[٢٢].

- وهذا الدكتور مهدي المخزومي يؤكّد أنّ «الفراء من المتكلمين، وكان ينحو في مصنفاته منحى الفلاسفة، كما قيل عنه، وقد ترك ذلك في نحوه ظلا واضح المعالم، تمثّل في تعليله القضايا النحويّة وفلسفة الأحكام، بمثل ما كان البصريون يعلّلون ويفلسفون»[٢٣]، ثمّ لخص مهدي المخزومي سمات المنهج الكوفي فيما يأتي:

١- التحرّر من ربقة تحكيم العقل في الدرس اللغوي وإضافة قيمة اعتباريه له .

٢- التجديد في أسلوبه برفض التعليلات التي ليس لها صلة به.

٣- تغليب النقل على القياس، وتحكيم الاعتبارات اللغوية في أصوله وقواعده التي لم يعهدها الدرس البصري[٢٤]، وقد لاحظنا قبل هذا أنّ الكوفيين ابتداء بالفرّاء قد اعتمدوا

المنطق والكلام في الحجاج، وقد قال الزجّاجي عند ذكر حجج البصريين والكوفيين : «إنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين، على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلاّ أنّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنّا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري، فنحن نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم»(٢٥). وهذا النصّ يدلّل على مجانبة (فايل) الصواب فيما ذهب إليه من أنّ أبا البركات الأنباري نقل حجاج الكوفيين على لسان البصريين، فقد نقل الزجّاجي من كتب الكوفيين، والقسم الآخر عن هؤلاء النحاة الأربعة وهم بغداديون مع ميل إلى المذهب الكوفي، ويؤكّد ذلك ورود اسم (المبرد) في الحجاج الذي ورد في المسألة السابعة والتسعين في حديثه عن موضع الضمائر المتصلة بـ (لولا) «الوجه الثاني أنّ الكاف في موضع نصب بعسى، وأنّ اسمها مضمر فيها. وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من أصحابكم»(٢٦). وسوف نتعرض لها عند الحديث عن المسائل.

أمّا المصطلحات التي وضعها الكوفيون

فهي للتسهيل والتوضيح أو لمجرد المخالفة، لأنّ المصطلح المقابل له عند البصريين كان بتسمية موفقة، وأنّ الكثير منها قد استعمله الخليل أو سيبويه بالصيغ نفسها كالمرسل والخفض والنعت وغيرها، أو بصيغة فعلية يُشرح بها المقصود (٢٧).

ومن ذلك:

– تسميتهم التمييز (تفسيرا)، والصفة (نعتا)، والمضارع والأمر (مستقبلا)، والعطف (نسقا)، والنفي (جحدا)، والمصروف (ما يجرى)، وغير المصروف (ما لا يجرى)، والجر (خفضا) والضمير (مكنيا أو كناية)، والساكن (المرسل)، وحروف الجر (حروف الصفات أو حروف الإضافة)، والحال (قطعا)، والمفعول المطلق وله وفيه ومعه (أشباه مفاعيل)، والظرف (محلا أو صفة)، والبدل (ترجمة وتبيينا)، والحروف (أدوات)، وضمير الشأن (المجهول)، وضمير الفصل (العماد)، وحروف الزيادة (حروف الصلة أو الحشو)، ولام الابتداء (لام القسم)، ولا النافية للجنس (لا التبرئة)، والمبني للمجهول (ما لم يُسمّ فاعله)، والنداء (الدعاء) والشرط (الجزاء)، والمصدر المؤول (الاسم المحوّل)، ومما يؤكّد أنهم ذهبوا إلى أكثر تسمياتهم هذه لمجرد الخلاف أنهم عكسوا ألقاب الإعراب والبناء،

ومن المصطلحات التي لم يكن لها ما يقابلها عند البصريين (الخلاف) وهو عامل معنوي طبّقوه في نصب المفعول معه – والظرف الواقع خبرا – والفعل المضارع المنصوب بعد الواو أو الفاء المسبوقين بنفي أو طلب، وبعد أو، كذلك في المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر:

على الحكم المأتى يوما إذا قضى قضيته ألا يجـــور، ويقصـــد

وحمل سيبويه هذا على الانقطاع عما قبله، والابتداء[٢٨]، و(أحرف الصرف) وهي الواو، والفاء، و أو التي ينتصب بها الفعل المضارع عند الكوفيين، أمّا عند الفرّاء فالناصب له هو (الصرف) أو (الخلاف)، ويبدو أنهم استوحوا هذا العامل من كلام الخليل عن الاستثناء،فكان يقول : «إنّما نصب المستثنى هنا، لأنّه مخرج ممّا أدخلت فيه غيره»[٢٩]، وسيبويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا في الأبواب التي عقدها للحال والتمييز كباب (ما ينتصب، لأنه قبيح أن يكون صفة)، وباب (ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله، ولا هو هو)، والباب الذي عقده لما (ينتصب على انه ليس من اسم الأول، ولا هو هو)قال بعد الانتهاء منها : «اعلم أنّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو»[٣٠]، و(الفعل الدائم) ويعنون به اسم الفاعل واسم المفعول العاملين عمل فعليهما، وهو يقابل عندهم الفعل الماضي والفعل المستقبل الشامل لفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريين.

و(التقريب) ويعنون به اسم الإشارة المتبوع بمعرفة وجاءت بعد المعرفة نكرة منصوبة فيعمل اسم الإشارة عمل (كان) وأخواتها[٣١].

ولم ينتشر من المصطلحات التي تداولوها إلاّ الأدوات والنصب وعطف النسق والصلة ولا التبرئة، ويبدو لنا عدم استقرار المصطلح ؛ فللمسمّى عندهم أكثر من مصطلح، وأنهم لم يعدّوا نصب المستثنى بإلاّ من الخلاف، والماثلة بينهما أوضح من المواقع التي قال فيها الكوفيون النصب بالخلاف[٣٢]، وهذا (ثعلب) [٣٣] يشرح مصطلح (التقريب)، «و يمثّل له ويعلّل ويكرّر الكلام عليه في أكثر من موضع»[٣٤].

ومن الجدير بالذكر أنّ الدكتور مهدي المخزومي اتّهم البصريين بإغراقهم الفلسفي باستخدامهم مصطلح (الظرف)؛ إذ يقول: «ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى، لأنّ الظرف فيها (الوعاء) واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي»[٣٥]، إلاّ

أنّني وجدت ابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ) يذكر تسمية الكوفيين (الظرف) (الوعاء) قائلا: «والكوفيون يسمّونه المحلّ والوعاء»[٣٦]، وهذا يؤكّد أنّ ما كيل من التّهم للبصريين بسببه نجده أيضا عند الكوفيين.

هذا يتّضح لنا مما تقدّم أنّ المنهج الكوفي اتّسم باتّساع السماع وعدم تشدّدهم في الرواية فأدّى ذلك إلى اتّساع القياس، ووضع أقيسة جديدة معتدّين فيها بالشاذ، أو النقل لا العقل فخفّ بذلك التأويل والتقدّير، ووضعوا مصطلحات خاصّة عُرفوا بها، وأخرى وضع لها البصريون أسماء إلاّ أنّ الكوفيين سمّوها بأسماء جديدة، وأخرى استوحوها منهم، وأنّهم خالفوا هذا المنهج في مواضع، وقد بدأت ملامحه قبل الكسائي والفرّاء ثمّ تمّ له النضج على يديهما في بغداد واستدللت على ذلك بأدلّة هي:

١- عدد من الآراء النحوية واللغوية للنحاة الكوفيين قبل الكسائي وردت في كتاب سيبويه وغيره.

٢ - تسمية (الكوفيين) أُطلقت على النحويين قبل الكسائي والفرّاء، وأوّل ذكر لها ورد في كتاب سيبويه، ثم كتاب المقتضب للمبرّد. . . .

٣ - أقوال القدماء في كتب الطبقات والتأريخ التي تؤكّد رئاسة الرؤاسي للنحو في الكوفة وهو شيخ الكسائي والفرّاء، وأنّ العلم كان قائما في الكوفة قبل الكسائي، من ذلك قول أبي الطيب : «فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبا»[٣٧].

٤ - عدم أخذ النحويين البصريين من الكوفيين قبل الكسائي والفرّاء ؛ لتشكّكهم بما يروونه أو اتهامهم بالكذب والوضع، قال يونس في حماد الراوية (ت ١٥٥ هـ): «كان يكذب، ويلحن، ويكسر»[٣٨]، فلم يأخذ بصري عنهم إلاّ أبا زيد عن المفضل الضبّي (ت ١٦٨ هـ) [٣٩]، وهذا الموقف يدلّل على ترخّص الكوفيين في السماع قبل الكسائي والفراء، وهو عماد منهجهم .

الهوامش :

١) الدرس النحوي في بغداد : ٦

٢) المصدر نفسه

٣) المقتضب : ٢ / ١٥٥

٤) الدرس النحوي في بغداد : ٢١٥

٥) ينظر المدارس النحوية : ٢٦٩ ـ ٢٧٠

٦) ينظر الكتاب : ٣/ ٥٤ و ٤/ ٤٠٩

٧) المصدر نفسه : ٢/ ٣٩٩ و٤/ ٤٠٩

٨) الكتاب : ٤/ ٤٠٩

٩) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٩ و ٣/ ٩ و ١٠٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١٢٤، والقطع والائتناف لأبي جعفر النحاس : ٧٧٥، وأنباه الرواة : ٣/ ٢٨٩ـ ٢٩٥.

١٠) أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة د. عبد الله الجبوري : ٢٣.

١١) ينظر الدرس النحوي في بغداد : ٢١٠، والمدارس النحوية د. شوقي ضيف :١٥٣ ـ ١٥٤، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي :٢٣١، والمدارس النحوية د. خديجة الحديثي:١٦٢، والمدارس النحوية بين أيدي الدارسين د. نعمة رحيم العزاوي :٧.

١٢) ينظر مقدمة الإنصاف: ٤٠-٤١، عن الدرس النحوي في بغداد: ١٠١.

١٣) ينظر ضحى الإسلام : ٢/ ٢٩٦

١٤) أبو زكريا الفراء : ٣٧٦

١٥) تاريخ الأدب العربي : ٢/ ١٩٦

١٦) الفهرست : ٩٢

١٧) في أصول النحو : ٩٣

١٨) نظرات في اللغة والنحو : ١١

١٩) ينظر المدارس النحوية د. شوقي ضيف : ١٦٤

٢٠) ينظر أبو زكريا الفراء : ٣٧٠

٢١) ينظر مدرسة البصرة النحوية : ٢٥٠

٢٢) المدارس النحوية د. شوقي ضيف : ١٦٤

٢٣) مدرسة الكوفة : ١٦٨

٢٤) ينظر الدرس النحوي في بغداد : ٧٣ ـ ٧٤

٢٥) الإيضاح : ١٣١ ـ ١٣٢

٢٦) الإنصاف المسألة(٩٧): ٢/ ٣٦٣

٢٧) ينظر المدارس النحوية د. خديجة الحديثي : ١٦٧

٢٨) ينظر الكتاب : ٣/ ٥٦

٢٩) الكتاب (هارون) : ٢/ ٣٣٠

٣٠) المصدر نفسه : ٢/ ١١٧ وينظر : ١١٨ و١٢٠ و ١٢١

٣١) ينظر مدرسة الكوفة :٣٣٧ ـ٣٦٠والمدارس النحوية د. شوقي ضيف :١٦٦ ـ ١٦٧ والمدارس النحوية د. خديجة الحديثي ١٦٧ـ١٧١و٢٩٤ـ٢٩٥

٣٢) ينظر مدرسة الكوفة : ٣٤١

٣٣) ينظر مجالس ثعلب : ١/ ٤٢ ـ ٤٤ و ٢ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠

٣٤) المدارس النحوية د. خديجة الحديثي : ٢٣٧

٣٥) مدرسة الكوفة : ٢٥٤

٣٦) الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية : ١/ ٢٥٨

٣٧) مراتب النحويين : ٩٠

٣٨) العربية، يوهان فك : ٦٣

٣٩) ينظر الفهرست : ٨٧

تمهيد في
الإعراب والبناء ومواضع كلٍّ

أولا : الإعراب

وهو في اللغة : الإبانة والإفصاح. وقالوا : هو البيان، مأخوذ من أعرب عن حاجته إذا أبان، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – الثيب تعرب عن نفسها، وهو مشتق من العرب ومعناه،وذلك لما يعزى إليهم من فصاحة، يقال : أعرب ويعرب، إذا تخلقّ بخلق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال : تمعدد، إذا تكلم بكلام معد.

وفي **الاصطلاح**: فيه مذهبان

الأول: لفظي، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرّفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف.

الثاني: معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بأنه :تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا.

أو هو: تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل.

فائدة الإعراب:

إنه رمز إلى معنى معين دون غيره، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيرها، ولولاه لاختلطت المعاني والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض – وهو مع هذه المزية – موجز غاية الإيجاز لا يعادله في إيجازه شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له.

لم سمي الإعراب إعرابا؟

فيه ثلاثة أوجه:

الأول :أنّه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم أعرب الرجل عن حجته إذا أبانها، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – الثيب تعرب عن نفسها أي تبين وتوضح.

قال الكميت بن زيد الأسدي (الطويل):

وجدنالكم من آل حاميم آية تأولهـا منا تقي ومعـــــرب

فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا.

الثاني: أن يكون سمي إعرابا لأنّه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم «عربت معدة الفصيل» إذا تغيرت، فإن قيل :العرب، في قولهم عربت معدة الفصيل معناه :الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذا منه ؟ قيل معنى قولك :أعربت الكلام، أي أزلت عربه وهو فساده، وصار هذا كقولك أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى «إن الساعة آتية أكاد أخفيها» أي أزيل خفاءها، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

الثالث: أن يكون سمي إعرابا، لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، من قولهم : امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها، قال تعالى «عربا أترابا» أي متحببات إلى أزواجهن، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، سمي إعرابا.

العامل:

هو الداعي الذي أوجد الإعراب، أو هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص ،وقد كثر الكلام قديما وحديثا على العامل، وعلى ماله من أثر سيء في النحو العربي،وفي الأساليب وصياغتها وفهمها ،وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران.

الأول: أن النحاة نسبوا العمل إليه، فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى – في زعمهم – أو تعقيده، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا،وإنما الذي يعمل هو المتكلم ؟

الثاني: إن النحاة– وقد قصروا عليه العمل وحده – بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه، فاضطروا أن يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا،

والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة،وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها وهاك مثالا توضيحيا :

نقول : أكرم سعد الضيف، فكل من (سعد) و(الضيف) ينسب إليه شيء، فما الذي ينسب إليهما ؟

ينسب إلى (سعد) أنه فاعل الكرم، فبدلا من أن نقول : ينسب إلى سعد أنه فاعل الكرم، حذفنا هذه الكلمات واستغنينا عنها برمز صغير –اصطلح عليه النحاة –يرشد إليها ويدل عليها ذلك الرمز هو (الضمة) وهذه براعة ومقدرة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال الرمز الاصطلاحي(الضمة) ولكن كيف عرفنا أن (سعدا) فعل شيئا ؟

عرفنا ذلك من كلمة قبله هي (أكرم) ويسميها النحاة (فعلا) ولايمكن أن يوجد الفعل بنفسه، فوجود الفعل دل على وجود الفاعل،ووجوده يتطلب إذاعته بكلمات كثيرة أو قليلة، أو برمز يغني عنها، وعلى ذلك يكون الفعل هو السبب في الاهتداء إلى الفاعل، ثم وضع الرمز (الضمة) في آخره، فليس غريبا أن يقول النحاة: إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، لأنه سبب في مجيئه، ومن أجل ذلك يسمونه (عاملا).

المعرب: هو اللفظ الذي يدخله الإعراب، أي التغيير الذي وضعناه فالإعراب غير المعرب، كما أنَّ الإكرام غير المكرم.

الغرض من الإعراب:

للإعراب أغراضٌ وفوائدُ منها مالا يستغنى عنه، ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، وحرمت منها اللغات المبنية، وأهم هذه الأغراض :

١- الإبانة عن المعاني:

ذلك لأن الأصل في الإعراب أ ن يكون للإبانة عن المعاني، فإن كانت الجملة غفلا من الإعراب احتملت معاني عدة، فإن أعربت تعين معناها، يدلك على هذا أنك لو قلت: (ما أحسن زيدا) كنت متعجبا، ولو قلت: (ما أحسن زيدٍ) كنت نافيا، ولو قلت: (ما أحسن زيدٌ) كنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب.

ويذكر النحاة أمثلة كثيرة لاختلاف المعاني باختلاف الإعراب،من ذلك قولهم: (بكم ثوبك مصبوغا؟) و(بكم ثوبك مصبوغ؟) وبينهما فرق يختلف في المعنى، وهو أنك إذا نصبت مصبوغا كان انتصابه على الحال، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ، وإن رفعت مصبوغا رفعته على أنه خبر المبتدأ، الذي هو ثوبك،وكان السؤال واقعا على أجرة الصبغ، لا عن ثمن الثوب.

من ذلك قوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) بنصب (كل) إذ لو تغيرت علامة الإعراب لتغير المعنى، قال السيرفي ما ملخصه «فإن قال قائل :قد زعمتم أن نحو (إني زيد كلمته) الإخبار فيه بالرفع، لأنه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في (إنا كل شيء خلقناه بقدر)؟ وكلام الله أولى بالاختيار؟».

فالجواب: إن في النصب ههنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإن التقدير على النصب : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو موجب للعموم، وإذا رفع فليس فيه عموم، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتا لشيء، و (بقدر) خبرا لكل، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، وإنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر.

وتوضيح ذلك أن قوله تعالى (كل) بالنصب معناه : إنا خلقنا كل شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء و(بقدر) خبرا (لكل) فيكون المعنى: إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر، ومعنى ذلك أن في الكون أشياء لم يخلقها الله، وإنما خلقه غيره.

ومن ذلك ما روي عن عتبان المروري في قوله:

فمنا حصين والبطين وقعنب ومنا أمـــيرُ المـــؤمنين شبيـــب

فإنه لما بلغ الشعر هشاما وظفر به قال له: أنت القائل «ومنا أميرُ المؤمنين شبيب»؟ (برفع الراء في أمير) فقال :لم أقل كذا، وإنما قلت : ومنا أميرِ المؤمنين شبيب، فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها. فأنت تلاحظ أن فتح الراء في (أمير) أنجاه من هلاك محقق، وذلك أن المعنى برفع (أمير) أن شبيبا هو أمير المؤمنين لا هشاما، ف(منا) خبر مقدم، و(أمير) مبتدأ مؤخر، و(شبيب) بدل، والمعنى بنصب (أمير) أن يكون على النداء، أي: ومنا- يا أميرَ المؤمنين – شبيب فهو يقر بأن أمير المؤمنين هشام، وفرق بين التعبيرين.

٢-السعة في التعبير:

وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير،إذ إن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية، ومن ذلك قولك : أكرمت زيدا – وزيدا أكرمت، ففي الجملة الأولى أخبرت أنك أكرمت زيدا ولم تتعرض لغير زيد، فقد تكون أكرمت شخصا آخر مع زيد أو لم يكن، أما الجملة الثانية (زيدا أكرمت) فإنها تفيد أنك خصصت زيدا بالإكرام ولم تكرم غيره،٠ وهذا ميدان واسع لا تليق به هذه العجالة.

ما يدخله الإعراب

الاسم المتمكن – والفعل المضارع

أ – **الاسم المتمكن** : ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمن معناه،

وهو قسمان: الأول: متمكن أمكن، وهو المنصرف (المنون) والثاني: متمكن غير أمكن،وهو غير المنصرف (غير المنون).

ب – **الفعل المضارع** : ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وزيدت هذه الأحرف دون أحرف المد واللين (الألف – والواو – والياء) وذلك لأن (الألف) لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بساكن محال فأبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجهما وكذلك (الواو) لما لم يكن زيادتها أولا، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولا، فأبدلوا منها التاء لأنها تبدل منها كثيرا، ألا ترى أنهم قالوا : تراث والأصل : وراث، أما (الياء) فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع من زيادتها، كما أن عرض في الألف والواو، وأما (النون) إنما زيدت لأنها تشبه حرف المد واللين، وتزاد معها في باب : المثنى والمذكر السالم (الزيديْنِ – والزيدِينَ).

أنواع الإعراب :

وله أربعة أنواع :

الأول: الإعراب الظاهري، ويكون في :

– الأسماء الصحيحة،وشبهها وغيرهما من (رفع أو نصب أوجر) فمثال الصحيح : جاء خالد – ورأيت خالدا – ومررت بخالد، ومثال شبه الصحيح : هذا ظبي ودلو – واشتريت ظبيا ودلوا – وأعجبت بظبي ودلو.

–الفعل المضارع الصحيح الآخر (رفعا ونصبا وجزما) مثل : يقولُ المؤمن الحق – ولن يقولَ غير الحق – ولم يقلْ غير الحق.

الثاني: الإعراب التقديري: وهو كون العلامة الإعرابية لا تظهر على آخر الحرف الأخير من اللفظ المعرب،بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية،ويكون في الأسماء المقصورة (رفعا ونصبا وجرا) والأسماء المنقوصة (رفعا وجرا) نقول :جاء الفتى – ورأيت الفتى – ومررت بالفتى، كما نقول : جاء القاضي – ومررت بالقاضي.

– الفعل المعتل بالألف (رفعا ونصبا) من مثل: يخشى المؤمن ربه –ولن يخشى في الحق لومة لائم، والمعتل بالواو والياء (رفعا فقط) يدعو للفضيلة، ويقضي بالحق.

– الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، من مثل : مذهبي في الحياة واضح.

الثالث :الإعراب المحلي: وهذا النوع ينصبّ على :

–**الأسماء المبنية مطلقا**، وتشمل :

(الضمائر – أسماء الإشارة – الأسماء الموصولة – أسماء الأفعال – أسماء الشرط – أسماء الاستفهام – المركبات من الأعداد والظروف – بعض الظروف).

الجمل التي لها محل من الإعراب :

أ– **محكية** : وهي الأعلام المنقولة (المركبة تركيبا إسناديا) والمسموع عن العرب النقل من جملة فعلية من مثل :شاب قرناها – وتأبط شرا –ورام الله – وجاد الحق ونحوها فعند الإعراب نقول : جاء تأبط شرا، ورأيت تأبط شرا، ومررت بتأبط شرا،وهو في كل الأمثلة معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها الحكاية.

ب–**غير محكية** :وهي التي تقع موقع المفرد، وهي سبع جمل :

١ –الجملة الواقعة خبرا، ومحلها الرفع إذا كانت خبرا عن، المبتدأ– إن وأخواتها – لا النافية للجنس، ومحلها النصب إذا كانت خبرا عن،كان وأخواتها – كاد وأخواتها – ما الحجازية وأخواتها.

٢ – الجملة الواقعة حالا، ومحلها النصب.

٣–الجملة الواقعة مفعولا به (جملة مقول القول) وكذا الجملة الواقعة مفعولا ثانيا في باب (ظن وأخواتها) ومفعولا ثالثا لأعلم وأرى.

٤ – الجملة الواقعة نعتا، ومحلها محل منعوتها

٥ –الجملة الواقعة مضافا إليه، ومحلها الجر.

٦ –الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بشرط اقترانها بالفاء أو إذا، ومحلها الجزم.

٧–الجملة التابعة لجملة أخرى، ومحلها محل ما قبلها.

ج- **الأسماء المعربة** المتأثرة بعاملين بشرط ألاّ يظهر في آخر الكلمة علامتان مختلفتان للإعراب، ويدخل تحته الأسماء الصحيحة الآخر الداخل عليها حرف جر زائد (الباء، من، اللام) مثل : ليس الكسول بناجح (خبر ليس مجرور لفظا منصوب محلا)، ما عندي من مال (مبتدأ مؤخر مجرور لفظا مرفوع محلا)، ما رسب من طالب (فاعل مجرور لفظا مرفوع محلاً)، أنتم للخير تحبون (مفعول به مجرور لفظا منصوب محلا).

د- المصادر المنسبكة من:

١- (أن والفعل المضارع) مثل : أن تجتهدوا خير لكم، (فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع (مبتدأ) أي: اجتهادكم خيرا لكم.

٢- (أن المفتوحة الهمزة مع اسمها وخبرها) مثل : يسرني أنك متفوق (فجملة أنّ ومعموليها) في محل رفع فاعل، أي: يسرني نجاحك.

هـ- الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالا مباشرا وسبق بناصب أو جازم، فيكون مبنيا في محل نصب أو جزم، قال الشاعر:

لا تأخذن من الأمور بظاهر إن الظواهـــر تخـــدع الرائينا

فالفعل (تأخذ) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد اتصالا مباشرا في محل جزم ب(لا) الناهية، فهو مبني لفظا معرب محلا.

و- الفعل الماضي إذا وقع فعل الشرط في جملة شرطية، قال الشاعر:

إنّ اللئام إذا أذللتهم صلحوا على الهوان وإنْ أكرمتهم فسدوا

فالفعلان (أذلّ وأكرم) مبنيان في محل جزم فعلا الشرط.

الإعراب الصوري :

ويقصد به مجارة الكلمة لكلمة قبلها في نوع العلامة مجارة ظاهرية جاءت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط الكلمة المتأخرة وضبط الكلمة قبلها مباشرة، ولا يصحّ أن يكون للكلمة المتأخرة منها محل من الإعراب، ومن هذا قوله تعالى «يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له» فكلمة (أي) منادى مبني على الضم في محل نصب، وكلمة (الناس) عطف بيان، وضمتها ضمة مماثلة ومشابهة (لأي) وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب وإنما هي ضمة صورية ظاهرية قصد بها المحاكاة المحضة، وليس لكلمة (الناس) محل إعرابي في أشهر قولين مع أننا أعربناها عطف بيان.

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزاد لغير معنى لغوي، وقد تكون زيادته لمجرد المدح أو الذم أو التملح، وليس له ضبط إعرابي خاص به، وهذا النوع يسمى (الأتباع) بفتح الهمزة، وملخصه : أن اللفظ قد يجيء عرضا بعد كلمة تسبقه فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها مثل : هذا حسنٌ بسنٌ، واللص شيطانٌ نيطانٌ، أو عفريتٌ نفريتٌ، ويذكر في إعرابه أنه تبع للأول، أي من أتباعها، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي (النعت – والتوكيد – والعطف – والبدل) ويسمى أيضا الأتباع السابق، احترازا من (الإتباع اللاحق) بكسر الهمزة وذلك كقراءة من قرأ «الحمدِ لله رب العالمين» بكسر الدال إتباعا لحركة اللام التي جاءت بعدها، وتسمى هذه الحركة (الإتباع اللاحق) وهذا يختلف اختلافا واسعا عما نحن بصدده.

ثانيا : البناء

وهو في اللغة : الثبات وعدم التغيير.

وهو في الاصطلاح : لزوم آخر اللفظ علامة واحدة – في كل أحواله – لا تتغير مهما تغيرت العوامل، أو هو لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون.

المبني : اللفظ الذي يدخله البناء. أو هو : ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه.

ما يدخله البناء الأصلي:

الأسماء غير المتمكنة – الفعل غير المضارع – الحروف كلها، وبناؤها لازم.

الأسماء غير المتمكنة وعلة بنائها:

بنيت الأسماء غير المتمكنة لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها وهي خلاف الأصل فيها، ولذلك كان المبني منها قليل، وأشهر المبني منها عشرة أنواع (لكل أحكامه التفصيلية في بابه) وهي الضمائر كلها :وذلك لشبهها الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كالتاء في (أكرمت)، أو على حرفين ك (نا) في أكرمنا وما زاد من الحروف على حرفين فهو خارج عن الأصل من مثل : إنّ – ليت – لعل،... إلخ فما خرج من الحروف عن الأصل فقد أشبه الاسم، وما خرج من الأسماء عن الأصل فقد أشبه الحرف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع الذي يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم لم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب، **وذلك لسببين:**

الأول : أنّ الحرف حين أشبه الاسم فقد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف،فإنه أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة.

الثاني : أنّ الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب، لأنّ الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب، بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم.

-أسماء الشرط، والاستفهام

نقول : متى تقم أقم، ونقول : متى نصر الله؟

فقد أشبهت (متى) حرفا موجودا، لأنها في الشرط ك (إن) وفي الاستفهام (كالهمزة).

-أسماء الإشارة :

مثل : هذا كريم، وتلك حسناء، فاسم الإشارة (ذا) و(تي)قد أشبها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك أن الإشارة معنى من المعاني كان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت)وللترجي (لعل)ونحو ذلك.

-الأسماء الموصولة

(غير المثناة) وكذلك الأسماء الأخرى التي تحتاج بعدها وجوبا إلى جملة أوما يقوم مقامها

مثال الموصول: جاء الذي يقول الحق، ومثال ا لأسماء الأخرى : إذا الشرطية الظرفيه مثل: إذا تعلمت ارتفع شأنك فلو قلت : جاء الذي فقط، أو قلت : إذا تعلمت فقط، لم يتم المعنى، ولم تحصل الفائدة.

-أسماء الأفعال :

وهي التي تنوب عن الفعل في معناه، وفي عمله، وزمنه، ولكنها لا تقبل علامته، ولا يدخل عليها عوامل تؤثر فيها، مثل: هيهات القمر، بمعنى بعد القمر – وأف للكسالى، بمعنى أتضجر، وآمين، بمعنى استجب، فقد دلت كل كلمة من الكلمات الثلاث على معنى الفعل، ولا يمكن أن تقبل علامته، ولا أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها، وذلك بخلاف ما ينوب عن الفعل ولكنه يتأثر بالعامل مثل : ضرباً زيداً، فإن (ضرباً) وإن ناب عن الفعل (اضربْ) إلا أنه متأثر بالعامل، فهو منصوب بفعل محذوف.

- **الأسماء المركبة :**

ومنها الأعداد المركبة من (أحد عشر : تسعة عشر) باستثناء العدد (اثنا عشر) فإنها مبنية على فتح الجزأين.

- **بعض متفرقات أخرى** : مثل (كم) خبرية أو استفهامية، وبعض الظروف مثل (حيث)، والعلم المختوم ب (ويه)، وما كان على وزن (فعال) في رأي قوي مثل : حذام، وقطام (وكلاهما اسم امرأة)، وكذلك أسماء الأصوات مثلَ (قاق) في نحو: صاحت الدجاجةَ قاق، وغاق، في نحو: نعب الغراب غاق.

البناء العارض ويكون في:

١ - **اسم (لا) النافية للجنس** - في حالة الإفراد - في رأي نحو :لا ظلم اليوم، ولا سرور يدوم، ونحوهما.

٢ - المنادى المفرد (علما أو نكرة مقصودة) فمثال العلم : يا سعد جدّ في دراسة النحو، ومثال النكرة المقصودة : يا مسلمون لا تهنوا، فكل من (ظلم - سرور - سعد - مسلمون) أسماء مبنية، إلا أن بناءها عارض لا أصيل، يزول بزوال سببه وهو وجود (لا) و(النداء) فمتى زال السبب، زال البناء العارض، بخلاف المبني الأصيل، فإن بناءه دائم لا يزول.

أنواع الإعراب والبناء وعلامات كل منهما

أنواع الإعراب:

للإعراب الأصلي علامات أربع وهي :

الرفع: ويدخل الاسم، والفعل المضارع، مثل: سعدٌ يصولُ، ومثله الخبر : المجتهد ناجحٌ والفعل المضارع في قول الشاعر يمدح خبيرا:

يزنُ الأمور كأنما هو صيرفٌ يــزنُ النضار بـدقــة وحساب

بالرفع للمضارع (يزن) والخبر (صيرف).

- **النصب**: ويدخل الاسم والفعل المضارع أيضا.

من مثل قولك : إنّ العزيزَ لن يقبلَ بالهوان، وإن الشريفَ لن يقدمَ على صغَار.

-**الجر**: ويدخل الاسم فقط مثل : استعن باللهِ في كل أمر من غيرِ تقصيرٍ.

-**الجزم**: ويدخل الفعل المضارع فقط مثل : لم أتأخر عن إغاثة الملهوف.

قال الشاعر :

إذا لم يعشْ حرّا بموطنه الفتى فسم الفتى ميْتا وموطنه قبرا

فتلك العلامات الأصلية هي : الضمة (رفعا) والفتحة (نصبا) والكسرة (جرا) والسكون (جزما).

أنواع البناء وعلاماته الأصلية:

البناء على السكون، وهو أخفها، ويدخل أقسام الكلمة الثلاث، الاسم مثل (كمْ- ومَنْ)، والفعل بأنواعه الثلاثة (كتبْتُ، الفتيات يكتبْنَ، اكتبْ)، والحرف (قدْ- هلْ).

البناء على الفتح: ويدخل أقسام الكلمة الثلاث، الاسم مثل (كيفَ- أينَ)، والفعل بأنواعه الثلاثة (كتبَ- والله لينتصرَنّ الحق- انصرَنّ المظلوم)، والحرف (سوفَ- ثُمَّ).

البناء على الضم: ويدخل الاسم والحرف ولا يدخل الفعل. مثال الاسم (حيثُ)، والحرف (منذُ، عند من يعدها حرف جرٍّ) .

البناء على الكسر: يدخل الاسم والحرف ولا يكون في الفعل. مثال الاسم (هؤلاءِ)، والحرف باء الجر في (بِكَ) .

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية، فهي:

ينوب عن السكون:

أ – حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الأخر. مثل (اخشَ- ادعُ- اقضِ).

ب- حذف النون من فعل الأمر المسند لألف الإثنين (اكتبا)، أو واو الجماعة (اكتبوا)، أو ياء المخاطبة (اكتبي)، في رأي.

ينوب عن الفتح:

الكسرة في جمع المؤنث السالم الواقع اسما (لا النافية للجنس)، مثل (لا مؤدباتِ مذمومَاتُ) والبناء هنا عارض.

الياء في المثنى وفي جمع جمع المذكر السالم إذا وقعا اسما (لا النافية للجنس)، مثل (لا مسلميْنِ لك- ولا مسلمِينَ لك)، والبناء هنا أيضا عارض.

ينوب عن الضم:

الألف في المثنى إذا كان منادى علما (يا محمدان)، أو نكرة مقصودة (يا واقفان اجلسا)، والبناء هنا عارض.

الواو في جمع المذكر السالم إذا كان منادى علما (يا محمدون)، أو نكرة مقصودة (يا مسلمون لا تهنوا)، والبناء هنا أيضا عارض.

أما البناء على الكسر فلا يقع في باب النيابة.

يراجع في هذا الباب:

- أسرار العربية (لابن الأنباري).
- النحو الوافي (عباس حسن) ج / ١ ص ١٠٠ وما بعدها (بتصرف).
- معاني النحو (فاضل صالح السمرائي).

أولا: مسائل الخلاف فيها بين الإعراب والبناء

أ - مسائل الخلاف فيها (إعرابي - إعرابي)

وفيه أربع مسائل:

١) لعطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر.

٢) تميز (كم) الخبرية المفصول عنها بفاصل.

٣) منع صرف ما ينصرف للضرورة.

٤) إعراب الاسم الواقع بعد (مذ - منذ).

المسألة الأولى[1]

العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل مجيء الخبر

توطئة:

الأحرف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني عند البصريين، ولا عمل لها في الثاني عند الكوفيين، ولكل دليله.

أولا: البصريون قالوا : إن هذه الأحرف تعمل في الخبر لأنها قويت مشابهتها بالفعل.

ووجه المشابهة من خمسة أوجه :

الأول : أنّها على وزن الفعل فـ «إنّ» مثل «ضرب» كلاهما على «فعل».

الثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضيه (الفاعل).

الرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية فتقول : «إنني – كأنني – لكنني» كما تقول:

«أعطاني – سألني – أجابني».

الخامس: أن فيها معنى الفعل فمعنى «إنّ – أنّ» حققت، ومعنى «كأن» شبهت، ومعنى «لكن» استدركت، ومعنى «لعل» ترجيت، ومعنى «ليت» تمنيت، فلما أشبهت الفعل وجب أن تعمل عمله [2].

فالفعل يكون له مرفوع ومنصوب (فاعل– مفعول) فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول، إلا أن المنصوب هنا تقدم على المرفوع لأن عمل «إنّ» فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع.

ألا ترى أنك تقول في : ضرب زيد عمرا – عمرا ضرب زيد بتقديم المفعول خلافا للأصل [3]

---

١) الإنصاف مسألة ٢٣ الجزء الأول.
٢) أسرار العربية (١٢٢)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف م» ٢٢» (٢ / ١٧٦) وما بعدها بتصرف

وهي عندهم تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وحجتهم : أن لهذه الأحرف شبها بـ «كان» الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما فعملهن عملها «كان» معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم، وفاعل أخر تنبيها على الفرعية. [١]

ثانيا : أمّا الكوفيون فيرون أن» إن» وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: إن زيدا قائم، وما أشبه ذلك،والرافع عندهم، هو رافعة في باب المبتدأ، فلا عمل لـ «إن» في الخبر.

يقول الشيخ خالد الأزهري:

«وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف (إنّ وأخواتها) لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ، **وحجتهم** : أنه لا يجوز : إن قائمٌ زيدا، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها». [٢]

وقالوا أيضا: إن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، والفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول – ولو أعملناها في الخبر لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز .[٣]

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في العطف على الاسم قبل مجيء الخبر على ما سيأتي بيانه.

العطف على اسم «إن» قبل مجيء الخبر

أولا : العطف على اسم «إن» وبعض أخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده مما لا خلاف عليه.

قال ابن هشام [٤] ويعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقول الشاعر:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا [٥]

١) التصريح بمضمون التوضيح» بتصرف» ٢٩١ / ١
٢) السابق ٢٩٣ / ١ (بتصرف)
٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٣ / ١» بتصرف»
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف م (٢٢) (٢ / ١٧٦) وما بعدها بتصرف
٥) أوضح المسالك (١ / ٣٥١)

والشاهد فيه «والخريفا – الصيوفا» حيث عطف الأول «الخريفا» منصوبا على اسم «إن» الربيع قبل مجيء الخبر «يدا أبي العباس» وعطف الثاني «الصيوفا» منصوبا أيضا على اسم «إن» (الربيع) بعد مجيء الخبر.

فدلّ على جواز العطف بالنصب على الاسم قبل مجيء الخبر وبعده.

ثانيا : العطف على اسم «إن» وبعض أخواتها بالرفع، عند ابن هشام وجمهور البصريين بشرطين:

الأول : استكمال الخبر أي: بعد مجيء الخبر

الثاني : كون العامل «إن – أن – لكن»

وعلة ذلك: أن هذه الأحرف الثلاثة لم تغير معنى الابتداء، بخلاف سائر الأحرف.

لأنها غيرت معنى الابتداء لأن» كأن» أفادت معنى التشبيه، «ليت» أفادت معنى التمني، «لعل» أفادت معنى الترجي. [1]

فمن الأول «العامل إن» قول الشاعر [2]:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

«فإن» حرف مشبه بالفعل و«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن في محل رفع، و«الأم» اسم إن مؤخر منصوب، «والنجيبة» نعت منصوب أيضا، «والأب».

الواو عاطفة، و«الأب» بالرفع معطوفا على محل اسم «إن»، إذ إنه مبتدأ قبل دخول «إن».

والشاهد فيه «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «إن» المنصوب «الأم» بعد مجيء الخبر وهو متعلق المجرور «لنا».

ومن الثاني «العامل أن المفتوحة» قوله تعالى : «أن الله بريء من المشركين ورسوله» [3] برفع رسوله.

---

١) أسرار العربية (١٢٤)

٢) البيت من الطويل. أنشده أبو العباس المبرد ولم ينسبه. والمعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء فإذا كان الآباء والأمهات غير نجباء إنما يولد لهم لئام الأولاد، وليس آباؤنا ولا أمهاتنا من هؤلاء، فنحن النجباء أبناء النجباء – انظر عدة السالك (١ / ٣٥٤)

٣) من الآية «٣» من سورة التوبة براءة

وفي الرفع أوجه، منها : أن «رسوله» معطوف على محل اسم «أن» «لفظ الجلالة» بعد مجيء الخبر «بريء».

ومن الثالث «العامل لكن» قول الشاعر: [1]

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

«فلكن» حرف استدراك ونصب، و«عمي» اسمه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«الطيب» خبر لكن مرفوع «والأصل» مضاف إليه مجرور.

«والخال» بالرفع معطوفا بالواو على محل الاسم «عمي» إذ إنه مبتدأ قبل دخول«لكن».

والشاهد فيه «والخال» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «لكن» المنصوب بعد مجيء الخبر «الطيب الأصل».

وهو ما أشار إليه ابن مالك في الخلاصة بقوله :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

وألحقت بإن لكن وأن أي أنه إذا أتي بعد «إن – أن – لكن» وخبرها بعاطف، جاز في هذا الاسم الرفع نحو: إن زيدا قائم وعمرو، واختلف في الرفع، فالمشهور أنه معطوف على محل «اسم إن» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا ما يشعر به ظاهر كلام ابن مالك وذهب قوم إلى أن المرفوع مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وعمرو كذلك.

وهذا الأخير قاله ابن عقيل حيث قال: «وهو الصحيح» [2] وهو اختيار الجمهور .

وقد تعجل الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – في التعلق «في الرفع على المحل» وكان عليه أن ينتظر إلى أن ينهي ابن عقيل كلامه الأتي:

وهو: إن كان العطف قبل أن تستكمل «إن أي قبل أن تأخذ خبرها، تعين النصب عند الجمهور، وأجاز بعضهم الرفع» إشارة إلى مذهب الكسائي والفراء الآتي.

---

١) البيت من الطويل ٠ ولم يعثر له على قائل – أوضح المسالك (١ / ٣٥٥) والهمع (٢ / ١٤٤) وشرح الأشموني (١ / ١٤٤) والمعنى : أنه إذا انتسب لأخواله كان له بهم أعظم الفخر، وإذا انتسب لأعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا . يريد أنه كريم النسب من جهتيه – انظر عدة السالك (١ / ٣٥٦)

٢) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٤ – ٣٤٥)

وهذا هو الكلام المستحق لتعليق الشيخ، فالعطف بالرفع قبل مجيء الخبر يعد من قبيل عطف المفرد عند ابن هشام وابن مالك ومن وافقهما، والجمهور على أن المرفوع بعد الواو مبتدأ حذف خبره، فيكون من قبيل عطف الجمل.

والآن... ماذا عن العطف بالرفع قبل مجيء الخبر؟ خلاف!

١ – ذهب **الكسائي والفراء** من الكوفيين إلى جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ولكن الفراء اشترط في الاسم المعطوف عليه «اسم الناسخ» شرطا وهو: أن يكون مما لا يظهر فيه العمل [١] مبنيا أو معربا بعلامة مقدرة مثل: إنك وبكر منطلقان، وإن الفتى وزيد ذاهبان، وذلك لعدم التخالف اللفظي، فإن إعراب الاسم خفي. [٢]

أما الإمام الكسائي فإنه يجيز ذلك على كل حال، أي سواء كان اسم الناسخ مما يظهر فيه العمل مثل : إن زيدا وعمروٌ قائمان، أو لا يظهر فيه مثل : إنك وبكر منطلقان وحجتهم في ذلك النقل والقياس.

فمن الأول: قوله تعالى: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر» [٣] ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة أنه عطف (الصابئون) بالرفع على موضع اسم (إن) «الذين» قبل مجيء الخبر «من آمن بالله واليوم الآخر».

لكن البصريين يخرجون الآية على أحد تخريجين:

الأول : أن خبر «إن» محذوف تقديره «مأجورون – أو آمنون – أو فرحون»، «والصابئون» مبتدأ، وما بعده خبره، ويشهد له قول الشاعر: [٤]

خليلي هل طب؟ فإني وأنتما – وإن لم تبوحا بالهوى – دنفان

والشاهد فيه «فإني وأنتما دنفان» فإنه يتعين فيه أن يكون قوله «أنتما» مبتدأ وخبره قوله «دنفان» ويكون خبر «إن» محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه، والأصل: فإني دنف وأنتما دنفان.

ويضعفه : أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس، ولذلك حمل الحذف من الأول لدلالة الثاني على الشذوذ في قول قيس بن الحطيم من فحول الجاهلية:

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف م» ٢٢» (١ / ١٨٧)
٢) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٣)
٣) الآية» ٦٩» من سورة المائدة
٤) البيت من الطويل – أنشده ثعلب ولم يعزه لقائل معين – منحة الجليل (١ / ٣٤٤)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف [1]

والتقدير فيه : نحن بما عندنا راضون، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

قال الشيخ محمد محي الدين – طيب الله ثراه – تعليقا على البيت «واعلم أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل والغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول».[2]

الثاني : أن الخبر المذكور لـ «إن» وخبر «الصابئون» محذوف، ويشهد له قول الشاعر «ضابيء بن الحارث البرجمي»: [3]

فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

والشاهد فيه: «فإني وقيار بها لغريب» فإن حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم في محل نصب اسم «إن» و «قيار» بالرفع مبتدأ حذف خبره و«لغريب» اللام مزحلقة، وغريب خبر «إن»، ويتعين عندهم – البصريين – أن يكون الخبر المذكور لـ «إن» لاقترانه باللام، إذ إن خبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذا، ولا يجوز الحمل على الشاذ ما أمكن غيره.

ويضعفه : تقدم الجملة المعطوفة «المبتدأ وخبره المحذوف» على بعض جملة المعطوف عليه خبر «إن» وذهب المحقق «الرضي» إلى أن جملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وقال الشيخ محمد محي الدين– طيب الله ثراه – وهو حسن [4].

ويقول عباس حسن بعد قول الشاعر:

فإني وقيار بها لغريب... وما جاء على شاكلته فـ «قيار» مبتدأ حذف خبره، تقديره «غريب» وجملة المبتدأ والخبر معترضة بين اسم «إن» وخبرها، فرارا من العطف قبل مجيء الخبر.[5]

أما عند الكسائي والفراء فقد عطف قوله : «قيار» بالرفع على محل اسم «إن» ياء المتكلم – فهو لا يظهر فيه العمل – وذلك لأنه مبتدأ قبل دخول «إن».

---

١) شرح ابن عقيل (١/ ٢٢٨) – الإنصاف (١/ ٩٥)
٢) منحة الجليل (١ / ٢٢٨)
٣) البيت من الطويل – نسبه المبرد في الكامل. الإنصاف (١ / ١٩٤) وأوضح المسالك (٢ / ٣٥٨) وشرح الأشموني (١ / ١٤٤)
٤) عدة السالك (١ / ٣٦٠)
٥) النحو الوافي (١ / ٦٦٩)

فإذا اعترض وقيل: «إذا كان ما ذهبا إليه صوابا - الكسائي والفراء - لكان حق **الشاعر أن يقول**: «فإني وقيار لغريبان» كما تقول : إنك وعمرو قائمان، فشرطهما المطابقة، وهي هنا غير موجودة، ولزم على ذلك الإخبار بالمثني عن المفرد، ولإزالة هذه الشبهة - إن عرضت - أقول: إن الخبر «غريب» وصف على «فعيل» فهو على زنة «المصدر» مثل: «ذميل - صهيل» والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فتقول: هذا الرجل عدل - والرجلان عدل - والرجال عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا، حكم ذلك الشيء، تحقيقا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة «**فعيل**» مخبرا بها عن الجماعة في قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير»[1].

ومثلهما أيضا قول بشر بن أبي خازم : [2]

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

والشاهد فيه «أنا وأنتم بغاة» فأن واسمها و«أنتم» معطوف بالرفع محلا على محل اسم «إن» (نا الفاعلين) قبل مجيء الخبر «بغاة».

والبصريون على أن الضمير «أنتم» مبتدأ حذف خبره تقديره «وأنتم مثلنا» فيكون من باب عطف الجمل، **ويضعفه**: تقدم جملة المعطوف «المبتدأ وخبره» على بعض جملة المعطوف عليه «خبر إن»، **ومن النقل** أيضا قراءة الرفع في قوله تعالى: «إن الله وملائكته يصلون على النبي» [3] برفع «ملائكته» وهي قراءة أبي عمرو وعبدالوارث وابن عباس [4] فـ «ملائكته» مرفوعا عطفا على محل اسم «إن» (لفظ الجلالة) وهذه الآية عند الكسائي وحده لأن تلميذه «الفراء» يشترط في العطف بالرفع على محل الاسم خفاء الإعراب فيه، وهو هنا ظاهر، وهو ما لا يشترطه الكسائي، **ويخرّج البصريون** القراءة في الآية الكريمة على أن «ملائكته» مبتدأ، وخبره جملة «يصلون» أما خبر «إن» فمحذوف يدل عليه خبر المبتدأ.

ويضعفه : الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو خلاف الأصل، بل هو شاذ على ما بيناه آنفا.

---

١) من الآية «٣» من سورة التحريم، راجع منحة الجليل (١ / ١٨٤)
٢) البيت من الوافر الإنصاف (١ / ١٩٠) وبلا نسبة أسرار العربية (١٢٥) وعدة السالك (١ / ٣٦١)
٣) من الآية «٥٦» من سورة الأحزاب
٤) البحر المحيط (٧ / ٢٣٩)

وقد اشترط البصريون وابن هشام في جواز العطف بالرفع أن يكون العامل «إن – أن – لكن» أما الفراء فلم يشترط ذلك، وتمسك بقول رؤبة بن العجاج [1] :

يا ليتني وأنت يا لميس في بلـدة ليس بهـا أنيس

والشاهد فيه «يا ليتني وأنت» فقد عطف الشاعر قوله «وأنت» بالرفع محلا على محل اسم «ليت» وهو ياء المتكلم قبل مجيء الخبر «في بلدة»، وأنت ترى اسم «ليت» مما لم يظهر فيه العمل، وهو ما وافق فيه الكسائي تلميذه الفراء.

لكن البصريين يخرجون البيت على أن الواو في «وأنت» للحال وأنت مبتدأ حذف خبره للعلم به من السياق أي: «وأنت معي» والجملة في محل نصب حال من الواو، وهذه الجملة الحالية معترضة بين اسم «ليت» وخبرها، وصاحب الحال – عندهم – هو الضمير المستكن في الجار والمجرور، الذي هو خبر «ليت» وهو «في بلدة» وهو العامل في الحال وفي صاحبه، ويلزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها، وهو نادر إذا كان العامل ظرفا أو مجرورا، وهو ما صرح به ابن مالك حيث قال في الخلاصة:

. . . . . وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

أي: وقد ندر تقديم الحال على عاملها الظرف نحو: زيد قائما عندك، والمجرور نحو: سعيد مستقرا في هجر [2]، ولهذا رأى قوم من البصريين أن خيرا منه أن يكون صاحب الحال هو «ياء المتكلم» الواقعة اسما «**لليت**»،ويكون العامل في الحال وصاحبها هو «ليت».[3]

لقد اضطرب **البصريون** – كما ترى – في تخريج الحال، ذهب فريق إلى أن صاحبها الضمير المستكن في الخبر «في بلدة» على أنه متعلق بمحذوف مفرد تقديره «مستقرة» فهو خبر مشتق يحتمل الضمير، فماذا لو كان المتعلق فعلا «تستقرين»؟ ولذا عده ابن مالك نادرا.

ذهب فريق أخر إلى أن صاحب الحال هو الضمير المتصل في «ليت» الذي هو اسمها، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو «ليت»، وهل يعمل الحرف «ليت» – على ضعفه – في الاسم والحال والخبر؟

١) البيت من الرجز – أو بيتان من مشطوره،وهو موجود في زيادات ديوانه،وبلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ١٣٦٤) والهمع (٢ / ١٤٤)
٢) شرح ابن عقيل (١ / ٥٨٩)
٣) عدة السالك (١/ ٣٦٦)

إن ما ذهب إليه هذا الفريق يرجح ما ذهب إليه الفراء، فإن سيبويه إمامهم وشيخ مذهبهم أجاز مجيء الحال من المبتدأ الضمير قال تعالى :«فإذا هي حية تسعى» [1] فقد جوز المعربون أن تكون جملة «تسعى» حالا من الضمير «هي» الواقع مبتدأ.

فإذا كانت جملة «وأنت» مع خبرها في البيت حالا من الضمير المتصل في «ليت» فهو اعتراف صريح بأن الضمير في «ليت» مبتدأ في الأصل، ولذا صح مجيء الحال منه، فكون الواو عاطفة، والضمير «أنت» معطوف محلا بالرفع على اسم «ليت» يكون أقوى وأظهر، وفي هذا دلالة واضحة على سعة أفق الفراء وعمق نظرته وسلامة حسه اللغوي.

إن ما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف بالرفع على محل الاسم قبل مجيء الخبر لما في العطف من اجتماع عاملين «الحرف الناسخ – الاسم المرفوع بعده» على معمول واحد وهو «الخبر» وهو عندهم ممتنع.

أما الكسائي والفراء فلا يتأتى ذلك على مذهبهم، لأن الرافع للخبر– عندهما – في هذا الباب، هو رافعه في باب المبتدأ، فلا عمل لإن وأخواتها في الخبر، وعليه فلا يلزم أن يكون الخبر توارد عليه عاملان من جهة واحدة. [2]

أما القياس: فقد أجمعوا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع «لا النافية للجنس» نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، برفع «امرأة» عطفا على موضع اسم «لا» فكذلك مع «إن»،لأنها بمنزلتها، وإن كانت «إنّ» للإثبات و «لا» للنفي فإنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره [3].

وبعد هذا العرض لمذهب الكسائي والفراء من الكوفيين في جواز العطف على محل اسم «إنّ» وبعض أخواتها بالرفع قبلَ مجيء الخبر، واستعراض ما نقل في هذا من آيات وأبيات، وضعف توجيه البصريين للرفع على الابتداء، ثبت – وبما لا يدع مجالا للشك – صحة ما ذهب إليه الكوفيان، كما أن القياس أيدهما، فالعطف على محل اسم «لا» أو على محل «لا» واسمها – كما هو عند سيبويه – على أنهما معا مبتدأ، يؤيدانهما، وذلك لأن «لا» عنده بمثابة مسوغ للابتداء بالنكرة، ولذا صح العطف بالرفع عليها أو عليهما، كما صح عندهما «الكسائي والفراء» العطف على المحل بالرفع.

---

١) من الآية «٢٠» من سورة طه
٢) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٣) بتصرف
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٨٦)

والخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء مع الاسم المفرد النكرة، فعملت «لا» في الاسم دون الخبر، وهو ما قال به الكوفيون في باب «إن وأخواتها» نعم فكما يحمل الشيء على نظيره يحمل على نقيضه.

وبعد فإن ما ذهب إليه الكوفيان – الكسائي والفراء – من جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر هو الراجح عندنا، سواء كان المعطوف عليه مما لا يظهر فيه العمل (الفراء)، أو ما يظهر فيه العمل (الكسائي) وذلك لأن النقل والقياس يؤيدانها على ما بيّناه، فلا مناص من قبوله.

والله أعلم

المسألة الثانية :

تمييز «كم» الخبرية المفصول عنها بظرف أو مجرور.... هل يبقى مجرورا ؟ [1]

توطئة:

من كنايات العدد (كم).. والكناية: هي التورية عن الشيء، بأنْ يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان، نحو قوله تعالى: «وكانا يأكلان الطعام»..الآية [2]، كنّى به عن قضاء الحاجة، إذْ كان أكل الطعام سببا لذلك... ومثله قوله تعلى في جواب عن قوم (هود)- على نبينا وعليه السلام – لهود : «إنّا لنراك في سفاهة، وإنّا لنظنك من الكاذبين، قال يا قوم ليس بي سفاهةٌ ولكني رسول من ربّ العالمين» [3].

ومنه كنايات الطلاق، وهو التعبير عنه بألفاظ غير ظاهرة فيه، مأخوذ من: كنيت عن الشيء، إذا عبر عنه بغير الذي له..

ومنه الكنية : لأنها توريةٌ عن الاسم.

والغرض هنا : الكنى المبنيّة، ومن ذلك (كم) وهي كناية عن العدد المبهم، وتقع على القليل منه والكثير.

ولها موضعان : ١- الاستفهام. ٢- الخبر.

وأصلها : الاستفهام.. والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام..

ومنها:

١ - أنّ لها صدر الكلام كالاستفهاميّة.

تفسر بالمذكور.. ويجوز تميزها بالواحِد، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهامية، ليدل على أنها مخرجةٌ عنه إلى الخبر. . وإنما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدد.

---

١) م (٤١- ج ١/ ٣٠٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف

٢) من الآية (٧٥) من سورة المائدة.

٣) الآيتان (٦٦ – ٦٧) من سورة الأعراف.

أنها اسم مبنى على السكون:

أمّا كونها اسم:

دخول حرف الجرّ عليها، تقول : بكم مررت، وعلى كم نزلت. تضاف ولا يضاف إليها، فتقول : صاحب كم أنت، وكم رجلٍ عندك. يخبر عنها، تقول : كم غلام عندك. يبدل منها الاسم، نحو : كم دينارا لك أعشرونَ أم ثلاثون. يعود عليها الضمير، تقول : كم رجلا جاءك. . وإن شئت قلت : جاءوك. تكون مفعولة، تقول : كم رجلا ضربت. وهذا كله يدل على أنها اسم.

وأمّا وجوب البناء على السكون:

فلأنها إذا كانت استفهاما، فقد تضمنت معنى الحرف، ووقعت موقعه، فإذا قلت : كم غلاماً لك فمعناه :أعشرون غلاماّ لك أم ثلاثون، ونحوها من الأعداد، لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنت (كم) عن (همزة الاستفهام) وما بعدها من عدد.

وإذا كانت خبراً، فلأنها تقع موقع (ربّ) و (ربّ) حرف، فضارعتها (كم) في الخبر فبنيت. والمراد بمضارعتها (ربّ) أنّ (ربّ) لتقليل الجنس، و(كم) في الخبر لتكثيره، وكل جنس منه القليل والكثير، فالكثير مركب من القليل، والقليل بعض الكثير، فهما شريكان. وبنيت على السكون لأنه أصل البناء. [1]

تمييز (كم):

الاستفهامية.. تفسر بالواحد المنكور نحو: رجل، وغلام، ودرهم، ودينار ونحوها، وذلك لأنها في الاستفهام مقدّرة بعدد منون، أو فيه نون، نحو : خمسة عشر، وعشرون، وثلاثون، ونحو ذلك من الأعداد المنونة.

وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور نحو : عندي خمسة عشر غلاماً، وعشرون درهماً، فكذلك ما كان في معناه، فلذلك فسرت (كم) في حالة الاستفهام بالواحد، وكذا سائر الأعداد من (١١:٩٩).

الخبريّة.. يجوز تميزها بالمفرد، والجمع نحو: كم رجل عندك، وكم ثوب لك، وكم رجال عندك، وكم غلمان لك، وذلك لأنها في تقدير عدد مضاف، والعدد المضاف، والعدد المضاف منه ما يضاف للمفرد (مائة وألف ومضاعفاتها) نحو: مائة دينارٍ، وألف درهمٍ..

١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٥-١٢٦.

ومنه ما يضاف للجمع (من ثلاثة إلى عشرة) نحو: ثلاثة أثوابٍ، وعشرة غلمانٍ، و (كم) تشمل النوعين معاً، فأضيفت إليهما. [١]

وعن تميزهما معا يقول ابن الأنباريّ: «وكان تميزهما في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً، للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عدد يجرّ ما بعده.

وإنما جُعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، لأنها بمنزلة عدد يصلح للقليل وللكثير، لأنّ المستفهم يسأل عن عدد لا يعلم مقداره، فجعلت بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من (١١:٩٩) وهو ينصب ما بعده، ولهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً.

أمّا في الخبر، فلا تكون إلا للكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجرّ ما بعده، ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر، لأنها نقيضة (ربّ) و(ربّ) تجرّما بعدها، وكذلك ما يحمل عليها». [٢]

وعن تمييز (كم) الخبريّة يقول أبو علي الفارسيّ:

الأصل: أن تضاف إلى الواحد نحو : مائة دينارٍ، وألف درهم، وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض،لأنّ الأصل في : مائة دينارٍ، مائة من الدنانير، فحذفوا (من) تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد،كما قالوا: ثلاث مائةً، والأصل : ثلاثَ مئين [٣].

تمّيز (كم) الخبريّة بمجرور، بإضافتها إليه حملاً ل(كم) على مشابهة له من عدد.

وقال الفرّاء : على إضمار (من) لأنّ (من) كثر دخولها على تمييز (كم) الخبريّة، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه، وهذا القول نقله (ابن الخبّاز) في شرح (الجزولية) وابن مالك في شرح (الكافية الشافية) عن الخليل. [٤]

قال تعالى: «وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون»[٥] «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله». [٦]

---

١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٩.
٢) أسرار العربية (١٦٥-١٦٦)
٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٩.
٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٤.
٥) من الآية (٤) من سورة الأعراف.
٦) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.

وعنه أيضاً – تمييز كم الخبريّة – يقول: عباس حسن: «يكون مفرداً مجروراً، أو جمعاً مجروراً، بشرط ألا تكون مفصولة منها بشيء، والأصح الإفراد، والجمع صحيح غير شاذٍ».

ومن أمثلة المفرد، قول الشاعر (المتقارب):

فكم نزهةٍ فيك للحاضرين! وكـــم راحـــةٍ فيـــك للأنفسِ

ومن أمثلة الجمع، قول الناثر: «الأديب لا ينخدع بالمظهر الزائف، فكم رجالٍ حسنت مظاهرهم، وساءت مخابرهم! وكم رجالٍ اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظَّام!».[1]

وإلى تمييز (كم) الخبرية يقول ابن مالك:

واستعْملنها مخبراً كعشرة أو مائة ككم رجـــالٍ ومـــره

والآن (كم) الخبرية، إذا فصل بينها وبين تمييزها بظرف أو مجرور؟

مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر، والاسم بالظرف وحرف الجرّ كان مخفوضا، نحو : كم عندك رجلٍ! وكم في الدار غلامٍ! واحتجوا بالنقل والقياس.[2]

أما النقل: فقد قال أنس بن زنيم الكناني:[3]

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وشريفٍ بخـــله قـــد وضعه

فـ (كم) في البيت خبرية، كأنك قلت: كثير من المقرفين اللئام نالوا العلا بسبب جودهم. والشاهد فيه (كم بجود مقرف) بخفض (مقرف) مع الفصل بالجار والمجرور (بجود). ويروى البيت بنصب (جود) ورفعه، فالنصب على التمييز، والرفع على الابتداء، و(كم) خبر، وحسُن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله (نال العلا).. أو يكون (كم) مبتدأ، و(مقرف) هو الخبر.[4]

ولا وجه لتوجيه ابن الأنباري لرواية الرفع (مقرفٌ) على الابتداء، وما بعده (نال العلا) خبر.[5]

---

١) النحو الوفي عباس حسن ٤/ ٥٧

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٤) ١/ ٣٠٣.

٣) البيت من (الرمل) الإنصاف (١/ ٣٠٣) شرح المفصل (٤/ ١٣٢) الأشموني الشاهد رقم (١١٣٨)

٤) شرح المفصل (٤/ ١٣٢).

٥) الإنصاف في مساءل الخلاف (٤١٢) ج(١/ ٣٠٥).

قال الشيخ العلاّمة محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – تعليقا على قول ابن الأنباري:

«ولا يكون المسوغ وقوع النكرة بعد (كم) الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، فقال بعد بيت الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخـــالةٌ فدعـــاء قد جلبت عليّ عشاري [1]

ولا يكون المسوغ في البيت وقوع النكرة بعد (كم) الخبرية، وإنما هو وصف النكرة... ثم قال: وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد (كم) الخبرية لا مسوغ فيه سوى ذلك فلم أوفق للعثور عليه. [2] وهذا أدب جمّ من الشيخ – طيب الله ثراه.

إذْ المعتبر عندنا في توجيه رواية الرفع ما قاله ابن يعيش، لا ما قاله ابن الأنباريّ، وهو كونه (نكرة موصوفة) ومعلوم أن البيت إذا تعددت رواياته وكانت إحدى الروايات محل الاستشهاد جاز الاستدلال به. ومما يستشهد به الكوفيون على جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها المجرور بحرف جرّ قول الشاعر: [3]

كم في بني بكر بن سعد سيّد ضخم الدسيعة ماجـــد نفـــّاعِ

والشاهد فيه (كم في بني بكر بن سعد) حيث فصل بين (كم) الخبرية، وتمييزها الذي هو (سيداً) بالجار والمجرور الذي هو (في بني بكر بن سعد) وبقي التمييز مجروراّ. وجعل سيبويه الجرّ هنا ضرورة شعرية.

قال صاحب الكافية : وسيبويه لا يجيز الجرّ مع الفصل، وإن كان بالظرف إلا ضرورة، وأنشد البيت. [4]

ومثله قول الشاعر:[5]

كم دون ميّة موماةٍ يهال لها إذا تيممها الخريّت ذو الجلد

---

١) البيت من (الكامل) شرح ابن عقيل (١/ ٢١١) الأشموني الشاهد رقم (١٥١) مغني اللبيب الشاهد رقم (٣٠٧)

٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٢١٢).

٣) البيت من (الكامل) الإنصاف (١/ ٣٠٤) بلا نسبة. . وكذا في شرح المفصل (٤/ ١٣٢) قال ابن يعيش : وقد وقع غفلا في كتاب سيبويه، ولم يعزه أحد الشرّاح إلى قائل، وزعم العيني أنه للفرزدق.

٤) شرح الكافية ص (١٩٧).

٥) البيت من (البسيط) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٥) الشاهد رقم (١١٣٧).

والشاهد فيه (كم دون مية موماة) حيث فصل بين (كم) الخبرية، وتمييزها (موماة) بالظرف (دون مية) وبقي التمييز مجرورا. يقول ابن يعيش: «وربما جرّوا بها (كم) مع الفصل، على حدّ قول (ذي الرمة) :[1]

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فقد فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالمجرور (من إيغالهن)، وجعله خاصاً بالشعر، فالفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها المجرور ليس بشاذ، كما قال ابن الأنباري، بل هو خاص بالشعر.. حيث قال: إنّ هذا جاء في الشعر شاذاً.[2]

يقول عباس حسن:

«إذا كان الفصل بالظرف فقط، أو المجرور فقط، جاز الأمران، والنصب هو الأرجح نحو: كم دون الشهرة كفاحاً، وكم لها تعباً! ويجوز الجرّ: كم دون الشهرة كفاحٍ، وكم لها تعبٍ! دون شذوذ أو ندرة..»[3] وهو ما قال به الكوفيون.

أمّا القياس:

فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من) لأنك إذا قلت: كم رجلٍ أكرمتُ! وكم امرأةٍ أعجبتُ! كان التقدير: كم من رجلٍ أكرمت! وكم من امرأةٍ أعجبت! بدليل أنّ المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف والمجرور، كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده.[4] فنقول –مثلا– كم بيننا رجلٍ أكرمتُ! وكم في البلدة امرأةٍ أعجبتُ!

مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الجرّ عند الفصل، لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فإذا فصل بينهما بظرف أو بحرف جرّ بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف أو حرف الجرّ لا يجوز في اختيار

١) البيت من (البسيط) شرح المفصل (٤/ ١٣٢).
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (م/ ٤١) ج(١/ ١٣٢).
٣) النحو الوافي (٤/ ٥٧٥)
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (م/ ٤١) ج(١/ ٣٠٥).

الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، واستشهد بقول القطامي – عمير بن شبيم:[1]

كم نالني منهم فضلاً على عُدم إذْ لا أكـاد من الاقتار أحتـملُ

والشاهد فيه (كم نالني منهم فضلاً) حيث نصب تمييز (كم) الخبرية لما فصل بين (كم) وتمييزها (نالني منهم). . ولا وجه لهم في الاستشهاد بالبيت،لأن الفصل هنا ليس بظرف أو حرف جرّ، وإنما هو بجملة فعلية فعلها متعدٍ.

يقول عباس حسن :

إذا كان مفصولا (تمييز كم) بجملة، وجب نصبه، ولا يجوز جرّه،إلا في الضرورة، أو حين تكون الجملة فعلها متعدٍ لم يستوف مفعوله نحو : ما أنفس الحكماء وما أغلى أقوالهم، فكم أرشدنا منهم ناصحاً ! وكم صاننا منهم قولاً ! وأنشد البيت. [2]

واستشهدوا أيضاً بقول زهير : [3]

تـــؤم سنانا وكـــم دونـــه مـن الأرض محـــدودبا غـارها

والشاهد فيه (كم دونه من الأرض محدودبا) حيث جاء تمييز (كم) الخبرية (محدودباً) منصوبا للفصل بالظرف (دونه) والمجرور (من الأرض).. وهذا أيضاً مما لا وجه لهم فيه.

قال الأشموني: ومذهب (يونس) إن كان الفصل بجملة نحو (كم نالني منهم فضلاً) أو بظرف وجار ومجرور معاً (تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودباً) تعين النصب، وهو مذهب سيبويه. [4]

وقال ابن يعيش بعد ذكر البيتين: كم نالني منهم فضلاً. . . أنه لما فصل بين (كم) ومميزها وهو (فضل) عدل إلى لغة منْ ينصب، لقبح الفصل بين الجار والمجرور (كم وتمييزها) ولا سيما بغير الجار والمجرور.

---

١) البيت من البسيط. . الإنصاف (١/ ٣٠٥) شرح المفصل (٤/ ١٣١) شرح الأشموني(٣/ ٦٣٦) الشاهد رقم (١١٤٠) والمعنى : قد أنعم هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حدّ أنني لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفا وفقرا.

٢) النحو الوافي (٤/ ٥٧٤).

٣) البيت من(المتقارب) الإنصاف (١/ ٣٠٦) شرح المفصل (٢٩٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٦) الشاهد (١١٤١)

٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٦).

-تؤم سنانا وكم دونه. . . . . الشاهد فيه: نصب (محدوداً) حيث فصل بينه، وبين (كم) بالظرف والجار والمجرور معاً، وعدل إلى لغة منْ نصب. [1]

وهو ما اختاره عباس حسن، حيث قال:

«يجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا في الضرورة، إن كان مفصولاً بظرف ومعه مجرور نحو: كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحاً! بنصب (كفاحاً) وجوباً للفصل بالظرف (دونه) ومعه المجرور(إلى الشهرة) ومثله: كم لها بعد إدراكها تعباً! بنصب (تعباً) للفصل بالمجرور (لها) ومعه الظرف (بعد إدراكها)، فإن كان الفصل بالظرف وحده، أو المجرور وحده، كان حسناً غير قبيحٍ، وجاز معه الأمران (النصب والجرّ)».

وبعد: فإن بقاء الجرّ للتمييز المفصول عن (كم) الخبرية، بالظرف وحده، أو المجرور وحده، وهو ما قال به الكوفيون، واستحسنه بعض البصريين هو الراجح عندنا، ولا سيما أنّ الاستعمال اللغويّ يؤيده، والقياس يعضده، فلا مناص من قبوله.

والله أعلم.

١) شرح المفصل (٤/ ١٣١).

المسالة الثالثة(*)

منع صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية

توطئة :

الضرورة الشعرية في أوجز تعريف لها : ما وقع في الشعر مما لم يقع مثله في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وهي نوع من أنواع الرخص التي منحت الشعراء الحق في مخالفة القواعد التي اطردت في أساليب اللغة، وفي ضبط مفرداتها، وأباحت لهم الخروج عن بعض هذه القواعد في حدود أقرها بعض أهل العلم [١].

وقد استفسر ابن جني عما يجوز لنا من الضرورات التي وردت في أشعار المتقدمين فقال في الخصائص : «سألت أبا علي : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا، فإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم يكون من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم يكون من أقبحها عندنا وما بين ذلك يكون بين ذلك» [٢].

ومن سؤال ابن جني لأبي علي نفهم أن من الضرورات ما هو حسن وما هو قبيح فالحسن منها ما لا يستهجن ولا يستثقل كصرف ما لا ينصرف «وهو موضوعنا».

والقبيح منها ما يستهجن ويستثقل كإبدال حرف ليس من حروف البدل دون أن يدل على ذلك دليل ومنه قول الحطيئة [٣] :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلا ومحكمة من نسج سلاّم

فإنه أراد «سليمان بن داود» – عليه السلام – لكنه عدل عن أصل وضعها فغيرها إلى صيغة أخرى – فلو عرض هذا على من ليس عنده علم ومعرفة ما فهم أن المقصود «سليمان بن داود» عليه السلام[٤].

(*) الإنصاف مسألة ٧٠ الجزء الثاني.

١) في علمي العروض والقافية (٢٤٦)

٢) الخصائص : «١ / ٣٢٣ – ٣٢٤»

٣) البيت من البسيط : في علمي العروض والقافية (٢٤٦)

٤) في علمي العروض والقافية «٢٤٨»

أنواع الضرورات الشعرية :

يقسم كثير من الباحثين الضرورات الشعرية إلى ثلاثة أنواع :

١ – ضرورة بالحذف.

٢ – ضرورة بالزيادة.

٣ – ضرورة بالتغيير.

فمن الأول «الحذف» ترك تنوين المنصرف مع استحقاقه التنوين.

ومن الثاني «الزيادة» صرف ما لا ينصرف بتنوينه.

ومن الثالث «التغيير» وهو كثير ومنه:

فك ما وجب فيه الإدغام من مثل قول القائل:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا [١]

والقاعدة تقتضي أن يقول «ضنّوا» بالإدغام، لكنه فك للضرورة. [٢]

ما لا ينصرف:

قسّم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين: سموا أحدهما: متمكنا أمكن «المنصرف» وهذا لا تختلف علاماته الإعرابية عن الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة إذا كان معربا بها، وسموا الأخر: متمكنا غير أمكن أو ممنوعا من الصرف، فلم ينونوه وجعلوا علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة [٣].

وذلك لأنه بين الجر والنصب تشابه فلما حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر والمؤنث السالم، حمل الجر على النصب ههنا [٤].

وقد جعلوا صرف الأسماء هو الأصل ومنعها من هذا الأصل لا يكون إلا لعلة طارئة عليها. ولما كانت الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة، أو للتناسب لم يقع فيه خلاف [٥].

---

١) البيت من البسيط في علمي العروض والقافية» ٢٤٨ «

٢) في علمي العروض والقافية (٢٥٤)

٣) لغة الشعر» ٢٧٩»

٤) أسرار العربية» ٢٢٣»

٥) لغة الشعر» ٢٧٩»

فمن الضرورة قول أمريء القيس [١] :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والشاهد فيه «عنيزة» فقد صرفه حين اضطر إلى ذلك، مع كونه علما لمؤنث.

ومثله قول زهير[٢]:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

والشاهد فيه «ظعائن» فقد صرفه الشاعر حين اضطر إلى ذلك مع إنه جمع على صيغة منتهى الجموع «فعائل».

ومن إرادة التناسب قراءة نافع والكسائي (سلاسلا وأغلالا) [٣] وقراءتهما أيضا (**قواريرا**) [٤] وقراءة الأعمش (ولا يغوثا ويعوقا ونسرا). [٥]

وقوله تعالى : «وجئتك من سبأٍ بنبأٍ يقين» [٦] قرأ الجمهور من «سبأ» مصروفا **وقرأ** ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة غير مصروف فيهما «من سبأ بنبأ» فمن صرفه «الجمهور» جعله اسما للحي، أو الموضع، أو الأب كما في حديث : فروة ابن مسبك وغيره عن رسول الله – ص – أنه اسم رجل ولد عشرة من الولد تيامن منهم بستة وتشاءم بأربعة. وكان سبأ رجلا من قحطان اسمه «عبد شمس» وقيل «عامر» وسمي. سبأ لأنه أول من «سبا» ومن منعه «من قرأ» جعله اسما للقبيلة أو البقعة [٧].

أما منع الاسم المصروف من الصرف لا يعدّ ردا إلى الأصل [٨].

وفي منع المصروف **أربعة مذاهب** :

الأول: الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك قول أحمد بن يحيى فإنه أنشد : [٩]

أؤمل أن أعيش وأن يومي بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي دبار فإن أمنه فمؤنس أو عروبة أو شبار

١) البيت من الطويل«في أوضح المسالك» ٤ / ١٣٦ – مغني اللبيب (٢/ ٣٩٦)
٢) البيت من الطويل «في همع الهوامع» ١ / ١١٩
٣) من الآية ٤ من سورة الإنسان
٤) من الآية ١٥ من سورة الإنسان
٥) من الآية ٢٣ من سورة نوح
٦) من الآية «١٢» من سورة النمل
٧) البحر المحيط ٧ / ٦٣
٨) لغة الشعر «٢٧٩»
٩) البيت من الوافر ولم يعثر له على قائل، وهو في الهمع (١/ ١٢) والإنصاف (٢/ ٤٩٧)

فقد ترك صرف «دبار» وهو مصروف، ودبار: يوم الأربعاء، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية، فأول: يوم الأحد، وأهون : يوم الاثنين وجبار: يوم الثلاثاء، ودبار: يوم الأربعاء، ومؤنس: يوم الخميس، وعروبة: يوم الجمعة، وشبار: يوم السبت، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك أيضا في الكلام. [١]

الثاني: المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين، وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا : لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع من الصرف في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء [٢].

وما جاء مخالفا يحمل على المعنى – إن أمكن – أو القياس كما سيأتي:

الثالث : يجوز في العلم خاصة [٣].

وذلك أن للشعر موقفًا خاصًا من الأعلام، ومنه جواز تنوينه أو عدمه «أي صرفه أو منعه» استنادا إلى عدم اللبس في الأعلام [٤].

الرابع: وهو الصحيح: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار.

وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش والفارسي وابن برهان من البصريين، واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه، لورود السماع بذلك كثيرا [٥].

وقد ورد عن العرب في أبيات كثيرة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر مما يؤيد مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من أئمة البصريين ومنها على سبيل المثال لا الحصر: **قول الأخطل**: [٦]

طلب الأرازق بالكتائب إذ هوت بشبيب غـائلة الصـدور غـدور

والشاهد فيه «بشبيب» حيث ترك صرفه، وهو مصروف، فليس فيه إلا العلمية.

---

١) أوضح المسالك ٤ / ١٣٧

٢) همع الهوامع ١ / ١٢.

٣) السابق ١ / ١٢١

٤) لغة الشعر» ٢٨.»

٥) همع الهوامع ١ / ١٢١

٦) البيت من الكامل وهو في الإنصاف» ٢ / ٤٩٣» وأوضح المسالك» ٤ / ١٣٧ «

وقول حسان : [1]

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكـــل الأبطـــال

والشاهد فيه «بحنين» حيث ترك صرفه وهو مصروف.

قال تعالى : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم)[2] ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه [3]. وحنين: واد بين مكة والطائف قريب من ذي المجاز، وصرف مذهوبا به مذهب المكان [4].

وقال بشر بن أبي خازم[5]:

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

والشاهد فيه «أم أناس» فقد منع «أناس» من الصرف، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومنه قول الآخر: [6]

فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة بذي نفسها والسيف عريان أحمر

والشاهد فيه «عريان» فقد منعه من الصرف، وهو في الأصل مصروف.

وظاهره أنّه مثل «عطشان، وسكران، وغضبان» فيكون فيه الوصفية وزيادة الألف والنون. وليس كذلك لأمرين:

الأول: أن مؤنثه على «فعلانة» لا على «فعلى» (عريانة).

الثاني: ما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، يكون مفتوح الفاء، «وعريان» مضمومها ولذلك صرف [7].

---

١) البيت من الكامل، وهو في ديوانه. الإنصاف « ٢ / ٤٩٤ »
٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة
٣) الإنصاف» ٢ / ٤٩٥»
٤) البحر المحيط» ٥ / ٢٥»
٥) البيت من الكامل. الإنصاف ٢ / ٤٤٦، وقد قيل هذا البيت في مدح عمرو بن حجر الكندي، و« أم أناس» هي بنت ذهل من شيبان
٦) البيت من الطويل، ولم يعرف له قائل. الإنصاف «٢ / ٤٩٧ »
٧) الانتصاف من الإنصاف ٢ / ٤٩٨

وقال آخر : [1]

قالت أميمة ما لثابت شاخصا عــاري الأشاجع ناحــلا كالمنصل

والشاهد فيه «ما لثابت» حيث منع ثابت من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية.

وقال العباس بن مرداس السلمي: [2]

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمــع

والشاهد فيه «مرداس» حيث منعه من الصرف، وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية

ويقول (أمين على السيد) في هذا البيت :

كلمة «مرداس» كلمة منصرفة حقها التنوين هنا، لكنها منعت من الصرف لضرورة الشعر، لأن البيت من البحر المتقارب، والتفعيلة الثالثة من الشطر الثاني هي :

«س في مج» فالسين من كلمة «مرداس» توافق في الوزن الفاء من كلمة «فعولن» ولابد أن يكون بعدها حركة ولذلك امتنع التنوين هنا. [3] أما الرواية الأخرى:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخي في مجمع

فهي رواية أبي العباس المبرد.

ونظير قول ابن أبي ربيعة قول الراعي النميري: «وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو مع أن البيت بذكر «مرداس» ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم وذكر «شيخي» لا يعرف له سند صحيح ولا سبب يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح ؟»[4].

وعليه نقول :

إنّ الخطأ في الرواية يفتح بابا من أبواب الشر يجب أن يحال بيننا وبينه، وقديما عرض العلماء لهذا، وقالوا عند احتمال الخطأ في الرواية، ووجود روايتين في شاهد من الشواهد – **كما هو**

١) البيت من الكامل ولم يعرف له قائل. الإنصاف ٢ / ٤٩٩ والمعنى : مالي أرى ثابتا شاحبا مشارفا على الموت ؟ هزل وضعف حتى أنه كالمنصل» السيف»

٢) البيت من المتقارب. الإنصاف ٢ / ٤٩٩ وهمع الهموامع ١ / ١٢١، وحصن : هو» عيينة بن حصن الفزاري» وحابس هو :» الأقرع بن حابس» ومرداس هو أبو الشاعر العباس

وقد وجه الشاعر كلامه لسيدنا رسول الله – ص – بعد أن وزع غنائم» حنين» فأعطى (حصن وحابس) وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس الشاعر، فغضب وقال هذا البيت

٣) في علمي العروض والقافية» ٢٥١»

٤) الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥٠٠»

معنا – قالوا عن ذلك: رواية برواية، أي كل منهما تعارض الأخرى، فلا تكن إحداهما حجة على الأخرى، كما فعل المبرد هنا، وابن عصفور في البيت التالي، ولكن هيهات أن ينالا من المتواتر.

وقال دوسر بن دهبل القريعي: [1]

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عــن آل ليلى وعن هند

والشاهد فيه قوله «دوسر» فقد منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية.

أما الرواية الأخرى : وقائلة ما للقريعي عندنا. . . . . .

فقد رواها ابن عصفور، وقال: والجيد الصحيح عندنا في إنشاد هذا البيت – ثم ذكرها، وهي جرأة كجرأة أبي العباس المبرد في البيت السابق، وقد ندد بها الإمام ابن مالك [2].

قال ذو الأصبع العدواني: [3]

وممن ولدوا عـامــر ذو الطول وذو العرض

والشاهد فيه «عامر» فقد جاء به مرفوعا من غير تنوين فدل على أنه منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

قال الأخر: [4] ومصعـب إذا جـد الأمـر أكثرها وأطيبـها.

والشاهد فيه هو قوله «مصعب» فإنه مرفوع من غير تنوين، فدل على أنه منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

والدليل على أنه مصروف قول عبيدالله بن قيس الرقيات :

إنما مصعبٌ شهاب من الله تجلت عـن وجهـــه الظلماء

---

١) البيت من الطويل الإنصاف (٢/ ٥٠٠)

٢) الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥٠٠ «

٣) البيت من الهزج – الإنصاف ٢ / ٥٠١ – وابن عقيل ٢ / ٣٤.

«وعامر» هو عامر بن الظرب العدواني، وقوله : ذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه، والعرب تمدح بطول الأجسام.

قال الشاعر : تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها (انظر : الانتصاف من الإنصاف) ٢ / ٥

٤) البيت من الوافر – الإنصاف «٢ / ٥ .١»

وقول الفرزدق :

وقد رأي مصعب في ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

والأطانيب: وصف للغارات وقولهم «غارات أطانيب»[1] أي متصلة لا أخر لها.

قال الفرزدق : [2]

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت علي بزوبرا

والشاهد فيه قوله «بزوبر» فقد ترك صرفه وهو منصرف.

وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد يفيد أن منع صرف «زوبر» في هذا **البيت جار على القياس قال:** «سألت أبا علي عن ترك صرف «زوبر» فقال: علقه علما على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث» [3]. وهذا هو المعنى الذي حمل البصريون عليه البيت.

ومما خرجه البصريون على المعني قول عديّ بن الرقاع العامليّ [4]

غلب المساميح الوليد سماحه وكفى قريش المعضلات وسادها

والشاهد فيه «قريش» فلم يصرفه، لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى.

أما أن المراد من هذا البيت القبيلة فيرشحه قوله بعد ذلك في البيت «وسادها» فأعاد الضمير مؤنثا، فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة.

ومنه قول الأعشى ميمون: (في الحمل على المعنى لا فيما ينصرف)[5]

فباتت ركاب بأكوارها لدينا وخيل بألبادها

لقوم فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفادها

والشاهد فيه «قبل إنفادها»، وكان الأصل أن يقول : قبل إنفاده، لأن الشراب مذكر، إلا أنه أنثه حملا على المعنى، لأن الشراب هو الخمر في المعنى. وهذا ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف.

١) الانتصاف من الإنصاف ٢ / ١٠٥

٢) البيت من الطويل – والغاوي : غير الرشيد، ويروي : إذا قال راو، ويروي : إذا قال عاو بالعين المهملة : (– من عواء الكلب – وبها جرب : أي – عيب من هجاء ونحوه، وقوله : عدت على بزوبرا : أي نسبت إلي بكاملها الإنصاف٢/ ٤٩٥)

٣) الانتصاف من الإنصاف» ٧.» – ٢ / ٤٩٥، ٤٩٦

٤) البيت من الكامل وهو في مدح الوليد بن عبدالملك بن مروان : الإنصاف (٢/ ٥٠٦)

٥) البيت من المتقارب :الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٥٠٨)

وعنده أن الشاعر أراد أن يقول: (وكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاده)، غير أن القافية ألجأته إلى أن يقول: «قبل إنفادها» واستساغ ذلك لأن الشراب هنا هو الخمر والخمر مؤنثة، ولما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظ المتقدم، أعاده إليه باعتبار معناه، فأنثه. هكذا زعم ابن الأنباري.

لكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث في قوله «قبل إنفادها» إلى أحد شيئين يصح مع كل واحد منهما اللفظ والمعنى.

أولهما: ذكره أبو عبيدة فقال: «فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفد عقولهم» يعني أنهم شربوا حتى أنفدوا ما عندهم من الشراب، ولم تغب عقولهم، بل بقيت لهم يقظتهم، وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم.

ثانيهما : – ذكره غير أبي عبيدة فقال: «فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم». يريد أنهم مياسير، وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه. وكلا هذين الوجهين صحيح المعنى صحيح اللفظ ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق، مدلولا عليه به، ولا يكون في البيت دليلا على ما ساقه ابن الأنباري للاستشهاد عليه [1]. إذن الحمل على المعنى فيما جاء في الشعر ضرورة لا يؤيدهم في الغالب.

كما أن القياس لا يؤيدهم كذلك، فقد قاسوا منع ما يصرف على حذف الواو من الضمير «هو» في قول العجير السلوليّ [2] :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

والشاهد فيه «فبيناه» فإن أصل هذه الكلمة» فبينا هو» بضم الهاء وفتح الواو – فقد حذف الشاعر الواو من الضمير «هو». فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة (في الاسم المصروف) كان ذلك من طريق الأولى. وهذا لأن الواو من «هو» متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك عند الضرورة. [3] وليس حذف المتحرك مما يجزم به في البيت.

---

١) الانتصاف من الإنصاف » ٢ / ٥ . ٨»

٢) البيت من الطويل، وهو في وصف رجل أضل بعيره، ويأس من عوده، فأراد أن يبيع رحله، فبينا هو يبيع رحله إذ سمع من يعرّف البعير ليطلبه صاحبه، وشبه حاله مع من يحب بحال صاحب هذا البعير. انظر الانتصاف من الإنصاف» ٢ / ٥١٢»

٣) الإنصاف« ٧.» – ٢ / ٥١٢ ’ ٥١٣

قال الأعلم الشنتمري: «إن الشاعر سكن الواو ضرورة ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى، فأدخل ضرورة على ضرورة. ومثل هذا البيت قول الآخر: [1]

بيناه في دار صدق قد أقام بها حينـــا يعللنا ومـا نعللـــه

قال الأعلم: «أراد بينا هو» فسكن ضرورة ثم حذف ضرورة فأدخل ضرورة على ضرورة.

هذا وقد ورد حذف التنوين في الكلام من غير ضرورة.

١ – **قال تعالى** : «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»[2] **قرأ ابن محيصن** بالرفع من غير تنوين، وحذف تنوينه كما قال لكثرة الاستعمال[3].

٢ – **قال تعالى**: «ولا الليل سابقُ النهارِ»[4] **قرأ عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي** «سابق» بغير تنوين، والنهار بالنصب. **قال المبرد** : «وسمعته يقرأ فقلت ما هذا ؟ قال: أردت سابقٌ النهار فحذفت لأنه أخف» [5].

٣– **قال تعالى** : «قل هو الله أحد الله الصمد».[6]

قرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وأبو عمرو وفي رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه «أحدُ اللهِ» بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب [7] ..

أمّا البصريون : فلما لم يجدوا حملا على المعنى في بعض الأبيات وردّ القياس في بعضها الأخر، **قالوا** : إن الكلام هو الذي يتحصل به القانون «القاعدة» دون الشعر وعليه فإن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف. لعدم التباسهما في اختيار الكلام. [8]

---

١) لم يعرف له قائل وهو من البسيط : الإنصاف (٢/ ٦٧٨)
٢) من الآية ٣٨ من سورة البقرة
٣) البحر المحيط ١ / ٣٢٣
٤) من الآية ٤. من سورة» يس»
٥) البحر المحيط ٧ / ٣٢٣
٦) الآية» ١، ٢» من سورة الإخلاص
٧) البحر المحيط ٨ / ٥٢٩، ٥٣.
٨) الإنصاف ٢ / ٥٢.

وهذا ما دفع ابن الأنباري إلى تأييد الكوفيين ولاسيما بعدما أيدهم عدد غير قليل من أئمة علماء البصرة.

وما ذهب إليه البصريون من أن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا، طالما القانون يتحصل بالكلام وليس بالشعر، أغرى محمد حماسة عبد اللطيف «إلى القول – وهو بصدد الحديث عن نفي الضرورة الشعرية– إن الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد يحل كثيرا من المشكلات اللغوية التي أوقع فيها التعميم، فقد خلط النحاة بين الشعر والنثر، فاهتزت قواعد الممنوع من الصرف في أيديهم، واتهمهم الباحثون بالاضطراب، والتمحل واختلفوا فيما بينهم اختلافا غير يسير، لأن كل فريق حاول أن يفرض قواعده على اللغة»[1].

والحقيقة أن قواعد ما لا ينصرف لم تهتز في أيديهم، ولم يتهمهم أحد بالتمحل والاضطراب، بل إن الحمل على المعنى باب واسع في كتب النحو عزا إليه البصريون ما خالف قانونهم، إلا أن أئمة علماء البصرة لما وجدوا الظاهرة موجودة وبكثرة في كلام العرب لم يجدوا مناصا من طرح المذهب، وموافقة الكوفيين، فحريّ بالدكتور حماسة أن يعترف بأن هناك أبوابا يصعب معها نفي الضرورة، ولاسيما أن أستاذه وأستاذنا الإمام ابن مالك، وهو من أوائل المدافعين عن نفي الضرورة وافق الكوفيين في هذه المسألة.

والله أعلم.

١) لغة الشعر (٢٨)

المسألة الرابعة :

(مذ ومنذ) إعراب الاسم الواقع بعدهما[1]

توطئة:

اعلم أن العرب تستعملهما (مذ ومنذ) اسمين، وحرفين.. والأغلب في (منذ) الحرفية، والأغلب في (مذ) الاسمية، وذلك للحذف الذي لحقها، والحذف بابه الأسماء نحو (يدٌ – ودمٌ) والفعل من نحو (خذْ – وقلْ).. أما الحروف فليس الأصل فيها الحذف، وذلك لأن الحذف ضربٌ من التصرف، والحروف لا تصرف فيها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرّف له.[2]

كما أنّ الأصل في (مذ- ومنذ) أنك لو صغرتهما، أو كسّرتهما لرددت النون إليهما، فتقول في التصغير (منيذ) وفي التكسير (أمناذ) لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فدّل على أنّ الأصل في (مذ) منذ. [3]

وإذا كانا حرفيّ جرّ. . . فيختصان بجر الظاهر

قال ابن مالك في باب حروف الجر:

بالظاهر اخصص : منذ، مذ ....

ويشترط في مجروهما أن يكون وقتاً.. وأما قولهم: ما رأيته منذ أن خلقه الله، فتقديره: مذ زمن أن خلقه الله، أي: زمن خلق الله إياه.[4]

ويجران الزمان، ويكونان بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، مثل: ما رأيته من يوم الخميس، وبمعنى (في) إن كان الزمان حاضراً، مثل: ما رأيته مذ يومنا، أو مذ عامنا، وبمعنى (من – وإلى) جميعا إن كان معدوداً، مثل: ما رأيته مذ ثلاثة أيام.

---

١) م/ ٥٦- ج١/ ٣٨٢).
٢) شرح المفصل (٤/ ٩٤).
٣) أسرار العربية (٢٠٠).
٤) شرح الأشموني (٢/ ٢٨٥).

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جرّه.

فمن الكثير في (منذ) جرّ الماضي ومنه قول امرئ القيس :[1]

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربــع عفت آثاره منذ أزمـــان

ومن القليل في (مذ) جرّ الماضي.

ومنه قول زهير :[2]

لمن الديــار بقنّـــة الحجـــر أقــوين مــذ حجج ومذ دهـــر

وإذا كانا اسمين.. فلهما معنيان:

الأول: أن يكونا بمعنى(الأمد) فتنظم أول الوقت إلى آخرة. . مثال ذلك: ما رأيته منذ يومان – منذ ليلتان. والمعنى: أمد ذلك يومان – ليلتان. والنكرة مما يختص بهذا الضرب، لأن الغرض عدّ المدة التي انقطعت فيها الرؤية، وذلك أنها وقعت جوابا عن كم مدة انقطاع الرؤية. أو مذ كم يوما لم تره؟ فوجب أن يكون الجواب عدداً، لأن (كم) للعدد، والجواب يكون مطابقاً للسؤال، ولا يلزم تخصيص الوقت وتعيينه، فإن آتيت بمعرفة تشتمل على عدد جاز، ولم يمتنع نحو قولك: لم أره مذ المحرم، أو منذ الشتاء، لاشتماله على مدة معدودة،كأنك قلت: لم أره منذ ثلاثون يوماً، ومنذ ثلاثة أشهر، لأن تعريفه لم يخرجه من إفادة العدد، فقد وفيّت بجواب (كم) وزيادة.

الثاني: أن يكونا بمعنى (أول الوقت) مثال ذلك : ما رأيته مذ يوم الجمعة.. والمعنى: ابتداء ذلك يوم الجمعة، وأول ذلك يوم الجمعة، وهذا الوجه لا يجوز فيه إلا التوقيت والإشارة إلى وقت بعينه.[3]

وذهب بعض البصريين.. إلى أنهما اسمان مطلقا ولو وقع الاسم بعدهما مجروراً كانا في تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين، كقوله تعالى «من لدن حكيم عليم»[4] ألا ترى أنّ (لدن) مضاف إلى «حكيم عليم» وإن كان مبنياً.[5]

---

١) البيت من (الطويل)التصريح على التوضيح (٢/ ٦٥٧).
٢) البيت من (الكامل) التصريح على التوضيح (١/ ٦٥٦).
٣) شرح المفصل (٤/ ٩٤، ٩٥).
٤) من الآية (٦) سورة النمل.
٥) شرح المفصل (٨/ ٤٥).

وهل من فرقٍ بينهما (حرفين أم اسمين)؟

نعم. . هناك فرق من حيث اللفظ والمعنى :

أولاً : من حيث اللفظ :

إن كانتا حرفي جرّ، جرا ما بعدهما – وإن كانتا اسمين رفعا ما بعدهما.

إن كانتا حرفي جر تعلقا بما قبلهما، وكان الكلام جملة واحدة – وإن كانتا اسمين كان الكلام جملتين، الأولى فعلية، والثانية اسمية أو فعلية – كما سنذكر.

إن كانتا حرفي جر لا يصلح فيهما تصديق أو تكذيب، لأنهما حرفا إضافة – وإن كانتا اسمين فيصح أن نصدق إحداهما ونكذب الأخرى.

ثانياً: من حيث المعنى :

إن كانتا حرفي جر، دلتا على المعنى الكائن فيما دخلتا عليه، لا فيهما نفسيهما، إذْ الحروف لا يظهر معناها إلا مع غيرها.

إن كانتا اسمين، دلتا على المعنى الكائن في نفسيهما، إذْ الأسماء تدل على معنى في نفسها.

لِمَ بنيا؟ وعلام البناءُ؟

إذا كانتا حرفين فلا خلاف في بنائهما، إذْ الحروف كلها مبنية.

إذا كانتا اسمين، فهما مبنيان أيضاً، لأنهما اسمان فيهما معنى الحرف، فكانتا مبنيتين ك (منْ – ما) إذا كانا استفهاماً، أو جزاءً.

وحقهما البناء على السكون..

لأنه أصل البناء، وإنما حركت (مُنْذُ) بالضم لكون النونِ قبلها ساكنة، وضمت إتباعاً لضم الميم، إذْ النون غنّة من الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزاً غير حصين. ولو بنوها على الكسر – بمقتضى التقاء الساكنين – لخرجوا من الضم إلى الكسر، وذلك قليل في كلامهم.

أمّا (مُذْ) فساكنة، لأنه لم يلتقِ في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيها ساكن بعدها، ضمت لالتقاء الساكنين نحوَ : مُذُ اليوم، ومُذُ الليلة. . ومنهم منْ كسرها فيقول : مُذِ اليوم، ومُذِ الليلة.. فمنْ ضم فقد اتبع الضمُ الضمَ، فإذا كانوا أتبعوا الضم في (مُنْذُ) معَ الحاجز (النون) فإن يتبعوه مع عدم الحاجز في (مُذ) أولى. [1]

١) شرح المفصل (٤/ ٩٥).

والآن إذا ارتفع الاسم بعدهما. . فما رافعه ؟

ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي[١] وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب إلى أن الكلام (مبتدأ وخبر) ف (مذ – ومنذ) مبتدأ، وما بعدهما خبر في قولك : ما رأيته مذ يومان – ومنذ ليلتان، لأن (مذ – منذ) واقعتا موقع الأمد، فكأنك قلت : أمد ذلك يومان – وأمد ذلك ليلتان، فكما يكون الأمد مبتدأ، فكذلك ما وقع موقعه.[٢]

ذهب الأخفش، والزجاج، والزجاجي [٣] وطائفة من البصريين :

إلى أنّ الكلام خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان، ف (مذ) خبر مقدم، و(يومان) مبتدأ مؤخر، وتقدير (مذ) تقدير ظرف مكان، كأنك قلت : بيني وبينه يومان.. والمذهب الأول أظهر [٤].

ذهب الكوفيون – عدا الفراء – واختاره السهلي، وابن مالك [٥] وابن مضاء [٦] إلى أن (مذ – منذ) ظرفان مضافان لجملة فعلية، حذف فعلها، وبقي فاعلها. فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان، كان الأصل : منذ كان يومان، أو منذ مضى يومان.

أدلة الكوفيين ومنْ وافقهم :

ذهبوا إلى أن (منذ) مركبة من (مِنْ) و(إذْ) فغيرا عن حالهما في حال إفراد كل واحد منهما، فحذفت همزة (إذ) ووصلت (مِنْ) بالذال، وضمت الميم فرقا بين حالة الإفراد والتركيب.. وهي دعوى تفتقر إلى دليل.

قالوا أيضاً إن مما يدل على أن الأصل فيهما (مِنْ – وإذْ) أن من العرب منْ يقول في (مُنْذُ) بضم الميم (مِنْذُ) بكسرها، فكسر الميم يدل على أنها مركبة من (مِنْ وإذْ) وإذا ثبت التركيب كان الرفع بعدهما بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد (إذْ) والتقدير في : ما رأيته مذ يومان – منذ ليلتان. . مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان [٧] وفيه – أيضاً نظر – لأن كسر نون(منذ) ليس دليل تركيب، فقد يكون لغة نادرة أو شاذة، كما أن الرفع بتقدير فعل اعتبارًا ب(إذ)، والخفض اعتباراً ب (مِنْ) ليس بجيد، وذلك لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل

١) مغني اللبيب (١/ ٣٦٧)
٢) شرح المفصل (٤/ ٩٥).
٣) مغني اللبيب (١/ ٣٩٧).
٤) شرح المفصل (٤/ ٣٩٧).
٥) مغني اللبيب (١/ ٣٩٧).
٦) التصريح على التوضيح (١/ ٦٦٢).
٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٨٢وما بعدها).

واحد منهما منفرداً، ونشأ حكم آخر، وهو ما قرره الكوفيون أنفسهم في (لولا) حيث قالوا : إنها مركبة من (لو) و (لا) عوضاً عن فعل محذوف، وبعد التركيب صار لها عمل آخر.

– مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أنهما خبران لمبتدأ محذوف، فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان، كان التقدير : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن (منذ) مركبة من (مِنْ) و (ذو) الطائية [١].

دليل الفراء والردّ عليه:

ذهب الفراء إلى أن (مذ – منذ) مركبتان من (مِنْ – ذو الطائية) التي هي اسم موصول عندهم، والشواهد عليها في اللغة كثيرة، ومنها قول قوّال الطائيّ: [٢]

قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلُمّ فـإن المشرفيّ الفـــرائض

أراد: الذي جاء..

وقال مُلحة الجرميّ – وهو من طيء: [٣]

يغـــادر محض الماء ذو هو محضه عـــلى إثـــره إن كان للماء مـن محض

يرويّ العروق الباليات من البلى من العرفج النجديّ ذو باد والحمض

أراد : الذي هو محضه. . والذي بادٍ

فلما ركبتا (من وذو) حذفت الواو من (ذو) اجتزاءً بالضمة عنها، لأنهم يجتزئون بالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف، وبالفتحة عن الألف.[٤]

فمن الاجتزاء بالضمة عن الواو، قول الشاعر:[٥]

فلو أن الأطبّا كانُ حولي وكـان مـع الأطباء الشفاة

إذ ما أذهبوا ألماً بقلبـــي وإن قيل الشفاة هم الأساة

أراد (كانوا) فحذف الواو اجتزاءّ بالضمة.

---

١) مغني اللبيب (١/ ٣٦٧-٣٦٨).

٢) البيت من (الطويل) الإنصاف (١م ٣٨٤) الأشموني الشاهد (١٩٩) والمعنى : يتهكم بمن جاء يطالبهم بزكاة أموالهم، وكان قومه ممن امتنعوا عن آداء حق الله في أموالهم.

٣) البيتان من (الطويل) الإنصاف (١/ ٣٨٥).

٤) الإنصاف (١/ ٣٨٥).

٥) البيتان من (الوافر) الإنصاف (١/ ٣٨٥) ولا يعرف له قائل.

وقد قرئ في قوله تعالى «قد أفلحُ المؤمنون»[1] بضم الحاء وهي قراءة طلحة بن مصروف، فخرجها الزمخشري على أن الأصل «قد أفلحوا المؤمنون» فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها، بدليل أن طلحة نفسه قرأ «قد أفلحوا المؤمنون» بالواو، وقرئ «تماماً على الذي أحسنُ»[2] وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، وقال التبريزي: الذي هنا بمعنى الجمع، و(أحسنُ) أصله فعل ماض حذف منه الضمير – وهو الواو – فبقي (أحسنُ) أي: على الذين أحسنوا، وحذف الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله العرب.[3] وعلى هذه القراءة، وهذا التخريج يكون (الذي) مستعملا في الجمع، نظير قول الشاعر:

وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القـوم يا أم خـالد

أراد: (وإنّ الذين). [4]

وقال الفراء :

تماماً على المحسن، ويكون في مذهب جمع، كما قالوا : «إنّ الإنسان في خسر» وفي قراءة عبد الله «تماماً على الذين أحسنوا» تصديقاً لذلك.

وإن شئت جعلت (الذي) بمعنى (ما) ويكون (أحسن) مرفوعاً، تريد: على الذي هو أحسنُ.[5]

هذا وقد اختلف النحويون في جواز حذف حرف المد والاجتزاء عنه بالحركة للدلالة عليه أهو ضرورة من ضرورات الشعر أم هو لغة لبعض العرب؟

ظاهر كلام سيبويه أن ذلك ضرورة، فإنه ذكر ذلك واستشهد له في (باب ما يحمل على الشعر) وصدّر هذا الباب بقوله «اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماءكما أنها أسماء، ومن حذف ملا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً»[6].

وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغة لبعض العرب قال: «وقد تسقط العربُ الواو وهي واو جمع اكتفاءً بالضمة قبلها، فقالوا في ضربوا: قد ضربُ.. وفي قال: قد قالُ، وهي هوازن، وعليا قيس»[7].

١) الآية (١) من سورة المؤمنون.
٢) من الآية (١٥٤) سورة النعام.
٣) البحر المحيط (٤/ ٢٥٦).
٤) الانتصاف من الإنصاف (١/ ٣٨٥-٣٨٦).
٥) معاني القرآن (١/ ٣٦٥).
٦) الكتاب (١/ ٨).
٧) الانتصاف من الإنصاف (١/ ٣٨٦).

وإن كانتا مركبتين من (منْ) و(ذو) التي بمعنى (الذي) فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو: إما أن تكون من (مبتدأ وخبر) أو (فعل وفاعل) فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان – منذ ليلتان، فالتقدير: من الزمان الذي هو يومان، فحذف (هو) الذي هو (المبتدأ) وبقي (الخبر) الذي هو (يومان) وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز، كقولك: الذي أخوك زيدٌ. أي: الذي هو أخوك زيدٌ.

وما يؤخذ على الفراء فيما ذهب إليه:

١- قوله بالتركيب من (منْ- وذو الطائية) فاستعمال (ذو) موصول بمعنى (الذي) لغة طيْ فقط، أما ما رأيته مذ يومان – منذ ليلتان (بالرفع) فعند جميع العرب، فكيف تستعمل العرب قاطبة (ذو) بمعنى (الذي) عند التركيب مع (مِنْ) دون سائر استعمالاتها؟

٢- حذف المبتدأ من صلة الموصول (صدر الصلة) في قولك: ما رأيته مذ يومان، والتقدير: من الذي هو يومان، عند الجمهور حذف نادر.. وحذفكم إياه قياسا مستشهدين بقراء الرفع: «تماما على الذي أحسنُ» أي: هو أحسن. وهل للقراءة نظير في كلام العرب؟ ولم الحمل على النادر ولنا عنه مندوحة؟

يقول أبو حيان:

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وقال الفراء أصلها (من – ذو) من الجارة، وذو بمعنى الذي في لغة طيء، وقال غيره، أصلها (من إذْ) فحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، وحركت الدال بالضم.. ثم يقول: وهذان المذهبان سخيفان، يعني (ضعيفان). [١]

إنّ ما قاله أبو حيان هو ما قال به ابن يعيش في شرح المفصل (٤/ ٩٥) بنصه وفصه، إلا أن ابن يعيش قال معلقاً: وهذه دعوى لا دليل عليها.. وهي نفس عبارة الأنباري في (الإنصاف) فلم يأتنا أبو حيان بجديد. .

وخلاصة القول في المسألة أن الرفع فيه أربعة مذاهب:

١-مذهب الكوفيين واختاره السهلي وابن مضاء وابن مالك:

هو أن يكون مرفوعاً بفعل تقديره: مذ مضى يومان – أو مذ كان يومان، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة.. قال ابن مالك: فهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهي (أي الجملة) في محل خفض بالإضافة إلى الظرف، وعلى هذا المذهب الكلام جملة واحدة (فعل محذوف + فاعل + جملة في محل جرّ بالإضافة).

١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٥).

٢- مذهب الفراء:

إنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان.. وأيضا الكلام على هذا المذهب جملة واحدة، وهي جملة الصلة، ولا محلّ لها من الإعراب

٣- مذهب المبرد وابن السراح والفارسيّ:

إنه مرفوع على أنه خبر (مذ – منذ) وهما مبتدآن، وتقديرهما في النكرة (الأمد) وفي المعرفة (أول الوقت)، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان.. وإذا قلت ما رأيته منذ يوم الجمعة، فالتقدير: انقطاع الرؤية يوم الجمعة.

٤- مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين، واختاره سيبويه:

إنه مرفوع على الابتداء، و(مذ – منذ) الخبر، وهما منصوبان على الظرفية، كما إذا أضيفا إلى الجملة.. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وعلى هذا المذهب والذي قبله الكلام جملتان، والجمهور على أن جملة (مذ ومنذ) لا موضع لها من الإعراب.

ولا شك أنّ حمل الكلام على جملة واحدة أفضل من حمله على جملتين.. كما أن كتب النحو تسير وفق مذهب الكوفيين وهو الراجح عندي.

والله أعلم.

مسائل الخلاف فيها (بنائي – بنائي)

- وفيه مسألة واحدة، وهي:

موقع الضمير بعد (لولا)

(لولاي – لولاك – لولاه)

المسألة الخامسة :

هل يقال (لولاي – ولولاك – ولولاه)؟[1]
وما موقع الضمير من الإعراب؟

توطئة :

قبل أن نتحدث عن صحة التعبير، وموقع الضمير، لأبد من الحديث أولا عن عامل الرفع في الاسم الظاهر بعدها.

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، وذلك أنها –عندهم – نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، ولأن التقدير في قولك: لولا زيدٌ لأتيتك.. لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك. إلا أنهم حذفوا الفعل (يمنعني) تخفيفاً، وزادوا (لا) بعد (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد، وصار هذا التعبير بمثابة قولهم: أمّا أنت منطلقا انطلقت.

قال عباس بن مرداس: [2]

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

والتقدير: أن كنت ذا نفر، فحذف الفعل (كان) وزادوا (ما) على (إن) عوضاً عن الفعل.

قال الأشموني في شرحه على الألفية والمسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):

أصل (لولا) (لو) ركبت مع (لا) وقد يليها الفعل غير مفهمة تحضيضاً، كقول الشاعر:[3]

أنت المبارك والميمون سيرته لـولا تُقوّم درء القوم لاختلفـوا

والذي يدل على أن الاسم يرفع بعدها دون الابتداء.. أنّ (أنّ) إذا وقعت بعدها كانت

---

١) م (٩٧/ ج٢– ٦٨٧)

٢) البيت من (البسيط) الإنصاف (١/ ٧١) شرح ابن عقيل (١/ ٢٧٤) شرح الأشموني (١/ ١١٩) الشاهد رقم (١١٩) مغني اللبيب (١/ ٤٤) التصريح على التوضيح (١/ ٥٧).

٣) البيت من (البسيط) ولا أعرف له قائل. الأشموني (٣/ ٦٦١) الشاهد رقم (١١٢٤).

مفتوحة همزتها نحو قولك: لولا أنّ زيداً ذاهبٌ لأكرمتك، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة همزتها، فلما وجب الفتح دلّ على صحة ما ذهبوا إليه.[1]

مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن المرفوع بعدها بالابتداء، وذلك لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل،كما تدخل على الاسم.

قال الجموح الظفريّ:[2]

قالت أمامة لما جئت زائرهـــا هـــلا رميت ببعض الأسهم السود

لا درّ درّك إني قـــد رميتهـــم لـولا حـــددت ولا عذري لمحدود

والشاهد فيه (لولا حدوت) فأدخلها على الفعل،فدلّ على أنها لا تختص، فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة، وجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء.[3]

ويضعفه عندي.. أن (ما) حرف غير مختص لدخوله على الأسماء نحو: ما زيدٌ قائماً، وعلى الأفعال نحو: ما يقوم زيدُ، ومع ذلك عملت عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ومثله قول أبي ذئيب الهذليّ: [4]

ألا زعمت أسماءُ أنْ لا أحبها فقلت بلى لـــولا ينازعني شغلي

والشاهد فيه (لولا ينازعني) حيث دخلت (لولا) الامتناعية على الجملة الفعلية، ولم يمنعه ابن يعيش بل عدّه قليلاً، حيث قال «وهذا قليلٌ». [5]

قال ابن السيرفيّ تعليقاً على البيتين:

«لولا الامتناعية لايقع بعدها إلا الأسماء، وتكون مبتدأة، وتحذف أخبارها وجوباً، وتقع بعدها (أنّ) المفتوحة المشددة، وهي واسمها وخبرها في تقدير اسم واحد، فلما اضطر الشاعر حذف (أنّ) واسمها، وأبقى خبرها. والأصل في البيت الأول : لولا أني حددتُ، والأصل

١) الإنصاف (م/ ١٠- ١/ ٧٠) وما بعدها.
٢) البيتان من (البسيط) الإنصاف (١/ ٧٣) شرح المفصل (٧/ ١٤٦) عدة السالك (٣/ ٤).
٣) الإنصاف (م/ ١٠ – ١/ ٧٤)
٤) البيت من الطويل، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٤٦).
٥) المرجع السابق (٧/ ١٤٦).

في البيت الثاني: لولا أنّني ينازعني شغلي، وهذا قبيح (أي الحذف) لأنه جرى مجرى حذف الموصول وبقاء الصلة، ويجوز أن يكون أن شبه (لولا) بـ (لو) فأولاها الفعل». [1]

وفي كلام ابن السيرافي دليلٌ على ما ذهب إليه الكوفيون، حيث قال «تقع بعدها (أنّ) المفتوحة المشددة. . وهو ما قال به الكوفيون».

وتقبيحه حذف (أنّ) واسمها وبقاء خبرها، لأن فيه حذف للموصول وبقاء الصلة، وكان الأولى أن يقول : حذف الموصول وبقاء جزء من الصلة،لأن الصلة (أنّ ومعموليها).

وأمّا قوله «يجوز أن يكون شبه (لولا) بـ (لو) فأولاها الفعل فكلام يفتقد إلى دليل».

ويقول ابن هشام (تعليقا على بيت) (ألا زعمت أسماء. . . . . البيت) (لولا) هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك. وقيل بل هي (لولا) الامتناعية والفعل بعدها على إضمار (أنْ) على حدّ قولهم «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه». [2]

ألا ترى أن ابن هشام قد وافق الكوفيين أولاً حيث قال (لولا) هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم)، ثم نقل مذهب البصريين دون ترجيح حيث قال: وهي (لولا) الامتناعية.

فأنت ترى أنّ ابن هشام قد وقع بين كرسيين، فلم يجزم بما جزم به الكوفيون – وإن كان لهم أقرب – ولم يجزم بما جزم به البصريون، بل قال «وقيل هي (لولا) الامتناعية، ومعلوم أن القول بعد (قيل) ضعيفٌ، ولعله وافق الكوفيين بالكليه، ونقل قول البصريين دون موافقتهم».

ونقل عن ابن يعيش القول الثاني حيث قال «ينازعني (مبتدأ) بتقدير (أنْ) يعني أنّ (لولا) لما كانت بحيث يمتنع إيلاؤها الفعل، وجب التحيّل ليكون الذي ذكر بعدها اسم، فالفعل المضارع هنا (ينازعني) كان منصوبا بـ (أنْ) المصدرية، فلما حذفت (أنْ) ارتفع الفعل على ما عرفت في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فيكون الأصل في البيت (لولا أنْ ينازعني شغلي). [3]

---

١) المرجع السابق (٧/ ١٤٦).
٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٣٠٥)
٣) شرح المفصل لابن يعيش(٧/ ١٤٦)

ولا يخفى ما في الكلام من التمحل والتأويل !!، أليس هو القائل «وجب التحيّل ليكون الذي بعدها اسم»؟.

والآن. . . . . .

(هل يُقال : لولاي – ولولاك – ولولاه. . . ؟)

مذهب المبرد:

ذهب المبرد إلى أن هذا التركيب أعني (لولاي – لولاك – لولاه) لم يرو من لسان العرب. [١]

ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، (ولولا هو) فيؤتى بالضمير المنفصل، كما جاء في التنزيل، قال تعالى «لولا أنتم لكنا مؤمنين»[٢] وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، ومنه قول عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن عليّ (رضي الله عنهم أجمعين) [٣]:

معـاوي إني لم أبايعك فلتة ومازال ما أسررت مني كما علـن

أتطمع فينا منْ أراق دماءنا لولاك لم يعرض لأحسابنا حسَن

وقول يزيد بن الحكم بن العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص :[٤]

وكمْ موطنً لولاي طحت كما هوى بأجــرامه مــن قُنّة النبق منهوي

ويروى (وأنت امرؤ) بدل (وكمْ موطنٍ).

وقول عمر بن أبي ربيعة، وقيل للعرجيّ:[٥]

أومتْ بعينيها من الهودج لــولاك هذا العام لم أحجــج

---

١) الإنصاف (٢/ ٦٨٧) – شرح ابن عقيل (٢/ ١٠) وما بعدها. . . .

٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

٣) البيت من (الطويل) الإنصاف (٢/ ٦٩١) شرح ابن عقيل (٢/ ١١) عدة السالك (٣/ ٥).

٤) البيت من (الطويل) الإنصاف (٢/ ٩٦٣) شرح ابن عقيل (٢/ ١٣) الأشموني الشاهد رقم (٥٢٦) شرح المفصل (٧/ ١٥٩) عدة السالك (٣/ ٥).

والمعنى : كثير من مشاهد الحرب لولا وجودي معك فيها لسقط سقوط منْ يهوي من أعلى جبل بجميع جسمه.

٥) البيت من (السريع) الإنصاف (٢/ ٩٦٣) منحة الجليل (٢/ ١٢) عدة السالك (٣/ ٥).

فهذه الشواهد وغيرها ردّ على أبي العباس المبرد، الذي زعم أن (لولا) لم تجيء متصلة بضمائر الجر(الياء – الكاف– الهاء) وهو مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم فإنه قليل غير شائع شيوع الاسم الظاهر، والضمير المنفصل.. قال تعالى «لولا أنتم لكنا مؤمنين».

وقال أفلح بن يسار السندي:[1]

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معـــدّ بالمقاليد

ومثله قول الزبير بن العوام –رضي الله عنه: [2]

لولا بنوها حولها لخبطها كخبطة عصفور ولم أتلعثم.

وقول الراجز:

والله لولا الله ما اهتدينا

ولا تصدقنا ولا صلينا.

وقول المتنبي (للتمثيل) :[3]

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنـى إلى شرف مـــن الإنسانِ

فإذا ثبت صحة الأسلوب لوروده عن العرب، فما موقع الضمير من الإعراب؟

مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين، ونسبه العيني إلى الخليل ويونس[4] إلى أن الضمير (الياء – الكاف – الهاء) في موضع رفع، ولك لأن الظاهر الذي قام مقامه رفع بها – كما تقدم – ولكن ثمة فرق بين موضع الرفع عند هؤلاء:

مذهب الكسائي: الضمير مرفوع بفعل محذوف.

مذهب الفرّاء: الضمير مرفوع بـ (لولا) أصالة. [5]

مذهب الأخفش: الضمير في موضع رفع على الابتداء، وكل ما حدث أنْ ناب ضمير الخفض عن ضمير الرفع، كما عكسوا، إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.. وإن كانت

١) البيت من (البسيط) شرح ابن عقيل (١/ ٢٤٨) عدة السالك (١/ ٢٠١)
٢) البيت من (الطويل) عدة السالك (١/ ٢٠١) منحة الجليل (١/ ٢٤٩)
٣) البيت من (الكامل) منحة الجليل (٢/ ١٢).
٤) عدة السالك (٤/ ٣).
٥) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٣١).

النيابة هنا وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في الاستقلال بالأسماء الظاهرة، فإذا عطفت عليه (الضمير) اسما ظاهراً نحو: لولاك وزيدٌ، تعيّن رفعه، لأنها تختص بالظاهر. [1]

وزعم الشيخ العلاّمة – محمد محي الدين عبد الحميد – أنّ الفراء وافق الأخفش في هذا الرأي. [2]

قال ابن يعيش «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرتفع بعدها بها نفسها لنيابته عن الفعل، وذلك أنّا إذا قلنا : لولا زيدٌ لأكرمتك، قالوا معناه : لولا منعَ زيدٌ، فحذف الفعل وناب عنه الحرف». [3]

وهو ما حكاه الفرّاء عن بعض الكوفيين أنه مرفوع بـ (لولا) نيابة. [4]

مذهب البصريين:

ذهب البصريون – عدا الأخفش – إلى أنّ الضمير بعد (لولا) في محل جرّ، وذلك لأن تلك الضمائر لا تكون في موضع الرفع، ولا يجوز أن يتوهم أنها في موضع نصب، لأنّ (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في محلّ نصب، وإذا لم يكن الضمير في محل رفع، ولا في محل نصب، وجب أن يكون في محلّ جرّ. [5]

قال ابن هشام:

قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا يتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفعٌ على الابتداء، والخبر محذوف. [6]

الردّ عليهم :

قولهم: إنّ الضمير بعد (لولا) في محل جرّبها، فبم تعلق حرف الجرّ؟

قالوا: قد يكون الحروف في موضع مبتدأ، فلا تتعلق بشيء، كقولك : بحسبك زيدٌ، ومعناه: حسبك، قال الشاعر : [7]

بحسبك في القوم أن يعلموا ... بأنّك فيهم غني مضرّ

١) مغني اللبيب (١/ ١٠٣) بتصرف. .
٢) الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٦٩٢)
٣) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٤٦)
٤) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٣١).
٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٩٧- ٢/ ٦٨٩)
٦) مغني اللبيب (١/ ٣٠٢)
٧) البيت من (المتقارب) الإنصاف (٢/ ٦٩٨) ولا أعلم له قائل.

وقولهم: هل من أحد عندك؟ أي : هل أحد عندك؟ قال تعالى «ما لكم من إله غيره» [1] أي: مالكم إله غيره. قرأ بالخفض (مراعاة للفظ) ابن وثاب، والأعمش، وأبو جعفر، والكسائي (من إله غيره) بجرّ (غيره) على لفظ (إله) بدل، أو نعت.. وقرأ بالرفع (مراعاة للمحل) باقي السبعة، لأن (من) زائدة و (إله) مبتدأ، و(لكم) في موضع خبر، وقيل: الخبر محذوف. [2] فموضعها رفع بالابتداء، وإن كانت قد عملت الجرّ، وكذلك (لولا) إذا عملت الجرّ، صارت بمنزلة (الباء) في : بحسبك.. و(من) في قولك: هل من أحد عندك؟.

وعندي... أنه لا وجه بين (لولا) كحرف جرّ، و(الباء – من) عند دخولهما على المبتدأ، وذلك لأن (الباء – ومن) دخولهما كخروجهما فلا أثر لهما على المبتدأ، فإذا حذفتا من التركيب، فلا تأثير لذلك الحذف، بخلاف (لولا) فهي داخلة على جملتين لربط الثانية بالأولى، فلو حذفت من التركيب، لما كان لأحد الجملتين تعلق بالأخرى، فبان الفرق.

وأما كون (الباء –من) لهما أثر لفظي في المبتدأ، وهو جرّ لفظه، ولا أثر لـ (لولا) فلأن الضمائر مبنية، فلا أثر ظاهرٌ ل(لولا) فيه.

أيضا قياس (لولا) على (من) فيه نظر، وذلك لأن (من) الزائدة – عندهم – تدخل على نكرة، مسبوقا بنفي أو استفهام، أما (لولا) فما بعدها ضمير، والضمائر معارف، كما لم تسبق بنفي أو استفهام.

وأما قولهم : إنّ تلك الضمائر (الياء– الكاف – الهاء) لا تكون في موضع رفع، فهو مردود بما نقله ابن هشام عن سيبويه والجمهور، حيث قال : وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف [3] وهو ما قال به الأخفش، لكن كل ما حدث أنْ ناب ضمير الخفض عن ضمير الرفع، كما عكسوا، إذ قالوا : ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. [4]

وقد يكون لابن الأنباري وجه.. وهو أن النيابة هنا وقعت في الضمائر المنفصلة، لشبهها في الاستقلال بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو : لولاك وزيدٌ، وجب رفعه، لأنها تختص بالظاهر.

أما إقحام (عسى) هنا عند اتصال ضمير الخفض بها نحو: عساي، وعساك، وعساه، فلا وجه له، وذلك لوجود وجه آخر تحمل عليه (عسى) وهو حملها على (لعل) فكلاهما فيه معنى الرجاء، أما (لولا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناها فتحمل عليه.

---

١) من الآية (٥٩) الأعراف.
٢) البحر المحيط (٤/ ٣٢٤)
٣) مغني اللبيب (١/ ٣٠٢)
٤) المرجع السابق (١/ ٣٠٢)

قال صاحب (شرح اللمع) في النحو:[1]

(عسى) إذا اتصل بها مضمر نحو : عسانا، وعساك، فمذهب سيبويه أنّ موضع الضمير النصب، كما يكون بعد (ليت).. وقد ورد في جملة من الشواهد إعمالها عمل (إنّ) منها.

قال صخر بن العود الحضرمي:[2]

فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها

ومنه قول عمران بن حطان الخارجيّ: [3]

ولي نفسٌ تنازعني إذا مـــا أقول لهـــــا : لعـــليّ أو عساني

فنجد في البيتين (عساها –عساني) نصب الضمير بعدها محلاً، فدلّ ذلك على أنها تحمل على (لعل) وهو رأي سيبويه كما ذكرت آنفا.

ومن أوجه الاستدلال على أنّ الضمير الواقع بعدها (عسى) في محل نصب، مجيء نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم فتقول : عساني، كما تقول : لعلني، ولو كان الضمير خبراً لـ (عسى) وكان فعلا، لا قتصر الشاعر على الفعل ومنصوبه، دون مرفوعه، ولا نظير لذلك في الاستعمال العربيّ.

وبعد: فإنّ ما ذهب إليه الكوفيون من أن الضمير بعد (لولا) مرفوع بها أصالة،أونيابة

عن فعل محذوف، وأنها مركبة من (لو) و (لا) عوضا عن ذاك الفعل المحذوف، وأنّ التقدير في قولك: لولا زيدٌ لأكرمتك. . لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، وهو ما تخرجت عليه الشواهد طوعا أو كرها هو المقبول عندنا، حتى إنّ الأنباري لم يجد بدا من قبوله، حيث قال : والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون، ناهيك عن انسجامه مع روح اللغة، وتخريج الكلام عليه دون تأويل، أو تكلف.. هو المختار عندنا.

والله أعلم

---

١) هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير.
٢) البيت من (الطويل) عدة السالك (١/ ٣٠١وما بعدها)
٣) البيت من (الوافر) عدة السالك (١/ ٣٢٩)

مسائل الخلاف فيها (إعرابي بنائي)

وفيه مسألتان :

١ - اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب أم مبني ؟

٢- موضع ضمير الفصل من الإعراب.

المسألة السادسة (*)

اسم «لا» النافية للجنس «المفرد» (معرب أم مبني)

توطئة :

يسمي النحويون «لا» هذه بـ «لا» التبرئة دون غيرها من أحرف النفي،

وحق «لا» التبرئة أن تصدق على «لا» النافية كائنة من كانت، لأن كل من برأته

فقد نفت عنه شيئا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل «إن» فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها.

قال أبو البقاء : إنما عملت «لا» عمل إن لمشابهتها لها في أربعة أوجه وهي:

الأول : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني : أن كلا منهما للتأكيد، «فلا» لتأكيد النفي، «وإن» لتأكيد الإثبات [1].

الثالث : أن «لا» نقيضة «إن» والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره [2]

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام،

ولكون «لا» محمولة على «إن» في العمل انحطت درجتها عنها في أمور منها :

١ – أن اسم «لا» لا يكون إلا مظهرا واسم «إن» يكون مظهرا ومضمرا،

٢ – أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة واسم «إن» يكون نكرة ومعرفة.

٣– أن «لا» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها إن كان ظرفا أو مجرورا، ويجوز في «إن» [3].

---

١) (*) الإنصاف مسألة ٥٣ الجزء الأول.
١- التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٦)
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٦٧)
٣) المرجع السابق (١ / ٣٧٠)

٤ – أن اسم «لا» لا ينون، واسم «إن» ينون [١].

٥ – أن اسم «لا» المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم «إن» لا اختلاف في إعرابه – وهو أهمها.

٦ – أن «إنّ» تعمل بلا شروط، أما «لا» فتعمل بشروط سنذكرها.

شروط إعمالها عمل «إن»:

قال ابن هشام : «وشرطها : أن تكون نافية – أن يكون المنفي الجنس – أن يكون فيه نصا – ألا يدخل عليها جار – أن يكون اسمها نكرة – متصلا بها – أن يكون خبرها نكرة أيضا» [٢].

فجملة الشروط سبعة، أربعة راجعة إلى «لا»، واثنان إلى «اسمها»، وواحد إلى «خبرها»، فإذا اجتمعت هذه الشروط عملت «لا» عمل «إن» في نصب الاسم ورفع الخبر، نحو: لا غلام سفر حاضر.

مناقشة الشروط :

الشرط الأول : أن تكون نافية – فإن كانت غير نافية لا تعمل، وشذ إعمال الزائدة في قول الفرزدق يهجر عمر بن هبيرة الفزاري [٣]:

لو لم تكن غطفان ولا ذنوب لها إذن للام ذو أحسابها عمـــرا

وقال ابن مالك : «وندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة، وذكر البيت»[٤] .

والمعنى يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء، لأنهم قوم كثيرو الذنوب، معروفون بذلك فهم لا يخشون على أنفسهم معرة الهجاء لأن العرض المثلوم لا يخاف عليه صاحبه.

والشاهد فيه «ولا ذنوب لها» فإن كلمة «لا» فيه زائدة، لا تدل على النفي، وكان حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء، ولكن مع ذلك أعملها في الاسم فبناه على الفتح، وإنما أعملها مع الزائدة لأنها أشبهت النافية لفظا وصورة، فلوحظ جانب اللفظ دون الصورة «المعنى» والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من «لو». لأن «لو»شرطها ممتنع، والغرض أنه منفي

١) السابق (١ / ٣٦٧)
٢) أوضح المسالك (٢ / ٣)
٣) البيت من البسيط – أوضح المسالك (٢ / ٢) – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠١) – التوضيح (١ / ٣٣٧)
٤) التسهيل (٦٧)

بلم، وامتناع النفي إثبات، فدل ذلك على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب «لو» إذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول «لو»، وإنما شذ عمل الزائدة لأنها غير مختصة، وشرط العمل الاختصاص [1].

وأصل هذا الكلام لأبي الحسن الأخفش نقله عنه ابن عصفور في المقرب، قال:

«وأنشد أبو الحسن: لو لم تكن غطفان، البيت».

والمعنى لها ذنوب أي : وعمل «لا» الزائدة شاذ، والأصل أن يكون دخول «لا» الزائدة في الكلام لمجرد تقويته وتأكيده.

وقال ابن جني: سألت أبا علي «الفارسي» فقلت: «الزائدة لم أو لا؟» فقال:

«لم تأت لم زائدة في كلامهم، فيجب أن تكون الزائدة لا».

وهذا كله مبني على أن «لو» حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو مذهب الجمهور، وهو الراجح عندالعلماء [2].

الشرط الثاني:

أن يكون المنفي بها الجنس، فلو كانت لنفي الواحدة عملت عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: لا رجل قائما [3].

فالمنفي هنا الواحد دون الجنس، فإذا قلت عقبه : بل رجلان، فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان[4].

الشرط الثالث:

أن يكون فيه نصا، فإن لم يكن فيه نصا نحو : لا رجل قائما عملت عمل «ليس».

والحاصل: أن «لا» إذا عملت عمل «ليس» احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر، لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإن أردت نفي الواحدة قلت عقبه «بل رجلان»، وإن أردت نفي الجنس فلا تقول ذلك، هذا حاصل كلام ابن عقيل [5]

---

١) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٧، ٣٣٨)
٢) عدة السالك (٢ / ٤، ٥)
٣) أوضح المسالك (٢ / ٥)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٨)
٥) شرح ابن عقيل (١ / ٣٦٠)

الشرط الرابع :

ألاّ يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها الخافض فإنها لا تعمل شيئا، وخفض الخافض النكرة لقوته، ولأن «لا» لا تحول بين العامل ومعموله نحو : جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فالجر فيهما بحرف الجر،

وعند الكوفيين : أن «لا» هنا اسم بمعنى «غير» وأن الخافض دخل عليها نفسها

وما بعدها مخفوض بالإضافة [1].

الشرط الخامس :

أن يكون اسمها نكرة، فإن كان الاسم معرفة أَوّل بنكرة – ما أمكن – ومن ذلك قولهم قضية ولا أبا حسن لها.

وقول الشاعر : [2]

لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن خيبري

وقول ابن الزبير الأسدي : [3]

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكـــدن ولا أمية بالبـــلاد

فهذه الثلاثة وغيرها ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للا النافية للجنس ولم تتكرر، وللعلماء في تأويل ذلك وما أشبهه طريقان:

الأول: أن يقدّر اسم «لا» نكرة متوغلة في الإبهام لا تعرف بوصف ولا بإضافة وهو كلمة «مثل» فيكون الكلام على حذف مضاف، والأصل فيما سبق :

«قضية ولا مثل أبي حسن لها – ولا مثل هيثم للمطي – ولا مثل أمية بالبلاد»

ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ففي المثل كناية عن نفي وجود

«أبي حسن – وهيثم – وأمية».

١) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٨)
٢) البيت من الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (١٨٧) – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠٧) والهمع (١ / ١٤٥)
٣) البيت من الوافر – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠٧) – عدة السالك (٢ / ٦)

الثاني : أن تجعل المعرفة «العلم» عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل في «أبا حسن» ولا فيصل لها «وفي «لا هيثم» ولا حسن السوق، وفي «ولا أمية»

ولا كريم في البلاد. . . . . وهكذا،

وهذا مثل تأويلهم في **باب الاستعارة**، نحو : حاتم بالمتناهي في الجود، ونحو : مادر

بالمتناهي في البخل، ونحو : يوسف بالمتناهي في الحسن،

وضابطه : أن يؤول الاسم بما اشتهر به من الوصف [1].

فإن لم يمكن التأويل ألغيت «لا» وكررت مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو

وذهب المبرد وابن كيسان إلى أن التكرار عند الإلغاء ليس شرطا وأنشدا [2] :

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شاني

والشاهد فيه «لا أنت شائية» حيث ورد فيه دخول «لا» النافية على معرفة – الضمير المنفصل «مبتدأ» ولم تتكرر «لا» وعدم التكرار عند الجمهور ضرورة.

الشرط السادس :

أن يكون الاسم متصلا بها، فإن لم يتصل بها ألغيت وكررت كقولك : لا في القصيدة هجاء ولا مديح، قال تعالى : «لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون» [3].

اسم» لا» المفرد، معرب أم مبني؟

علمت أن اسم «لا» له ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا نحو : لا غلام رجل حاضر

الثاني : أن يكون شبيها بالمضاف، والمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل نحو : لا طالعا جبلا ظاهر، ولا خير من زيد راكب، أو بعطف نحو : لا ثلاثة وثلاثين عندنا، وحكمهما النصب باتفاق النحاة.

١) منحة الجليل (١ / ٣٦١)

٢) البيت من البسيط وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢ / ٧) وهمع الهوامع (١ / ١٤٩) والمعنى : إني أحب ما تحبينه وأرغب فيما ترغبين فيه ولا يزال شأني أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه «ففيه الطاعة والانصياع لإرادة المحبوب»

٣) من الآية (٤٧) من سورة الصافات

والخلاف فيما إذا كان الاسم مفردا، فيشمل المفرد لفظا ومعنى مثل : لا رجل، أو لفظا لا معنى كاسم الجمع مثل : لا قوم، واسم الجنس الجمعي مثل : لا شجر. أو جمع تكسير لمذكر مثل : لارجال، أو لمؤنث مثل : لا هنود، أو مثنى مثل: لا مسلمين، أو جمع مذكر سالم مثل : لا بنين، أو جمع سلامة لمؤنث مثل: لا مسلمات.

١ – **ذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرفي، والرماني** من البصريين إلى أن فتحته فتحة إعراب، ونسب ذلك إلى سيبويه [١] وحذف تنوينه للتخفيف نحو لا مسلمات، بكسر التاء.

وحجتهم في ذلك : أن «لا» تعمل النصب بالإجماع لأنها نقيضة «إن»، لأن «لا» للنفي، و «إن» للإثبات وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره [٢] إلا أن «لا» لما كانت فرعا على «إن» في العمل و «إن» تنصب مع التنوين نصبت «لا» من غير تنوين، لتنحط الفروع عن درجة الأصول، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول [٣].

٢ – **ذهب جمهور البصريين** إلى أنه مبني على ما كان ينصب به وهي :

الفتحة في «المفرد – اسم الجمع – اسم الجنس الجمعي – جمع التكسير» والكسرة في «جمع المؤنث السالم» والياء في «المثني وجمع المذكر» واستشهدوا بقول سلامة بن جندب يبكي على فراق شبابه : [٤]

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

والشاهد فيه : «ولا لذات» جمع لذة وهو اسم «لا»، روي بكسر التاء وفتحها، وفيه أقوال:

الأول : أن يجعل بالبناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة فكذلك في البناء، وهو قول الأكثرين [٥] .

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٢) أسرار العربية (١٨٥)
٣) الإنصاف م «٥٣» (١ / ٣٦٧)
٤) البيت من البسيط – التصريح (١ / ٣٤١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢ / ٩) وابن عقيل (١ / ٣٦٤) والهمع (١ / ١٤٦)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤١)

الثاني : مثل الأول إلا أنه ينون كنون مسلمين لأنه تنوين مقابلة، نقله ابن برهان عن قوم وتابعه ابن خروف، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه [١].

الثالث : أن يفتح، لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو «لا» والاسم.

قاله : المازني والفارسي، وهو حسن في القياس [٢] وهو اختيار ابن مالك وإليه أشار في الخلاصة بقوله :

وركب المفرد فاتحا. . . . . .

الرابع : أنه يجوز فيه الفتح والكسر من غير تنوين، وهو الصحيح [٣].

وقال بعض **المغاربة** : جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم «لا»، فمن قال هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر، ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح [٤].

قال ابن جني : «فإن أضيف نحو : لا مسلمات لك، كسر على الأصل، لأنه معرب، فإن ركبته مع اسم آخر فقلت : لا سرح مسلمات، فقدمت الاسم على الجمع، فعلى من قال : لا مسلمات بالفتح – يفتح التاء – لأنها فتحة لبناء التركيب، فالحكم لها».

وعلى قياس الأكثرين : تكسر التاء، عملا بالأصل، والصحيح : جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، **قال** : ولو علموا بالسماع ما اختلفوا. [٥]

إذن تشعبت المسألة ولم يجزم أحد بالبناء أو الإعراب، وما كان أجدرهم أن يتدبروا **قول ابن جني** : «لو علموا بالسماع ما اختلفوا».

ولكن إذا كان مبنيا – كما هو عند جمهور البصريين – فما علة البناء؟

رأيان:

الأول : ما قاله ابن الأنباري : «إنما بني اسم «لا» النكرة معها على الفتح في نحو **قولك** :لا رجل في الدار، فلأن التقدير :لا من رجل في الدار،لأنه جواب قائل قال هل من رجل في

١) المرجع السابق (١ / ٣٤٢)
٢) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٣) التصريح بمضمون التوضح (١ / ٣٤٢)
٤) المرجع السابق (١ / ٣٤٢)
٥) الخصائص (٣ / ٣٠٥)

الدار؟ فلما حذف «من» من اللفظ وركب الاسم مع «لا» تضمنت معنى الحرف فوجب أن يبني، وكان البناء على الحركة دون السكون الذي هو أخف،فلأن للاسم حالة تمكن قبل البناء،وكان البناء على الفتح دون غيره،لأنه أخف الحركات. [١]

هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري،وهو قول ابن عصفور حيث ذهب إلى أن علة البناء هو تضمن معنى «من» الاستغراقية، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير [٢]. ومما يؤيد قول ابن عصفور **قول الشاعر** [٣]:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وقد ظهرت «من» في قوله «ألا لا من سبيل» وهذا يؤيد ما ذكره ابن عصفور من أن علة البناء تضمن معنى «من» الاستغراقية.

الثاني : وهو مذهب **سيبويه وجماعة**، وهو أن علة بناء اسم «لا» المفرد هو تركيب الاسم مع الحرف،كما في تركيب الاسمين «كخمسة عشر»،ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا،فقالوا : لا فيها رجل ولا امرأة [٤] بالرفع،وليس بجيد،وإلا التزموا الفتح مع جمع المؤنث.

وذهب قوم إلى أن «لا» لم تعمل في الاسم شيئا،بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا» إذ الأصل : لا من رجل. [٥]

وهو عندي **أرجحها**، ألا ترى أن قولك : لا من رجل في الدار، يشبه قوله تعالى: «وما من إله إلا الله» [٦] فأنت ترى أن مجرورها نكرة، وتقدمها نفي، وهما شرطا زيادتها عند غير الأخفش.

ومما يضعف البناء: إذا عطف على الاسم جاز عندهم النصب على اللفظ والرفع على المحل، فتقول : لا رجل ولا امرأة «بالنصب» على اللفظ،ولا امرأة «بالرفع» على المحل، والعطف على لفظ المبني لا يجوز.

يجيب **ابن الأنباري** بقوله: «أنه لما اطرد البناء على الفتح في كل نكرة ركبت مع «لا» أشبهت النصب للمفعول، لاطراده فيه، فأشبهت حركة المعرب، فجاز أن يعطف عليها بالنصب [٧].

١) أسرار العربية (١٨٥)
٢) عدة السالك (٢ / ١٣، ١٤)
٣) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ١٣) والتصريح (١ / ٣٤٣) والهمع (١ / ١٤٦)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤٤)
٥) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٦) من الآية «٦٢ » من سورة آل عمران
٧) أسرار العربية (١٨٦)

وفي قوله : «لما اطرد البناء على الفتح في كل نكرة ركبت مع «لا» فيه نظر وذلك لأن البناء على الفتح ليس مطردا، وإنما المطرد – على حد قولهم – هو البناء على ما كان ينصب به (فتحة – كسرة – ياء).

واعلم أن المبرد ذهب إلى أن اسم «لا» المثني نحو : لا مسلميْنِ وجمع المذكر نحو : لا مسلمينَ، معربان، وحجته أن التثنية والجمع من خصائص الأَسماء، وقد علمنا أن من شروطَ بناء الاسم مشابهته الحرف، والتثنية والجمع يعارضان هذه المشابهة فوجب أن يعربا [1].

ولا وجه لما ذكره أبو رجاء – عفا الله عنه – من أن المبرد وافق جمهور البصريين في أمرين:

الأول : بناء اسم «لا» إذا كان جمع تكسير ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء، فلأنه ملازم للفتح مبنيا كان أم معربا، فلا لبس، وإن حذف التنوين من المعرب فللتخفيف.

الثاني : أنه اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثني والجمع على ما يرفعان به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء، فلأن المنادى مفعول به في المعنى، فحرف النداء ناب مناب الفعل، أما هنا فلا نيابة.

وأما قول سيبويه :

«**واعلم أن** «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت : هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك : ما من رجل، وما من شيء، والذي يبني عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته [2] وفي قوله السابق يتفق مع ابن عصفور في أن علة البناء هو تضمن معنى «من» لا التركيب كما نقلوا عنه.

والراجح عندي أن «لا» لم تعمل في الاسم المفرد شيئا، بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا».

ألا ترى أن الاسم المفرد النكرة يجوز الابتداء به إذا وقع في حيز العموم بالنفي نحو قولك : ما عدو لنا، فكذلك : لا عدو لنا، فلا مثل «ما»، وعدو بعد «لا» بني لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا»، فلا كمسوغ للابتداء بالنكرة ليس غير.

والذي يرجح هذا أن الخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء فلا عمل لـ «لا» فيه

---

١) عدة السالك (٢ / ١٠)
٢) الكتاب (٢ / ٢٧٥)

وأما جمهور البصريين فيرون : أن عامل الرفع في الخبر هو «لا» فلا عاملة في الجزأين، وإذا عملت «لا» في الجزأين كان الاسم إلى الإعراب أقرب وهو ما قال به الكوفيون ومن وافقهم من البصريين،

وبعد فلا مناص من الركون إلى ما قال به ابن جني : ولو علموا بالسماع ما اختلفوا

وهو جواز النصب مع حذف التنوين للتخفيف وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم، والبناء لتضمن معنى «من» الاستغراقية وهو مذهب جمهور البصريين،

والله أعلم،

المسألة السابعة [1]

ضمير الفصل . . (هل له محلٌ من الإعراب ؟)

توطئة:

الضمير الواقع فصلاً له شروط:

الأول: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة، ويكون هو الأول في المعنى.

وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأنّ فيه ضرباً من التوكيد، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل، نحو : قمتَ أنتَ، قال تعالى «اسكنْ أنت وزوجُك الجنّةَ» [2]فيمتنع: زيدٌ إياه فاضلٌ، وأنت إياك عالمٌ، وأمّا : إنّك إياك فاضلٌ فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

الثاني: أنْ يطابق ما قبله،فلا يجوز : كنت هو الفاضلُ. . أمّا قول جرير الخطفيّ : [3]

وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا

وكان قياسه أن يقول : يراني أنا المصابا . . قيل الضمير توكيد، وقيل : على الفصل، ففصل لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو المصاب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه معنى. [4]

الثالث: أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ والخبر من الأفعال، والحروف نحو (كان وأخواتها – ظن وأخواتها – إنّ وأخواتها). وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأن الغرض منه إزالة اللبس بين النعت والخبر. . إذْ الخبر نعتٌ في المعنى للمبتدأ، وذلك نحو : زيدٌ هو القائمُ، لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله، فلما جئت به (هو) فاصلة، بيّن أنك أردت الخبر، وأنّ الكلام قد تمّ به لفصلك بينهما، إذْ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح. [5]

---

١) م (١٠٠- ج٢/ ٧٠٦)
٢) من الآية (١٩) من سورة الأعراف.
٣) البيت من (الوافر) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٠).
٤) المرجع السابق (٢/ ٥٧٠)
٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٠).

فإنْ قيل : إذا كان الغرضُ من الفصل إنّما هو الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبسَ فيه، في قوله تعالى : «كنّا نحن الغالبين»[1]، وقوله تعالى «إنْ ترن أنا أقل منك مالاً وولدا»[2] ولا لبس في ذلك، لأنّ المضمرات لا توصف؟

فالجواب: إنّ هذا هو الأصلُ أنْ لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر، أجري المضمر مجراه، وإنْ كانت المضمرات لا تنعت، إذْ كان أصله المبتدأ والخبر.

الرابع : أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات. . وإنّما اشتُرط فيه ذلك، لأنّ فيه ضرباً من التوكيد، ولفظه لفظ معرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أنّ التوكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً، لأنّه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين.

وأمّا قوله : أو قارب المعرفة، فإشارة إلى باب (أفعل) لأنه يقع بعد الفصل، وإن لم يكن معرفة، فإنه مشابهٌ للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويمتنع دخول (أل) عليه، فجرى مجرى العلم في امتناعه من (أل).

ويُقال له فصلٌ أو عماد. . فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل بين الاسم الأول وما بعده، وآذن بتمامه ولم يبقَ منه بقيّة من نعت أو بدل إلا الخبر لا غير. . والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمّد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده. [3]

والآن هل له موقعٌ من الإعراب؟

مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنّ ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً، وله موضعٌ من الإعراب.

ذهب الفرّاء : أنّ موضعه موضع ما قبله، فحله الرفع بين (المبتدأ والخبر، وبين معمولي (إنّ) وأخواتها، وكذا بين معمولي(كان وأخواتها) لأن الاسم مرفوع) ومحله النصب بين معمولي (ظن وأخواتها).

---

١) من الآية (١١٣) من سورة الأعراف.
٢) من الآية (٣٩) من سورة الكهف.
٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٠)

ودليله : إنه توكيد لما قبله، فنُزّل منزلة النفس إذا كان توكيداً، فكما أنّك إذا قلت : جاءني زيد نفسُه، كان (نفسَه) تابعاً لزيدٍ في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت : زيدٌ هو العاقلُ، يجب أن يكون تابعاً له في إعرابه.

ذهب الكسائي : إلى أنّ موقعه موقع ما بعده، فمحله الرفع بين (المبتدأ والخبر) وبين معمولي (إن وأخواتها) ومحله النصب بين معمولي (كان وأخواتها) و(ظن وأخواتها).

ودليله : إنه وما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه. [١]

مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّه يسمى فصلاً، لأنه يفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، كقولك : زيدٌ هو العاقلُ، ولا موضع له من الإعراب. [٢]

وابن هشام : سُمي فصلاً لأنه فصل بين الخبر والتابع، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة (النعت) لوقوع الفصل في نحو «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم» والضمائر لا توصف. [٣]

والحقيقة التي لا مراء فيها أنّ ضمير الفصل من القضايا الملبسة إلى حدّ كبير، إذْ إنّه لا يظهر له حكمٌ في بابِ المبتدأ والخبر وإن وأخواتها،لأن أخبارها مرفوعة، فإنْ قلت: زيدٌ هو القائمُ – وإنّ زيداً هو القائم. . قال تعالى «فأولئك هم الظالمون»[٤] وقال تعالى «هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم»[٥] وقال تعالى «إنّ هذا لهو القصص الحق»[٦]وقال تعالى «إنّه هو التواب الرحيم» (فلا يّعلم إنّ المضمر فصل، أو مبتدأ إلا بالإرادة والنيّة، أو الحكم والتقدير، فإن جعلته مبتدأ، كان اسما، فله محلٌ من الإعراب، وهو الرفع على الابتداء، ويدل على ذلك : أنّك لو وضعت موضعه اسماً ظاهراً لرفعته، فتقول : زيدٌ غلامُه القائمُ.. وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية، وصيّرته حرفاً، وتلغيه كما تلغي الحروف، نحو إلغاء (ما) في قوله تعالى «فبما رحمةٍ من الله. . . .»الآية [٧] فلا يكون له محلٌ من الإعراب.. وليس ذلك بأبعدَ من عمل (ما) عمل (ليس) لشبهها بها، والقياس أن لا تعمل. . ونظير ذلك في السماء التي لا موقع لها من الإعراب، كالكاف في (ذلك – أولئك – رويدك. . ونحوها) [٨]

١) مغني اللبيب (٢/ ٥٧١).
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري (م/ ١٠٠-٢/ ٧٠٦).
٣) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٠-٥٧١).
٤) من الآية (٩٤) من سورة (أل عمران).
٥) من الآية(٨٨) من سورة (هود).
٦) من الآية (١٦٢) من سورة (آل عمران).
٧) من الآية (٥٩) من سورة (آل عمران).
٨) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣).

وإنّما يظهر حكم الضمير مع الفعل لأن أخباره منصوبةٌ نحو: كان زيد هو القائمَ.. وظننت زيداً هو العاقلَ، فالضمير فصلٌ أو توكيد لنصب ما بعده. . قال تعالى «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم»[١] وقال تعالى «كانوا هم الغالبين»[٢] وقال تعالى «إن كان هذا هو الحقَّ»[٣]

وقال تعالى «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين»[٤] قرأ الجمهور «الظالمين» على أن (هم) فصل، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان (الظالمون) بالرفع على أنه (خبر) و (هم) مبتدأ.. وذكر أو عمرو والجرميّ: أنّ لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده خبر. [٥]

وعلى هذا فإنّه يجوز رفع ما بعد هذه المضمرات، سواء كان قبلها معرفة، وبعدها أو لم يكن، وذلك نحو قولك : ما ظننتُ أحداً هو خيرٌ منك. . فـ (أحداً) مفعول به أول، و(هو خيرٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب، مفعول به ثان. . وكذلك لو قلت: ما ظننتُ زيداً هو قائمٌ، أي: سبق بنكرة أو معرفة، وهو استعمال ناس كثيرٌ من العرب حكاه سيبويه.

وعند رؤبة : إنّه كان يقول : أظنّ زيداً هو خيرٌ منك (بالرفع). [٦] وقال أبو زيد : سمعتهم يقرأون " تجدهم عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً " [٧] يعني: برفع (خير وأعظم). [٨]

يقول الزجاج : و(خيراً) مفعول به ثان ل(تجدوه) ودخلت (هو) فصلاً، ولو كان في غير القرآن لجاز : تجدوه هو خيرٌ، فكنتَ ترفع ب(هو) ولكن النصب أجود في العربيّة، ولا يجوز في القرآن غيره [٩]

ويقول أبو حيّان : «هو خيراً وأعظمَ أجراً » بنصبهما، واحتمل (هو) أن يكون فصلاً، وأن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه)، ولم يذكر الزمخشريّ، والحوفي، وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل.

وقال أبو البقاء: (هو) فصل، أو بدل، أو تأكيد، فقوله : أو (بدل) وهْمٌ، إذ لو كان بدلاً لطابق في النصب، فكان يكون (إياه) .

---

١) من الآية (١١٧) من سورة (المائدة).
٢) من الآية (١١٦) من سورة الصافات.
٣) من الآية (٣٢) من سورة الأنفال.
٤) من الآية (٨٦) من سورة الزخرف.
٥) البحر المحيط (٨/ ٢٧)
٦) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣)
٧) الآية (٢٠) من سورة المزمل.
٨) البحر المحيط (٨/ ٢٧).
٩) معاني القرآن للزجاج (٥/ ١٩٠)

وقرأ أبو السمال، وابن السميفيع «هو خيرٌ وأعظمُ» برفعهما على الابتداء، أو الخبر.

قال أبو زيد: وهي لغة تميم يرفعون ما بعد الفاصلة، يقولون: كان زيدٌ هو العاقلُ (بالرفع).

قال قيس بن ذريح :[1]

تَحِنُ إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ

وفي رواية (تبكى) مكان (تحن). .

والشاهد فيه (أقدرُ) فقد جاء مرفوعا،لأنّ القافية مرفوعة. . ويروى (أُدرَ) بالنصب [2]

ويقول محي الدين درويش في (إعراب القرآن الكريم):«وجاز أن يكون (هو) فصلاً وإن لم يقع بين معرفتين،لأنه وقع بين معرفة ونكرة، ولكن النكرة يشبه المعرفة لامتناعه من التعريف بأداة التعريف، ووجه امتناعه من التعريف بها : أنّه اسم تفضيل، ولا يجوز دخول (أل) عليه إذا كان معه (من) لفظاً أو تقديراً، و(من) هنا مقدّرة، أي : خيراً مما خلقتم [3]، ومثل قولك : ما ظننتُ أحداً هو خيراً منك (بنصب (خير) ورفعه، قوله تعالى : أنْ تكون أمةٌ هي أربى من أمة » [4]. .

يقول الفرّاء : وموضع (أربى) نصبٌ، وإن شئتَ رفعتَ، كما تقول : ما أظنّ رجلاً يكون هو أفضلَ منك – وأفضلُ منك، بالنصب على العماد، والرفعِ على أن تجعل (هي) اسما. [5]

يقول ابن هشام : وأجاز الفرّاء وهشام ومنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرةً(أي الاسم السابق) نحو : ظننتُ أحداً هو القائم، وكان رجلٌ هو القائمَ، وحملوا عليه «أن تكون أمةٌ هي أربى» فقد رووا (أربى) منصوباً. [6]

يقول ابن هشام : الضمير في قوله تعالى «أن تكون أمة هي أربى من أمة» مبتدأ،لأنّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل. [7]

---

١) البيت من الطويل. . شرح المفصل (٣/ ١١٢) البحر المحيط (٨/ ٣٥٩).
٢) البحر المحيط (٨/ ٢٧).
٣) إعراب القرآن الكريم (١٠/ ٢٧٠).
٤) من الآية (٩٢) من سورة (النحل).
٥) معاني القرآن (٢/ ١١٣).
٦) مغني اللبيب (٢/ ٥٦٨).
٧) مغني اللبيب (٢/ ٥٧٢).

ويقول أبو حيّان:

و(هي أربى) مبتدأ وخبر، وأجاز الكوفيون أن تكون (هي) عماداً، يعنون (فصلاً)، فتكون (أربى) في موضع نصب، وهو لا يجوز عند البصريين لتنكير (أمة)

وفيما قاله نظر. . فقوله " ولا يجوز نصب (أربى) عند البصريين لتنكير (أمة)، وذلك لأنّ شرط البصريين لم ينخرم، وهو : أنّ ما بعد الضمير يجوز أن يكون نعتا لما قبله، والنعت تابعٌ لمنعوته، وشرطها المطابقة، وإن كان بعده نكرة اقتربت من المعرفة (أربى) لكونه اسم تفضيل، إلا أنه مازال نكره ولم يرق للمعرفة. . ألا ترى أنّم جوّزوا في الجملة الواقعة بعد نكرة موصوفة أن تكون في محل نصب (حال) وإن لم ترق بالوصف إلى المعرفة ؟ وذلك كأن تقول : هذه أمةُ حرّة (تدافع) عن كرامتها، فقد جّوزوا في جملة (تدافع) أن تكون في موضع نصب على الحال، وإن كانت واقعة بعد نكرة موصوفة، لا بعد معرفة. .

وعليه فإنّ الضمير فصلٌ، لأنّ ما بعده يجوز أن يكون نعتاَ لما قبله.

ألا ترى أنّهم أعملوا (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، لأنّ بها جاء التنزيل، وإن كان القياسُ الإهمالَ، لأنّها حرف غير مختصّ، وغير المختصّ حقه أن لا يعمل، فلغة تميم – والتي عليها الكوفيون في المسألة – لغة معتبرة عند جميع النحاة.

ويقول محي الدين درويش في إعراب هذه الآية : (أمة) اسم تكون، و(هي أربى) مبتدأ وخبر، والجملة (خبر تكون) وهو ما قال به الكوفيون من أنّ العماد له موضع من الإعراب، واعتبر محله، محل الاسم السابق، و(من أمة) متعلقان بـ (أربى).[1]

الفرق بين التوكيد والفصل: إذا كان التوكيد ضميراً فلا يؤكد إلا مضمر، نحو : قمتَ أنتَ، ورأيتك أنتّ، ومررت بك أنتَ. والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر والمضمر، فإذا قلت : كان زيدٌ هو القائمَ، لم يكن (هو) إلا فصلاً، لوقوعه بعد الظاهر. ولو قلت : كنتَ أنتَ القائمَ، جاز أن تكون (أنت) فصلاً، وتوكيداً، فإذا جعلته توكيداً، فهو باقٍ على اسميته، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله، قال تعالى «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم» بنصب (الرقيب) وليس كذلك إذا جعلته فصلاً لام الابتداء تدخل على الفصل، ولا تدخل على التوكيد، لأنّ اللام تفصل بين المؤكِد والمؤكَد، فتقول إن كان زيدٌ لهو العاقلَ، وإن كنّا لنحن الصالحين، ولا يجوز ذلك في التوكيد. [2]

١) إعراب القرآن (٥/ ٣٥٨).
٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٣)

لكن ضمير الفصل اسم أو حرف ؟

ذهب جمهور البصريين. . إلى أنّ تسميته ضمير مجاز، لمشابهته صورته، وقد اتفقوا على أنّه ملغي (لا محل له) لكنّهم اختلفوا مع ذلك في تسميته اسما أو حرفا. . فقال جمهورهم : هو اسمٌ ألغي. . وقال بعضهم : هو حرفٌ، وذلك لاستنكارهم خلوّ الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً، ولأنّ الغرضَ منه دفع التباس الخبرِ الذي بعده بالوصف، وهذا معنى الحرف، يعني : إفادة المعنى في غيره، ولذا صار حرفاً، وانخلع عليه لباس الاسمية نظير كاف الخطاب، فإنه تجرّد من معنى الاسمية ودخل في معنى الحرف، وهو إفادته في غيره. وهو الراجح عندي.

ذهب الكوفيون. . إلى أنّ له محلاً من الإعراب، ويقولون هو توكيد لما قبله، فإنّ ضمير الرفع قد يؤكد به المنصوب، والمجرور نحو : ضربتُك أنتَ، ومررت بكَ أنتَ [1].

لكن ماذا لو سُبق بظاهر نحو : ظننت زيداً هو العاقلَ ؟ أو صحبته اللام، قال تعالى «إنّ هذا لهو القصصُ الحقُ» وقال تعالى «إنّ هذا لهو البلاءُ المبينُ».

وبعد هذا العرض السريع لأقوال النحويين بصريين وكوفيين، والمهتمين بإعراب القرآن الكريم – إذ هو المعوّل عليه – لدي النحويين، تبيّن لنا أنّ الراجحَ في المسألة هو ما ذهب إليه البصريون من أنّ ضمير الفصل لا موقع له من الإعراب، فإن من يطيل النظر في إعراب القرآن الكريم يجد ذلك واضحاً جليّا، وقد ظهر جلاؤه عند إعراب الزجاج لآية الكريمة «تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ لأجراً» لو كان في غير القرآن لجاز «تجدوه هو خيرٌ وأعظمُ أجراً » لكن النصب أرجح في العربيّة، ولا يجوز في غير القرآن. . ومعناه : أنّ الضمير لا موقع له من الإعراب.

أمّا كون الضمير له موقع من الإعراب – وهو ما قال به الكوفيون – فلا ننكره، فقد قرأ أبو السمال، وابن السميفيع «هو خيرٌ وأعظمُ أجراً» وهي لغة تميم، وهي معتبرة إلا أنها مرجوحة.

وعليه فإن ما قال به البصريون هو الأولى بالإتباع، وهو الراجح عندنا. .

والله أعلم.

١) إعراب القرآن وبيانه (٨/ ٣٢٣).

ثانياً: متفرقات

وفيه خمس مسائل:

١- تقديم خبر (ليس) عليها.

٢- تخفيف كل من (إنّ – أنّ – كأنّ).

٣- عطف الظاهر على الضمير :

أ- العطف على ضمير الرفع.

ب- العطف على ضمير الخفض.

٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً.

٥- التعجب القياسيّ.

المسألة الثامنة (*)

تقديم خبر ليس عليها

توطئة:

هذه الأفعال الناسخة «كان وأخواتها» ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وليست بأفعال مؤثرة بل يخبر بها عمّا مضى، مثل : كان زيد قائما، وعمّا يستقبل مثل : ما زال زيد قائما. ولا يخبر بها أنها وقع فعل على مفعول كسائر الأفعال.

ولمّا كانت هذه أفعال، وجب أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، فلو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون كالفاعل، وأن تنصب الأخر ليكون كالمفعول، ولهذا رفعت الأسماء ونصبت الأخبار .[1]

والدليل على أنها أفعال وجود التصرف فيها واتصال الضمير بها، والذي لا يتصل إلا بالفعل، وكذلك أيضا «ليس» لأنك تقول : «لستُ» كما تقول «ضربتُ».[2]

أمّا عدم دلالتها «ليس» على الحدث كسائر الأفعال، فليس هو بأصل الوضع، ولكنه طاريء عليها، وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها ذلك الطاريء فيمنعها.[3]

والسؤال : لِم جاز تقديم الخبر على هذه الفعال، ولم يجز تقديم الاسم؟

والجواب :هو أن الاسم المرفوع في هذه الأفعال مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول ٬ والمفعول يجوز تقدمه على الفعل والفاعل، أما الفاعل فلا يجوز تقدمه على الفعل حتى لا تلتبس الاسمية بالفعلية (المبتدأ بالفاعل)

ألا ترى أنه يجوز في قولك : ضرب زيد عمرا أن تقول : عمرا ضرب زيد، وعليه فامتنع تقديم الاسم على الفعل تشبيها له بالفاعل، وجاز تقديم الخبر على الفعل الناسخ تشبيها له بالمفعول.

١) (*) الإنصاف (مسألة ١٨ الجزء الأول)
١ – علل النحو «٣٤٥»
٢) المرجع السابق.
٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٣

ألا ترى أنه يجوز في «كان الجو صحوا» أن تقول : صحوا كان الجو، وهذا كله مع الفعل المتصرف المثبت.

أما «ليس» غير المتصرف، المشبه بالحرف في النفي فهل يجوز تقديم الخبر عليه ؟

في هذا الأمر خلاف.

أولا : ذهب الكوفيون ووافقهم من البصريين «المبرد»[١] والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني، وأكثر المتأخرين، ومنهم ابن مالك إلى المنع [٢]

واختاره ابن الأنباري حيث قال : «الاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون [٣]

ثانيا : ذهب قدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين، وابن عصفور [٤] وأبو علي الفارسي إلى الجواز.

ثالثا : مذهب الإمام «سيبويه» :

قال ابن عقيل : «واختلف النقل عن «سيبويه»، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم

المنع [٥]. . . . . وقال الوراق:

«**واعلم أن سيبويه** قد نص على جواز تقديم خبر «ليس» في مسألة، وإن كان فيها معنى النفي، ووجه جوازه أن «ليس» فعل في نفسها وإنما منعت التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها.

ثم ذكر عبارة الإمام في الكتاب (١/ ٦١) [٦] «وهذا باب ما أجري مجرى «ليس» في بعض المواضع بلغة الحجاز ثم يصير إليه «ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر، ولم يكن ملتبسا لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدما مثله مؤخرا، وذلك قولك: «ما كان زيد ذاهبا ولا قائما عمرو». [٧] ولا أرى في كتاب سيبويه ما يجيز تقدم خبر ليس عليها.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) «١ / ١٦.
٢) همع الهوامع ٢ / ٨٨
٣) أسرار العربية (١١٧)
٤) همع الهوامع ٢ / ٨٩
٥) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨
٦) المرجع السابق ١ / ٢٧٨
٧) علل النحو (٣٥٥)

أدلة الكوفيين ومن وافقهم على منع تقدم خبر ليس عليها

استدل الكوفيون ومن وافقهم بجملة من الأدلة نوجزها فيما يلي:

الأول : أنها فعل لا يتصرف فلا يجري مجرى المتصرف. . . . ألا ترى أنك تقول :

- كان – قال تعالى : «وكان الله غفورا رحيما»
- يكون – قال تعالى : «ويكون الرسول عليهم شهيدا»
- كن – قال تعالى : «قل كونوا حجارة أو حديدا»
- كائن – قال الشاعر

وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا [1]

كما تقول: «ضرب – يضرب – اضرب – ضارب – مضروب» ولا يكون ذلك في «ليس».

الثاني : أنها في معنى «ما» لأن «ليس» تنفي الحال كما أن «ما» تنفي الحال كذلك ولا يتقدم معمول «ما» عليها فكذلك «ليس»، وذلك أنه لما دخلها معنى النفي ضارعت «ما» التي للنفي، وحتى إن بعض العرب يجري «ليس» مجرى «ما» فلما دخلها شبه الحرف، والحروف لا تتصرف لم تتصرف هي أيضا، وألزمت وجها واحدا. [2]

قال ابن هشام : «(ليس) كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو : ليس خلق الله مثله. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا، وعليه فقد زعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في «الحلبيات» وابن شقير وجماعة [3]، فالفعل لا يلي الفعل».

قال الأعشى:

له ناقلا ت ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا [4]

---

١) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل (١/ ٢٥٠)
٢) أسرار العربية (١. .)
٣) مغني اللبيب ١ / ٣٢٣
٤) البيت من الطويل

قال ابن هشام : وهي فعل لا يتصرف بدليل : «لست، ولستما، ولستم، ولستن، وليسا، وليسوا، وليست، ولسن» وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر. [١]

الثالث : من النحويين من يغلب عليها الحرفية، واحتجوا بما حكي عن بعض العرب **أنه قال** : «ليس الطيب إلا المسك» برفع الطيب والمسك جميعا، فإن بني تميم يرفعون حملا على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي أي «نفي الخبر بإلا» كما حمل الحجازيون «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء الشروط. [٢]

حكي ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال له «يا أبا عمرو. ما شيء بلغني عنك ؟ ثم ذكر له المثال «ليس الطيب إلا المسك». فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي وخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي مهدي (رجل من أهل الحجاز) فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى (المنتجع) من التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما، وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا «اليزيدي وخلف» أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. [٣]

وعند السيوطي «فأخرج عيس خاتمه من إصبعه ورمى به إلى عمرو وقال : هو لك بهذا فقت الناس [٤]

وخرّج أبو علي الفارسي القول السابق عدة تخريجات منها :

١ – أن في «ليس» ضمير الشأن.

٢ – أن الطيب اسمها والخبر محذوف والمسك بدل

٣ – أن الطيب اسمها، والمسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف جنس «فهو نكرة معنى»

أي : ليس طيب غير المسك طيبا

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها والمسك «مبتدأ حذف خبره»، والجملة خبر ليس، والتقدير : ليس الطيب إلا المسك أفخره، وما تقدم من نقل

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٣
٢) الإنصاف (٨٢) - ١ / ١٦١
٣) مغني اللبيب ١ / ٣٢٤
٤) همع الهوامع ٢ / ٨.

أبي عمرو أن ذلك لغة تميم، يرد هذه التأويلات، [1] وضعف بأن الإهمال – إذا ثبت – لغة فلا يمكن التأويل [2].

الرابع : لو كان «ليس» فعل للزم نون الوقاية، فقد حكي أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك. فقال : عليه رجلا «ليسي» فأتي بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لأتي به كسائر الأفعال [3] ولا يلزم ذلك لسببين:

الأول : ربما الذي سهّل هذا أن «ليس» فعل جامد لا يتصرف، فأشبه الاسم كغلام، فأنت إذا وصلت ياء المتكلم به قلت «غلامي» من غير نون الوقاية فعومل الجامد معاملة الاسم لتشابههما.

الثاني : ربما أن «ليس» بمنزلة «غير» في المعنى ولما كانت نون الوقاية لا تتصل «بغير» إذا وصلت بياء المتكلم، عامل «ليس» التي بمعناها معاملتها لاشتراكهما في المعنى [4] ..... والثاني عندي أولى.

والعبارة عند ابن هشام بإثبات نون الوقاية قال : «وقال بعضهم : عليه رجلا ليسني» أي ليلزم رجلا غيري. [5]

الخامس : أن الغالب عليه الحرفية لا الفعلية، وقد حكي سيبويه في كتابه : أن بعضهم يجعل «ليس» بمنزلة «ما» في اللغة التي لا يعملون فيها «ما» فلا يعملون فيها ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون : ليس زيد منطلق. [6]

السادس : أن العرب استعملت «ليس» حرف عطف في الإيجاب مثل «لا».

قال ابن هشام : أن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله :

أين المعـــز والإله الطالـــــب والأشرم المغلوب ليس الغالب [7]

وخرّج على أن الغالب اسمها والخبر محذوف.

---

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٥
٢) همع الهوامع ٢ / ٨١
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦١
٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٩٠١
٥) أوضح المسالك ١ / ٨٠١
٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦١
٧) البيت من الرجز : مغني البيب (٣٢٥)

قال ابن مالك : وهو في الأصل عائد على الأشرم، أي ليسه الغالب. كما تقول : الصديق كانه زيد، ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه، أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه، وفيه نظر. [١]

ثم قالوا : على كل حال فهذه الأشياء، وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على اتصالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، فإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها موغلة في شبه الحرف، فينبغي ألا يجوز تقديم خبرها عليها، لأن الخبر مجحود «منفي» فلا يتقدم على الفعل الذي جحده «نفاه». [٢]

أما البصريون فاستدلوا على جواز تقديم خبر «ليس» عليها بقوله تعالى : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم» [٣] ووجه دليل هذه الآية، أنه قدّم معمول خبر ليس عليها.

فإن قوله «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفا، وقد تقدم على «ليس» ولو لم يجز تقدم خبر «ليس» عليها لما جاز تقدم معمول خبرها عليها، وذلك أن المعمول جزء من الخبر، ولأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل. هكذا زعموا.

ولا يلزم ذلك، فإن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص.

والاعتراض وارد على استدلال البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : هناك مواضع أجازوا فيها تقدم المعمول ولم يجيزوا فيها تقدم العامل منها.

١ – إذا كان خبر المبتدأ فعلا فلم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في «ضرب» ضمير مستتر وجملته «خبر مقدم» ولكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو : زيد ضرب عمرا، فيقولون عمرا زيد ضرب. [٤]

٢ – خبر «إن» إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا لم يجيزوا تقديمه على الاسم فلا يقولون : إن جالس زيدا، وأجازوا تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا، فأجازوا : «إن عندك زيدا جالس، وإن فيك زيدا راغب».

---

١) مغني اللبيب ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٨) ١ / ١٦٢
٣) من الآية ١١ من سورة هود
٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٢٤٥

٣ – الفعل المنفي «بلم أو لن» نحو : لم أضرب، ولن أضرب، لم يجيزوا تقديمه على النفي وأجازوا تقديم معموله فقالوا : زيدا لم أضرب، وزيدا لن أضرب.

٤ – الفعل الواقع بعد «إما» الشرطية لم يجيزوا إيلاؤه «إما» وأجازوا إيلاء معموله لها **قال تعالى** : «وأما اليتيم فلا تقهر» فقد فصل بين «أما» والفاء بالاسم المنصوب بالجواب «معمول الفعل».

الثاني : قال ابن هشام : «واحتج المجيزون بنحو قوله تعالى : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم»، وأجيب بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه [١]، أي أنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها، وذلك كالظرف في الآية الكريمة، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال أن تقدمه مؤذن بتقدم العامل فيه.

الثالث : أن الآية الكريمة تحمل وجوها أخرى من الإعراب ومتى احتملت الآية تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلا، ومن الوجوه المحتملة أن يكون «يوم يأتيهم» مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع، وإنما بني لأنه أضيف إلى جملة «يأتيهم» واسم ليس ضمير مستتر فيه ومصروفا خبر ليس وجملة «ليس» ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «يوم يأتيهم» [٢].

أما إنها فعل والأفعال تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة على السواء فهذا مما لا خلاف فيه، وإنما هو دليل على جواز إعمالها لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقدم معمولها لأن تقدم المعمول على الفعل يقتضي تصرفه في نفسه «وليس» فعل غير متصرف فلا يجوز تقدم معموله عليه.

ألا ترى أن التقدم والتأخر خلاف الأصل مع المتصرف، فكيف مع غير المتصرف ؟ أما قياس «ليس» على «ما» فلاتفاقهما في المعنى فكلاهما لنفي الحال عند الإطلاق وعليه عملت «ما» عمل «ليس» عند الحجازيين نعم تخالف «ليس» «ما» في أنه يجوز توسط خبرها فتقول: «ليس قائما زيد».

قال السموءل :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول [٣]

١) أوضح المسالك ١ / ٢٤٥
٢) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٢٤٦
٣) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل (١/ ٢٥٣)- الهمع (١/ ٨٧)- قطر الندى (١٤٢)

ولا يجوز توسط خبر «ما» فلا تقول : ما قائما زيد، فليس معناه أن يجوز تقدم معمولها عليها، وذلك لأن «ليس» أخذت شيئا من «كان» لأنها فعل مثلها وشيئا من «ما» لأنها تنفي الحال مثلها، (وكان) يجوز تقديم خبرها عليها و» ما «لا يجوز تقديم خبرها عليها فكانت في منزلة بين المنزلتين، فأخذت من كل شبها، فجاز تقديم خبرها على اسمها (توسطه) لأنها أقوى من «ما» لأنها فعل و «ما» حرف، ولم يجز تقدم خبرها عليها لأنها أضعف من «كان» لأنها لا تتصرف و «كان» تتصرف . .

وبهذا يسقط استدلال البصريين على جواز تقدم خبر «ليس» عليها ولا مناص من قبول ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، لأن الواقع اللغوي والقياس يؤيدانه.

والله أعلم

المسألة التاسعة (*)

هل تعمل (إنّ – أنّ – كأنّ) النصب في الاسم إذا خففن ؟

أولا: تخفيف «إنّ» المكسورة الهمزة

توطئة :

علمت في المسألة السابقة أنّ «إنّ» المشددة تعمل النصب في الاسم ولا عمل لها في الخبر – عند الكوفيين – بل هو باق على الرفع الذي كان عليه قبل دخولها، وعلمت أيضا أنها تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر عند البصريين فهي عاملة عندهم في الجزأين.

ولكن إذا خففت «إنّ» وأصبحت «إن» بسكون النون هل يبقى لها العمل في الاسم! ؟

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنّ «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم.

وحجتهم في ذلك ما يلي :

١ – أنّ «إنّ» المشددة إنما عملت النصب في الاسم لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنّ الفعل الماضي كذلك، وكما أنها مبنية على الفتح، والفعل الماضي كذلك يبنى على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها.[١]

ولا وجه لما أجاب به ابن الأنبا ري في الإنصاف من أنها إذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، ألا ترى أنك تقول : عِ الكلام، وشِ الثوب، و ل الأمر، وما أشبه ذلك، ولا يبطل عمله فكذلك هاهنا [٢]

فقياس ابن الأنبا ري هنا **قياس خاطيء**، وذلك لأن حذف بعض حروف الفعل فلعلّة

١) (*) الإنصاف – م «٢٤» (١ / ١٩٥)

١ – الإنصاف (١ / ١٩٥)

٢) الإنصاف – م «٢٤» (١ / ٢٠٨) ٢ – من الآية «٢٧» من سورة الفتح ٣ – الإنصاف – ٢٤ (١ / ٢٠٨)

صرفية، ومعروف أن المحذوف لعلة كالثابت.

فما مثّل به ابن الأنبا ري من فعل حذف بعض حروفه هو «اللفيف المفروق» ومعلوم أنه يعامل معاملة «المثال والناقص» معا.

فمثلا الفعل «وعى» مضارعه «يعي» فحذف أول المثال لكسر ما بعده في المضارع، ومعلوم أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فإذا جزمنا الفعل قلنا «لم يع» فهنا لم يقو الفعل على تحمل الساكنين فحذف آخرة، وإذا أتينا بالأمر منه قلنا «ع» فلم يبق من الفعل إلا عينه، فأنت ترى أن ما اعتراه من حذف فلعلّة، والمحذوف لعلة كالثابت، ألا ترى أنك تقول – عند إعراب الفعل «تدخلن»: في قوله تعالى: «لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين» (٢) تدخلن: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال، و«واو الجماعة» المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «فاعل» وبه يسقط استدلال ابن الأنباري.

٢ – **أنّ** «إنّ» المشددة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال فهي غير مختصة، وغير المختص لا يعمل .

ولتوضيح مذهب الكوفيين في هذا الشرط أقول:

نقل ابن مالك عن الكوفيين أنّ «إنّ» الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية من ناسخ وغيره هي «إن» النافية بمعنى «ما» واللام في الخبر بمعنى «إلا» [١].

أمّا الكسائي رأس المدرسة وإمام المذهب فقال : «إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، وهو ما قال به البصريون، وإن دخلت على الأفعال كانت «إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» [٢] ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود «قال إن لبثتم لقليلا) [٣]، حكاها الأخفش في معانيه، فإن نافية أي «ما لبثتم إلا قليلا».[٤]

وقول امرأة من العرب : «والذي يحلف به : إن جاء لخاطبا» [٥] أي: ما جاء إلا خاطبا، **واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقول القائل :** [٦]

---

١) التسهيل (٦٥)
٢) مع الهوامع ١/ ١٤٢
٣) من الآية (١١٤) من سورة المؤمنون
٤) البحر المحيط (٦ / ٣٩١)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٨)
٦) البيت من البسيط – مغني اللبيب – (/ ٢٥٩)

أمسى أبان ذليلا بعد عــزته وما أبــان لمن أعــلاج سودان

والشاهد فيه (وما أبان لمن أعلاج سودان) أي وما أبان إلا من أعلاج سودان.

أما الفراء فقال : «إن» بمنزلة «قد» إلا أن قد تختص بالأفعال و «إن» تدخل على الأسماء والأفعال [١].

مذهب البصريين:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ «إنّ» المشددة إذا خففت فالكثير والغالب في لسان العرب إهمالها – وهو ما قال به الكوفيون وما بعدها مبتدأ وخبر، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية [٢] فتقول : إن زيداً لقائمُ.

قال تعالى : «وإن كل لما جميع لدينا محضرون»[٣] في قراءة من خفف «لما» وهي قراءة «نافع وابن كثير والكسائي).[٤] فـ «إن» مخففة من الثقيلة مهملة و «كل» مبتدأ و (لما) اللام فارقة و «ما» زائدة و «جميع» خبر لمبتدأ و «لدينا» ظرف متعلق بمحضرون الآتي و«محضرون» نعت، وجمع على المعنى.

وعند الكوفيين (إن) نافية واللام بمعنى «إلا» و«ما» زائدة [٥] وفي إعراب الآية الكريمة سؤال أورده **الزمخشري** فقال : كيف أخبر عن «كل» بـ «جميع» مع أن **الفارسي** نص على أنه لا يجوز واستشكوا قوله تعالى(وإن كانتا اثنتين) [٦] لأنه أخبر عن ضمير الاثنتين في «كانتا» فلا فائدة فيه.

وأجاب الفخر الرازي عنه بجواب حسن وهو :

أنه إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة تقييد صحّ أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك: الرجل رجل صالح [٧] فكذلك : كل جميع محضرون، أمّا الإعمال فهو جائز على قلة استصحابا للأصل [٨] وإليه يشير قول الناظم:

وخففت إن قل العمل. . . . . .

١) همع الهوامع (١ / ١٤٢)
٢) شرح ابن عقيل (بتصرف) (١ / ٣٤٦)
٣) من الآية (٣٢) من سورة «يس»
٤) الإتحاف (٣٤٦) والنشر (٢ / ٢٩١)
٥) البحر المحيط (٧ / ٣١٩)
٦) من الآية (١٧٦) من سورة النساء
٧) إعراب القرآن الكريم – محي الدين درويش (٦ / ٣٢٤)
٨) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤٦)

حكي الإعمال سيبويه والأخفش [1] فتقول : إن زيدا قائم، ولا تلتزم حينئذ اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر.

ومن الإعمال قوله تعالى : «وإن كلاّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم» [2] بتخفيف «إن» قراءة «الحرميان وأبوبكر» [3] «والحرميان» نافع وابن كثير، و «لما» مخففة أيضا قرأها الكسائي وأبو عمرو [4] فـ«إن» مخففة من الثقيلة عاملة، و «كلا» اسمها و«اللام» في لما لام الابتداء، – أو فارقة – على ما سيأتي و «ما» موصولة خبر «إن» و «ليوفينهم» جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة «ما» **والتقدير** : وإن كلا للذين والله ليوفينهم، و «ربك» فاعل ومضاف إليه و«أعمالهم» مفعول به ثان ومضاف إليه، وفي الآية أوجه إعرابية أخرى.

أما الإهمال فهو الأكثر في لسان العرب فتقول : إن زيد لقائم برفع «زيد» على الابتداء، وفي هذه الحالة تلزمها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية [5] وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

. . . . . **وتلزم اللام إذا ما تهمل**

ففي المثال: إن زيد لقائم بتخفيف «إن» ورفع «زيد» فلولا اللام لتوهم «إن» النافية، **وأنّ المعنى** : ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم [6]، وهذه اللام قد تغني عنها قرينة «لفظية» بأن يكون الخبر منفيا مثل : إن زيد لن يقوم، فيجب حينئذ ترك اللام، وذلك لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه، أو قرينة «معنوية» : كأن يكون الكلام للإثبات والمدح، ومنه قول الطرماح (الحكيم بن الحكيم)[7] :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مـــالك كانت كـــرام المعـــادن

والتقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى في الإثبات، **وهو ما أشار إليه الناظم بقوله :**

وربما استغنى عنها إن بدا مـــا ناطـــق أراده معتمـــدا

ولكن اللام الداخلة في الخبر لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق؟

---

١) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٦)
٢) من الآية (١١١) من سورة هود
٣) البحر المحيط (٥ / ٢٦٦)
٤) المرجع السابق (٥ / ٢٦٦)
٥) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٦)
٦) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٦)
٧) لبيت من الطويل. التصريح (١ / ٣٢٧) وابن عقيل (١ / ٣٤٧) وأوضح المسالك (٣٦٧)

خـــلافُ :

ذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر من الأندلسيين. [١]

– **ذهب أبو علي الفارسي،** وابن جني وابن أبي العافية، وابن الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا علي ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ وخبر، لكنها دخلت على المفعول به [٢] في قول عاتكة بنت زيد القرشية العدوية – بنت عم عمر بن الخطاب – أميرالمؤمنين ترثي زوجها الزبير بن العوام – رضي الله عنه – وتدعو على قاتله **عمرو بن جرموز** [٣]:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمد

والشاهد هنا (لمسلما) حيث دخلت لام الابتداء على المفعول به فدلّ ذلك على أنها ليست لام الابتداء، وإنما هي لام أخرى اجتلبت للفرق، والحق ما رآه الكسائي وجمهور البصريين من أنها إذا خففت أهملت وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا خففت وأهملت فالأكثر في لسان العرب أن يليها الفعل الناسخ، وربما وليها غيره على قلة.

وشرط الناسخ :

– أن يكون غير ناف فيخرج بذلك «ليس».

– وأن يكون غير منفي فيخرج بذلك ما كان النفي شرطا في عمله وهو «زال» وأخواتها.

– أن يكون غير صلة، فيخرج بذلك «دام» [٤].

ولا فرق بين أن يكون الناسخ ماضيا أو مضارعا، إلا أن الأكثر في لسان العرب كونه ماضيا قال تعالى : «وإن كانت لكبيرة» [٥] **وقال تعالى** : «وإن كدت لتردين» [٦] وقال

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٢)
٢) عدة السالك (١ / ٣٦٣، ٣٦٤)
٣) البيت من الكامل – الإنصاف (٢ / ٦٤١) وأوضح المسالك (١ / ٣٦٨) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠) ومغني اللبيب (١ / ٢٢)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٧)
٥) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة
٦) من الآية (٥٦) من سورة الصافات

تعالى: «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» [1]، والكثير كونه مضارعا، قال تعالى: «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك» [2] وقوله تعالى: «وإن نظنك لمن الكاذبين» [3] وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمول الناسخ (خبر كان – كاد) والمفعول الثاني لـ «ظن وأخواتها».

ولكن لم كان الأكثر عند إهمالها أن يليها الناسخ ؟

وللإجابة نقول:

إنها كانت في الأصل مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت زال هذا الاختصاص، وكان الناسخ أولى لئلا تفارق محلها بالكلية [4] ألا ترى أنها عند دخولها على الناسخ، والناسخ مختص بالدخول على الأسماء، فلم تبعد عن أصل مدخولها.

وأمّا دخول اللام في الجزء الثاني من معمول الناسخ، فكما تدخل على خبرها، ألا ترى أنك إذا قلت : إن كان زيد لقائما، فمعناه : إن زيد لقائم.

وأما كون الماضي لأكثر من المضارع فلأن «إن» المشددة شبّهت به لفظا ومعنى، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها [5]، ومن النادر– عند البصريين – أن يليها فعل غير ناسخ كقول عاتكة السابق:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما .....

والشاهد هنا «قتلت» فخففت «إنّ» وأهملت ووليها فعل غير ناسخ وهو نادر وهذا مما لا يقاس عليه خلافا للأخفش فإنه أجاز : إن قام لأنا – وإن قعد لزيد.

والأندر منه كون الفعل مضارعا غير ناسخ إذ لا مشابهة بينهما، كقولهم: «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه» [6] ولا يقاس عليه اتفاقا.

وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

والفعل إن لم يكن ناسخا فلا تلفـــه غـــالبا بـــإن ذي مـوصلا

---

١) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف
٢) من الآية (٥١) من سورة القلم
٣) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء
٤) أوضح المسالك (١ / ١٦٩) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٩)
٦) انظر هذا القول في أوضح المسالك (١ / ٣٦٩) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠)

وبعد هذا العرض تبين أن الإهمال مع «إن» المخففة أكثر من الإعمال وهو ما قال به **الكوفيون** ومعظم البصريين فلم يحك الإعمال إلا عن سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فالخلاف البين هنا ليس في إهمالها إذا خففت، وإنما هو زوال المسمى بالكلية، فالكوفيون يعتبرونها نافية واللام في الخبر بمثابة «إلا» والبصريون يبقونها على مسماها، واللام للابتداء أو فارقة على ما بيّنا

والله أعلم

ثانيا: تخفيف (أنّ) المفتوحة الهمزة

لم يذكر **ابن الأنباري** في الإنصاف – وهو ممن عنوا بالخلاف – شيئا في الخلاف بين النحويين «البصريين والكوفيين» في تخفيف «أنّ» المفتوحة الهمزة، أعاملة هي أم مهملة ؟ وإن كل ما ذكره في تخفيف «إنّ» المكسورة الهمزة، فلعله اعتمد على أن المفتوحة فرع المكسورة، وهو ما قال به إمامهم سيبويه.

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ «أن» المفتوحة إذا خففت فلا تعمل عند الكوفيين لا في ظاهر ولا ضمير أمر محذوف ولا غيره[1]، **وعن الفراء قال:** لم تسمع العرب تخفيف «أنّ» وتعمل إلا مع المكنى نحو:

فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق[2]

أما مع الظاهر فلا.

وأضاف أبو حيان أن سيبويه أجاز أن تلغى لفظا وتقديرا كما ألغيت «إنّ» المكسورة إذا خففت، وتكون حرفا مصدريا لا تعمل شيئا، وذلك لزوال الاختصاص[3] وليس بشيء.

مذهب البصريين :

ذهب جمهور **البصريين** إلى أنه يبقى عملها وجوبا لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة [4] ويجب في اسمها أن يكون مضمرا سواء أكان للشأن – كما قال به ابن الحاجب – أم لا وهو ما قال به جمهور البصريين، وهو الصحيح.

قال سيبويه في قوله تعالى : «وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا»[5] «أنك قد صدقت الرؤيا» وهو مخالف لما قاله أبو حيان.

١) ارتشاف الضرب ٦ / ١٢٧٥

٢) البيت من الطويل – ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥) – الإنصاف (١ / ٢٠٥) – شرح ابن عقيل (١ / ٣٥١) – مغني اللبيب (١ / ٣٩)

٣) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٦)

٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٠)

٥) من الآية «٣٧» من سورة الصافات

قال الخليل : أرسل إليه أن ما أنت ذا، أي : أنك ما أنت ذا [١] ولا يظهر اسمها إلا اضطرارا كقول جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي أخاها عمرا الملقب «ذا الكلب» [٢] :

لقد علـــم الصبية والمرملــون إذا اغـبر أفــق وهبت شمالا

وخلت عن أولادها المرضعـات ولم تـــــر عين لمزن بــلالا

بأنْك الــربيع وغيــث مريـــع وقـدما هناك تكون الثمـالا

ويروى صدر الأول : لقد علم الضيف والمرملون ويروى صدر الثالث بأنك ربيع «نكرة» ويروى عجزه «وأنك» مكان «قدما».

والشاهد في البيت الثالث (بأنك الربيع – وأنك تكون الثمالا) حيث خففت «أنّ» المفتوحة الهمزة وأعملها في الاسم والخبر واسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور وخبرها في الأول مفرد «الربيع» **وفي الثاني** جملة فعلية «تكون الثمالا» وهو عندهم شاذ أو ضرورة.

أمّا الفراء فقد قصرها في المكنى «الضمير» على السماع فهو عنده سماعي، والذي في شعر الهذليين في رواية هذا البيت:

بأنْك كنت الربيع المريع وكنت لمن يعتفيك الثمالا

بتشديد «أنّ» والكاف ضمير متصل في محل نصب «اسمها» وجملة «كنت الربيع» في محل رفع خبرها، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت [٣]، ومن المعلوم أنّ البيت إذا تعددت رواياته سقط الاستدلال به.

والكثير والمستعمل في اسمها أن يكون محذوفا، لتكون عاملة كلا عاملة أي : عند إعمالها مثله عند إهمالها، وذلك بسبب زوال بعض أوجه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف [٤]، ويشترط في خبرها أن يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه، محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم [٥].

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥)

٢) الأبيات من المتقارب ٠ وهي رواية ابن الأنباري في الإنصاف (١ / ٢٠٦) والبيت الثالث فقط في ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥) – مغني اللبيب (١ / ٣٩) – أوضح المسالك (١ / ٣٧٠) التصريح (١ / ٣٣٠)

٣) عدة السالك (١ / ٣٧٠)

٤) الانتصاف من الإنصاف (١ / ٣٠٧)

٥) التصريح (١ / ٣٣١)

ثم إن الجملة قسمان :

١ – **اسمية** : وهي لا تحتاج إلى فاصل لأنه جيء بها بعد اسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة، قال تعالى : «وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين «[١] وقول الأعشى «ميمون» [٢]:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كــل من يحفى وينتعل

والشاهد فيه «أن هالك كل من يحفى وينتعل» حيث خفف «أن» المفتوحة الهمزة، وأتى بعدها باسمين مرفوعين، خبر مقدم «هالك» ومبتدأ مؤخر «كل من يحفى وينتعل» والمجموع في محل رفع خبر «أن» المخففة، واسمها ضمير مستتر، وتقدير الكلام : أنه «أي الحال والشأن» كل من يحفى وينتعل هالك فجاء الخبر جملة اسمية غير مفصولة في الآية والبيت، لأنها لا تلتبس بالمصدرية.

ومنه قول الآخر [٣] :

أكاسره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

والشاهد فيه «أن كلانا حريص» حيث خففت «أن» المؤكدة وأتى بعدها باسمين مرفوعين (كلانا – حريص) مبتدأ وخبر والمجموع في محل رفع خبر «أن» المخففة واسمها ضمير مستتر والتقدير : أنه كلانا حريص، فالخبر كما ترى جملة اسمية لا تحتاج إلى فاصل.

– **فعلية وهي قسمان:**

أ – **فعلها جامد** وهذه أيضا لا يحتاج إلى فاصل، لأن الفعل الجامد كالاسم، والاسم غير محتاج إلى فصل، فكذلك ما أشبهه [٤] ومنه قوله تعالى : «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» [٥] وقوله تعالى : «وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم» [٦].

ب – **فعلها متصرف** : إمّا أن يكون دعاء أو لا.

---

١) من الآية «١٠» من سورة يونس

٢) البيت من البسيط «الإنصاف» (١ / ١٩٩) والمعنى : هؤلاء الفتية علموا أنّ الموت لا يفرق بين غني وفقير، فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون إليها

٣) البيت من الوافر، وبلا نسبة في الإنصاف (١ / ٢٠١)

٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣١)

٥) من الآية " ٣٩ " من سورة النجم

٦) من الآية «١٨٥» من سورة الأعراف

١ – **فإن كان دعاء** لم يحتج إلى فاصل، وذلك لأن الدعاء يشبه الجامد في عدم التصرف، قاله الشاطبي. [١]

والدعاء إما بخير كقوله تعالى: «أن بورك من في النار ومن حولها». [٢]

وإما بشر كقوله تعالى : «والخامسة أن غضب الله عليها» [٣] في قراءة من قرأ بتخفيف «أن»، و «غضب» بصيغة الماضي، وهي قراء «نافع» [٤].

– ٢ فإن كان الفعل متصرفا **غير دعاء** وجب الفصل عند بعض البصريين كابن هشام، وحسن عند البعض الآخر كابن مالك، والصحيح الأول.

السؤال : ما الذي دعا النحويين إلى التزام الفصل بين «أن» المخففة من الثقيلة، وبين خبرها المتصرف غير الدعاء!

أمران:

الأول: أن يكون ذلك الفصل عوضا عما فقدته، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها (وليس بشيء) وإلا التزام التعويض مع الاسمية والفعلية ذات الجامد والدعاء.

الثاني : مخافة الالتباس «بأن» المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بـ «إن» النافية، ولما كانت المصدرية لا تدخل على الاسمية ولا على الجامد والدعاء لم يحتاجوا لفاصل مع هذه الثلاثة لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه [٥].

واعلم أن الفعل المتصرف غير الدعاء إما مثبت أو منفي وكل منهما إما ماضي أو مضارع،

فالمثبت الماضي فاصله «قد» قال تعالى «ونعلم أن قد صدقتنا» [٦] وقول أبي صخر الهذلي:

فتعلمي أنْ قد كلفت بكم ثم افعلي ما شئت من علم [٧]

---

١) التصريح (١ / ٣٣١)
٢) من الآية «٨» من سورة النمل
٣) من الآية «٩ «من سورة النور
٤) الإتحاف (٣٢٢) والنشر (٢ / ٣٣٠)
٥) عدة السالك (١ / ٣٧٢)
٦) من الآية (١١٣) من سورة المائدة
٧) البيت من الكامل – الإنصاف (١ / ٢٠٥)

والشاهد فيه (أنْ قد كلفت بكم) حيث خففت «أن» المؤكدة واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة فعلية فعلها فعل متصرف غير دعاء وهو ماض قد فصل بين «أن» وجملة الخبر ب «قد» والتقدير : أنّه قد كلفت بكم.

والمثبت المضارع فاصله حرف التنفيس وهو السين نحو قوله تعالى : «علم أن سيكون منكم مرضى»، [١] أو سوف ومنه قول الشاعر : [٢]

واعلم فعلم المـرء ينفعـه أنْ سـوف يأتي كـل ما قـدرا

والشاهد فيه (أن سوف يأتي) حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس وهو «سوف» **ومثله قول:** قيس بن رقاعة : [٣]

فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا أنْ سوف تلقون خزيا ظاهـر العار

والشاهد فيه (أن سوف تلقون) حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة، وأتى بخبرها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس «سوف».

أما الماضي المنفي ففاصلة «لا» فقط قال تعالى : «وحسبوا أن لا تكون فتنة» [٤] في قراءة من ضم نون «تكون» وهي قراءة **أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش** [٥].

وأما المضارع المنفي ففاصله «لن» قال تعالى : «أيحسب أن لن يقدر عليه أحد». [٦]

و «لا» قال تعالى : «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) [٧] أما «لو» فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي نحو قوله تعالى : «وأنْ لو استقاموا على الطريقة» [٨] وعلى المضارع نحو قوله تعالى : «وأنْ لو نشاء أصبناهم» [٩] وقليل من النحويين من عدّ «لو» من الفواصل.

---

١) من الآية «٢٠» من سورة المزمل
٢) البيت من الكامل، وبلا نسبه في شرح ابن عقيل (١ / ٣٥٤)
٣) البيت من البسيط في عدة السالك (١ / ٣٧٣)
٤) من الآية» ٧١» من سورة المائدة
٥) الإتحاف (٢٠٢)
٦) الآية «٥» من سورة البلد
٧) من الآية (٦٩) من سورة طه
٨) من الآية «١٦» من سورة الجن
٩) من الآية «١٠٠» من سورة الأعراف

هذا وقد ورد من لسان العرب تخفيف «أن» وبعدها فعل متصرف غير دعاء، غير مفصول في **قول الشاعر** [1] :

علموا أنْ يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والشاهد فيه «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير مستتر، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» مع أن الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر وهو نادر، قال ابن هشام «ويندر تركه» أي الفاصل، وأورد البيت [2].

ولا حاجة لما ذهب إليه ابن الأنباري والفراء من أنّ «أن» في البيت هي المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في **قول الشاعر** : [3]

أنْ تقرآن علي أسماء ويحكما مني السلام أن لا تبلغا أحدا

وذلك أن الشاعر قال: (قبل أن يسألوا) فنصب الفعل بحذف النون فدل علي أن لغة هذا القائل النصب بـ «أن» المصدرية فيكون هذا قرينة على أنّ «أن» الأولى مخففة من الثقيلة فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد [4]، وكما لم تنصبه في قوله تعالى : «لمن أراد أن يتم الرضاعة» [5] برفع الفعل بعدها في قراءة **(ابن محيصن)** [6]، وإلى تخفيف «أن» وما يشترط في الخبر **يقول الناظم** :

وإن تخفف أنّ فاسمها استكـــن والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعـــــا ولم يكن تصريفه ممتنعـــــا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

والحق أن تخفيف «أن» المفتوحة وبقاء عملها إنما هو لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الاسمية، ولأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة.

١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١ / ٣٥٥) وأوضح المسالك (١ / ١٧٣) والتصريح (١ / ٣٣٢) وهمع الهوامع (١ / ١٤٣)
٢) أوضح المسالك (١ / ٣٧٣)
٣) البيت من البسيط ٠ بلا نسبة في منحة الجليل (١ / ٣٥٦) وعدة السالك (١ / ٣٣٤) ومغني اللبيب (١ / ٣٨٩)
٤) منحة الجليل (١ / ٣٥٦)
٥) من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة
٦) مغني اللبيب (١ / ٣٨)

ولم يتناول المسألة من الكوفيين سوى **الفراء**، وقد علمنا مذهبه، حيث قصر عملها على السماع، حين يكون اسمها ضميرا ظاهرا وفيما سواه فلا عمل لها،وما ذهب إليه البصريون من وجوب الإعمال هو الأولى بالاتباع لوروده في صحيح أشعار العرب ناهيك عن وروده في القرآن الكريم إذ من المحال دخول الحرف على الحرف عند الفصل ب «قد – نفي – تنفيس – لو».

والله أعلم

ثالثا : تخفيف كأنّ

توطئة :

قال الشيخ عبد القاهر:

«كأن» حرف برأسها على الصحيح حملا على أخواتها.

ومذهب الخليل:

أنها مركبة من كاف التشبيه، وإن المكسورة، وأصل : كأن زيدا الأسد، إن زيدا كالأسد، فقدمت الكاف، فصار : كأن زيدا الأسد لتعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر.

ألا ترى أنك إذا قلت : كأن زيدا الأسد، فقد بنيت كلامك على التشبيه، بخلاف قولك : إنّ زيدا كالأسد، إذ التشبيه إنما يكون بعد مضي صدر الإثبات.

وإنما فتحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جارة – وإن خرجت من حكم الجارة – والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة، وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر [1].

والذي أراه : ما قاله الشيخ عبد القادر من أنها حرف برأسها حملا على أخواتها.

إنّ ما قاله الخليل هو ما اجتره ابن الأنباري في الإنصاف حيث قال:

كأنّ : أصلها «**أنّ**»، أضيف إليها الكاف للتشبيه، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة، كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة.

فإذا قلت : كأن زيدا الأسد، كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد كما إذا قلت : إنّ زيدا لقائم، كان الأصل فيه : لأنّ زيدا قائم، إلا إنه قدمت الكاف على «أن» عناية بالتشبيه، وأخرت اللام عن «أن» لئلا يجمعوا بين حرفي توكيد، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنه بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه [2].

وفي كلام ابن الأنباري نظر من عدة أوجه :

الأول: قوله: أنّ «كأن» أصلها «أن» المفتوحة أضيفت إليها كاف التشبيه كلام مفتقر إلى دليل، فلأن تكون «أن» المفتوحة أصلها «إن» المكسورة فمغتفر لكونهما بمعنى واحد وهو

١) العوامل المئة النحوية (٢١٤ – ٢١٥)
٢) الإنصاف م (٢٤) (١ / ١٩٧ – ١٩٨ م)

(حقق) وإفادتهما معنى واحد وهو (التأكيد) فالمفتوحة فرع المكسورة، على حد قول سيبويه أمّا «كأن» أصلها «أن» ففي حاجة إلى دليل.

الثاني : قوله : «فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه، فقد أقمنا الحجة على بطلان ذلك، إذ إن المحذوف لعلة كالثابت فلا وجه بينهما.

الثالث : قوله (قدمت الكاف على إن عناية بالتشبيه) فهو غرض دلالي وليس أصلا في القياس.

تخفيفها:

لم يذكر ابن الأنباري شيئا من الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) في إعمالها أو إهمالها إذا خففت، فلعله اعتمد على ما ذهب إليه الخليل من أن أصلها «إن» المكسورة أضيف إليها كاف التشبيه وفتحت الهمزة وكل ما ذكر في هذا الشأن هو عبارة واحدة عند أبي حيان الأندلسي حيث قال : «وتخفف «كأن» فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين»[1] ووافقهم الشيخ عبد القاهر **حيث قال**: «وقد تخفف «كأن» فتلغى عن العمل على الاستعمال الأفصح» [2].

أما البصريون فقالوا:

إذا خففت كأن فتبقى على ما كان لها من عمل استصحابا للأصل [3] ولكن يجوز ثبوت اسمها [4] وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وخففت كأن أيضا فنوي منصوبها، وثابتا أيضا روي

وإفراد خبرها كقول رؤبة [5]:

كأن وريديه رشاء خلب

بإفراد (رشاء) وهو الحبل مفرد لا يثنى بالرفع خبر «كأن» المخففة، وصحح الصغاني – بالغين المعجمة – أنه مثنى [6].

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٨)
٢) العوامل المئة النحوية (٢١٥)
٣) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٣)
٤) أوضح المسالك (١ / ٣٧٥)
٥) البيت من مجزوء الرجز (أوضح المسالك ١ / ٣٧٥) في ملحق ديوانه
٦) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٣)

قال عنه أبو رجاء – عفا الله عنه – : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح التثنية، أنه رأى اسم «كأن» مثني «وريديه» فأراد أن يشبه المثنى بالمثني [١] والخلب (الليف) قاله أبو إسحاق، وقال غيره : الخلب «البئر البعيدة القعر» [٢] وفي إعرابه أوجه كثيرة من أشهرها : إنه «نعت» لـ «رشاء» وسكّن للوقف، ورواية سيبويه هي التي ذكرها ابن الأنباري كأن وريديه رشاءا خلب [٣] بتثنية «رشاء» وهو ما صححه الصغاني وقال قبل إنشاده:

وينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ «كأن» إذا خففوا، يريدون معنى «كأنّ» بالتشديد، ولم يريدوا الإضمار، ثم قال بعد كلام : وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

«كأن وريداه» إشارة إلى الرواية الثانية (١)

ومن التخفيف و الإعمال – على وجه – قول علباء بن أرقم اليشكري – إن صح عنه يذكر امرأته ويمدحها: [٤]

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

والمعنى : يصف امرأته – إن صح أنه القائل – وإلا فامرأة **وهو الأظهر عندي** لأن العربي لا يذكر امرأته في شعره – بأن لها وجها جميلا حسنا، وعنقا كعنق الظبية الطويل.

والشاهد فيه «كأن ظبية» حيث روى بثلاثة أوجه، يستشهد بواحد منها على وجوب الإعمال، وبالثاني على جوازه، وبالأخير على زيادة «أن».

أمّا **وجوب الإعمال** فبنصب «ظبية» على أنه اسم «كان» والجملة بعدها صفة والخبر محذوف: أي «كأن ظبية عاطية هذه المرأة» فيكون من التشبيه المقلوب.

أما **جواز الإعمال** فبرفع «ظبية» على أنها خبر «كأن» واسمها محذوف : تقديره «كأنها» وإلا فهي مبتدأ و «كأن» مهملة.

وإمّا زيادة «أن» فبجر «ظبية» فالكاف جارة و «أن» زائدة، وظبية مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل «توافي» وعلى هذا الوجه لا شاهد في البيت.

ويقول ابن هشام في معرض الحديث عن «أن»:

١) عدة السالك (١ / ٣٧٦)
٢) التصريح (١ / ٣٣٣)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٩٨)
٤) البيت من الطويل. أوضح المسالك (١ / ٣٧٧) – التصريح (١ / ٣٣٣) ومغني اللبيب (١ / ٤٢٣) والإنصاف (١ / ٢٠٢)، وقطر الندى (١٧٢)

«أن» تكون زائدة – ومن زيادتها – وهو نادر – أن تقع بين الكاف ومجرور ها وذكر البيت [1].

وقد ذكر هذا التفصيل الأعلم الشنتمري حيث قال:

والشاهد فيه رفع «ظبية» على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف «كأن» والتقدير:

«وكأنها ظبية» ويجوز نصب «ظبية» بـ«كأن» تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو «لم يك زيد منطلقا» والخبر محذوف لعلم السامع به والتقدير «كأن ظبية تعطو هذه المرأة» ويجوز جر «ظبية» على تقدير : «كظبية» و «أن» زائدة [2].

وآثرت الإتيان بكلام «الأعلم» من أجل قوله : «نصب الظبية بكأن تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل، نحو : لم يك زيد منطلقا» فحذف عين الفعل «كان» للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح «يكن» والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء إلا أنهم حذفوا النون تخفيفا لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائز لا لازم، فهذا هو الكلام المعتبر في قياس عمل الناسخ عند التخفيف لا ما قاله ابن الأنباري أنه من مثل: «ع» الكلام ونحوه.

ومثل «كأن ظبية» قول الآخر: [3]

عبأت له رمحا طويلا وألّة كأن قبس يعلي بها حين تشرع

والشاهد فيه «كأن قبس يعلى بها» **حيث روي** بنصب «قبس» على أنه اسم كأن وبرفعه على أنه خبرها – أو مبتدأ،و «كأن» مهملة وبخفضه على أنّ «أن» زائدة والكاف جارة (وعبأت) هيأت و(الألّة) الحربة العظيمة المنصل و(القبس) الجذوة من النار وتشرع بالبناء للمجهول تصوب للطعن. ومثلهما أيضا **قول ذي الرمة** (غيلان بن عقبة) [4] :

وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه فسرت وساءت كل ماش و مضرم

تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كأن بطن حبلى ذات أونين متئم

والخيفاء : الأرض المختلفة ألوان النبات، فمطرت فسرت من له ماشية وساءت من كان مصرما «لا إبل له» و«الدرماء» الأرنب و«القصب» المعي وأراد بها هنا «البطن» و«متئم» حبلت بتوأمين.

١) مغني اللبيب (١ / ٤٢)
٢) الانتصاف من الإنصاف (١ / ٣٠٢)
٣) البيت من الطويل وهو من كلام مجمع بن هلال – الإنصاف (١ / ٢٠٣)
٤) البيتان من الطويل (الإنصاف – ١ / ٣٠٤

والشاهد فيه «كأن بطن حبلى» حيث روي بثلاثة أوجه كسابقيه، وفيه ما فيهما من استشهاد.

فإذا كان الخبر مفردا – كالأبيات السابقة حالة الإعمال – أو جملة اسمية،لم يحتج لفاصل، لما ذكرناه من أنه جيء بعد «كأن» باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة.

كقول الشاعر: [1]

ووجه مشرق اللون كـأن ثدياه حقـــان

ورواية سيبويه وغيره «وصدر» مكان «ووجه» ورفع ثدياه [2] و«حقان» مثني حق، بضم الحاء وبدون تاء، وقد روي في فصيح شعر العرب بغير تاء في قول عمرو بن كلثوم التغلبي [3]:

وثديا مثل حق العاج رخصا حصـــانا مـن أكف اللامسينا

وروي و«صدرا» مكان «وثديا» فالعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد، وكما في بيت عمرو، ووجه الشبه، أنهما مكتنزان ناهدان.

والشاهد فيه: «كأن ثدياه حقان» فثدياه حقان مبتدأ وخبر، إمّا في موضع رفع خبر «كأن» واسمها محذوف أي «كأنه» وإما «كأن» مهملة،فإن كانت عاملة فلم يفصل بين «كأن» وخبرها الجملة الاسمية بفاصل،**وقد روي البيت «كأن ثدييه حقان»** فيكون ثدييه اسم «كأن»، وحقان خبرها مفرد وهذا – عند البصريين – قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة.

ولا داعي لما أجازه بعض النحويين في رواية الرفع «كان ثدياه حقان» من أنّ «ثدياه» اسم «كأن» أتي به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف في أحواله الثلاثة، ويعربه بالحركات المقدرة، فهي لغة قديمة مهجورة لبعض العرب، كما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير الغالب [4].

أمّا إذا كانت جملة الخبر فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي كقوله تعالى : «كأن لم تغن بالأمس» [5] **وقوله تعالى** : «كأن لم يدعنا إلى ضر مسه» [6] وقوله تعالى: «كأن لم يغنوا فيها» [7] وقول مضاض بن عمرو الجرهمي حين أجلتهم خزاعة عن مكة [8] :

١) البيت من الهزج – بلا نسبه في الإنصاف (١ / ١٩٧) – أوضح المسالك (١ / ٣٨٧)
٢) الكتاب (٢ / ١٣٥) وقطر الندى (١٧٣) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٨) وهمع الهوامع (١ (١٤٣ /
٣) البيت من الوافر – عدة السالك (١ / ٣٧٩) ومنحة الجليل (١ / ٣٥٨)
٤) عدة السالك (١ م ٣٧٩) ومنحة الجليل (١ / ٣٥٨)
٥) من الآية» ٤٢» من سورة يونس
٦) من الآية «١٢» من سورة يونس
٧) من الاية ٩٢ من سورة العراف
٨) البيت من الطويل – قطر الندى» ١٧٤)

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكـــة سامـــر

والمعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها فيقول : إنّ بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، كأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

والشاهد فيه «كأن لم يكن» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بعدها بجملة فعلية، وفصل بين «كان» وخبرها بلم.

وقول الآخر : [1]

كأنْ لم يدمنها أنيس ولم يكن لها بعد أيام الهدملة عـــامـــر

والشاهد فيه «كأن لم يدمنها» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مفصولة بلم، وفصلت بـ (قد) في الماضي المثبت، **ومنه قول النابغة الذبياني**: [2]

أزف الترحل غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكانْ قد

والشاهد فيه «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مثبتة مفصولة بقد والتقدير : وكأن قد زالت، وزالت المحذوف، فعل ماضي تام معناه «فارقت» والتاء للتأنيث، وفاعله ضميرمستترفيه جوازا «هي» يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن.

ومثله قول الآخر : [3]

لا يهونك اصطلاء لظى الحر بفمحذورهـــا كأنْ قــد ألمـا

والمعنى: يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب، وخوض مكارهها.

والشاهد فيه «كأن قد ألما» حيث خفف «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مثبتة مفصولة بقد.

وبعد فإن ما ذهب إليه الخليل من أنّ «كأن» أصلها «إنّ» المكسورة غير راجح عندنا، والأولى الأخذ بما ذهب إليه الشيخ الإمام عبدالقاهر من أنها قسم برأسه كسائر أخواتها،

١) البيت من الطويل لشاعر من غطفان – منحة الجليل (١ / ٣٥٧)
٢) البيت من الكامل – شرح ابن عقيل (١ / ٥٧) وقطر الندى (١٧٥) مغني اللبيب (١/ ١٩٤)
٣) البيت من الخفيف – منحة الجليل (١/ ٣٥٧)

وأما إعمالها مع التخفيف فالأولى بالاتباع ما ذهب إليه **الأعلم الشنتمري** من أنها أشبهت فعلا حذف بعض حروفه من مثل : لم يك زيد قائما، وهو المعتبر عندنا، لا ما قاله الخليل واجتره ابن الأنباري لوردوه في صحيح أشعار العرب بجواز نصب الاسم بعدها، ناهيك عن وروده في القرآن الكريم مع الجملة الفعلية، إذ من المحال دخول الحرف على الحرف عند الفصل بلم وقد. . . . . .

والله أعلم

المسألة العاشرة

عطف النسق

أولاً: (عطف الظاهر على ضمير الرفع)*

معنى العطف:

العطف لغة مصدر قولك «عطفت الشيء» إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر وهو أيضا مصدر قولك : «عطف الفارس على قرنه» أي كفئه ومساويه في الشجاعة أي التفت إليه.

والنسق لغة، بفتح النون والسين جميعا وصف كبطل وحسن، يقال : «ثغر نسق» إذا كانت أسنانه متساوية، ويقال : «خرز نسق» إذا كان منتظما، ويقال: «كلام نسق» إذا جاء على نظام واحد.

أمّا «النسق «بفتح النون وسكون السين فهو مصدر قولك : «نسقت الكلام» إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعا، وكأنهم أخذوه من قولهم : «كلام نسق» أي على نظام واحد، والنظام الواحد في قصدهم هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه، **وسيبويه** يسميه كثيرا «**باب الشراكة**» لذلك المعنى [1].

وهو في اصطلاح النحاة:

تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

واعلم أن حروف العطف على قسمين :

الأول : ما يعقد التبعية في اللفظ والمعنى معا وهو ستة أحرف.

(الواو – الفاء – ثم – حتى – أم – أو)

١) (*) الإنصاف المسألة ٦٦ الجزء الثاني.

١ – عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك / ٣٥٣.

الثاني : مايعقد التبعية في اللفظ دون المعنى وهو ثلاثة أحرف : (بل – لكن – لا).

أمّا ما يفيده كل حرف على حده، ومعناه، فليس موضوعنا ولذا نغض الطرف عنه.

أولا العطف على ضمير الرفع:

١ – **ذهب البصريون** إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا كان هناك توكيد أو فصل. ويجوز – على قبح – في الشعر من غير فصل [١].

٢ – **ذهب الكوفيون** إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو : قمت وزيد.

واحتج الكوفيون للجواز بما جاء في لسان العرب «نثرا وشعرا»، وما جاء في كتاب الله.

فمن الكتاب قوله تعالى : «ذو مرة فاستوي وهو بالأفق الأعلى» [٢] فعطف الضمير «هو» على الضمير المرفوع المستكن في «استوي»، والمعنى فاستوي جبريل ومحمد بالأفق _ وهو مطلع الشمس – فدل على جوازه.

قال الطبري والفراء : والمعنى فاستوي جبريل وقوله «هو» يعني «محمدا» – صلى الله عليه وسلم – وفي هذا التأويل العطف على الضمير المرفوع من غير فصل [٣].

وأرى أن الآية الكريمة ليست دليلا قاطعا لما ذهب إليه الكوفيون'فالجمهور(فاستوي) أي «جبريل» في الجو (وهو بالأفق الأعلى) أي رآه الرسول بحراء قد سدّ الأفق، له ستمائة جناح [٤].

فتكون الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب حال من الواو وعليه اعتمد البصريون.

وقد وافق ابن هشام البصريين فيرى «أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بالضمير المتصل نحو قوله تعالى : «لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين» [٥] فقد عطف الظاهر «آباؤكم» على الضمير في «كنتم» بعد توكيده بالضمير المنفصل «أنتم» ومثله التوكيد بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي. **ومن**

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٦) ٢ / ٤٧٥
٢) النجم «٦ – ٧»
٣) البحر المحيط ٨ / ١٥٥١
٤) البحر المحيط ١٥٥١٨
٥) من الآية «٥٤» من سورة الأنبياء

ذلك قول الشاعر:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم بـــرؤيتنا وكنـــا الظـــافـــرينا

والشاهد فيه (ومن يليكم) فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتم» وهذه التاء «نائب فاعل» وصح ذلك لأن التاء قد أكدت بقوله «أجمعون». [1]

ويضعف العطف عنده بدون فاصل من مثل : مررت برجل سواء والعدم «أي مستو هو والعدم». [2]

أما ابن مالك فقد ذهب في الخلاصة (الألفية) إلى أنه يرد العطف على الضمير المرفوع في النثر قليلا بلا فاصل على نحو ما حكي سيبويه – رحمه الله – مررت برجل سواء والعدم «برفع العدم» عطفا على الضمير المستتر في سواء. [3] أما ورود العطف بلا فاصل في الشعر فهو كثير، وإليه أشار بقوله:

وبلا فصل يرد في النظم فاشيا . . . وضعفه اعتقد

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفـــلا تعسفن رملا [4]

وأراد «بالزهر» النساء المشرقات اللون. . . . . .«وبنعاج الفلا» ظباء الصحراء و «تعسفن» سرن سيرا شديدا ليس فيه تؤده ولا رفق.

والشاهد فيه «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير فصل وهو جائز في سعة الكلام عند الكوفيين.

ونظير قول ابن أبي ربيعة قول **الراعي النميري** وهو من شواهد الكتاب «٢ / ٣٩١»:

---

١) البيت من الوافر ولا يعرف له قائل

٣- عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٣٩٠

٢) ٤ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٣٩٠

٣) ٥ - شرح ابن عقيل للألفية ٢ / ٢٣٩

٤) البيت من الخفيف :شرح ابن عقيل (٢/ ٢١٨) – الإنصاف (٢/ ٤٧٥)

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر[1]

والشاهد فيه «لحقنا والجياد» حيث عطف الجياد على الضمير المتصل الواقع فاعلا في «لحقنا ومنه أيضا قول جرير بن عطية يهجو **الأخطل التغلبي**:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

والشاهد فيه (يكن وأب له) حيث عطف «أب» على الضمير المستتر المرفوع المستكن في «يكن» وهو كما تري موافق لما ذهب إليه الكوفيون.

إن ما ذهب إله ابن هشام، وكذلك ما ذهب إليه ابن مالك في الخلاصة يوافق مذهب البصريين **فابن هشام** يري أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد (اللفظي أو المعنوي) كما أورد **وابن مالك** في الخلاصة كذلك لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد، **أو ما هو بمنزلته**. وما ورد مخالفا «بدون توكيد» فهو في النثر قليل وفي الشعر «كثير» أما العطف بلا توكيد أو فصل فلا يجوز عند البصريين إلا على قبح في ضرورة الشعر. [2]

إلا أن **ابن مالك** عدل عن موافقة البصريين في كتابه «شرح التسهيل» حيث قال : ولا يمنع العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف «العدم» دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في (سواء).

ومن ذلك قول عمر بن الخطاب : «كنت وجار لي من الأنصار» برفع «جار» على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في «كنت».

وقول عليّ بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر .

وهاتان العبارتان قد رواهما البخاري في صحيحه.

ومنه قول جرير : ..... ما لم يكن وأب له لينالا

وقول عمر بن ربيعة : قلت إذ أقبلت وزهر تهادى .....

١) البيت من الطويل : الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٤٧٥)
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف «٦٦» ٢ / ٤٧٥

وهذا قول مختار لا مضطر، إذ كان له أن ينصب (أب) و (زهر) على المفعول معه، وكذلك عبارتا عمر وعلي [1].

ومما جاء أيضا بالعطف على الضمير المرفوع بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة :

ولست بنــازل إلا ألمت برحلي أو خيالتها الكذوب[2]

والشاهد فيه «ألمت أوخيالتها» حيث عطف خيالتها على الضمير المستتر في «ألمت، والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير، وعمر بن أبي ربيعة، والراعي، والسر في ذلك أن الكلام طال، بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله «برحلي» فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى : «ما أشركنا ولا آباؤنا» فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر «لا» ولو أن ذكرها بعد حرف العطف وهو الواو، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل، وهو كلام لا يقضي العجب منه، أن يجدوا في كلام الله تعالى – وهو أفصح الكلام وأدقه – رعاية للصحيح البالغ الغاية دليلا لخصومهم فيتمحلون ويتغالون [3].

وبعد : فإن ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح في المسألة لوروده شعرا ونثرا دون اضطرار على ما بيّنا.

والله أعلم

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢
٢) البيت من الوافر : الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٤٧٦)
٣) الانتصاف من الإنصاف (٦٦) ٢ / ٤٧٦

ثانيا : العطف على ضمير الجر (*)

اختلف النحويون في جواز العطف على ضمير الجر «الخفض» دون إعادة الخافض.

١ – ذهب **الكوفيون، ويونس بن حبيب،** وأبو الحسن الأخفش، وأبو على الشلوبين إلى جواز ذلك، فتقول: مررت بك وزيد.

٢ – **ذهب جمهور البصريين** إلى أنه لا يجوز العطف على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض، نحو : مررت بك وبزيد، وما ورد عن العرب مخالفا لمذهبهم فإنهم يؤولونه.

٣ – **ذهب الجرميّ** إلى جواز العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض،إن أكد الضمير وإلا فلا، نحو : مررت بك نفسك وزيد. ووافق ابن مالك في الألفية الكوفيين ومن معهم من البصريين حيث قال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعـــلا

وليس عندي لازمـا إذ قد أتـى فـي النثر والنظم الصحيح مثبتا

أي: **جعل جمهور النحويين** إعادة الخافض – إذا عطف على ضمير الخفض – لازما ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض [١] والصحيح في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه.

أما السماع: فما روى من قول العرب «ما فيها غيره وفرسه» بجر الفرس عطفا على الضمير في «غيره» والتقدير : ما فيها غيره وغيرفرسه.

وقد ورد ذلك عن العرب كثيرا في أشعارهم.

١ – ومنه قول **مسكين الدارمي** – على حد قول الجاحظ في «الحيوان» –

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفائف [٢]

وروي «والكعب» مكان «الأرض».

١) (*) الإنصاف مسألة ٦٥ الجزء الثاني.
١- الانتصاف من الإنصاف (٦٦) ٢ / ٤٧٦.
٢) البيت من الطويل : الإنصاف (٢/ ٤٦٥)

والمعنى: أن قومه طوال القامة، وأن السيف على الرجل منهم كأنه سارية من طوله، وبين السيف والأرض أو «بين السيف والكعب» مسافة **والشاهد فيه** : «فما بينها والأرض» حيث عطف الظاهر «الأرض» على الضمير المخفوض في «بينها» بالواو دون إعادة الخافض وهو كما ترى دليل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ولم يقصروه على الضرورة.

٢ – ومنه قول الآخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق [١]

والشاهد فيه «عنهم وأبي نعيم» حيث عطف «أبي نعيم» على الضمير المخفوض في «عنهم» بالواو دون إعادة الخافض.

٣ – وقول العباس بن مرداس:

أكر على القبيلة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها [٢]

والشاهد فيه : «أفيها كان حتفي أم سواها» حيث عطف قوله «سواها» على الضمير المخفوض في «فيها» بأم دون إعادة الخافض.

والبصريون يقولون : إن «سواها» في موضع نصب على الظرف وليس مجرورا على العطف لأنها لا تقع إلا منصوبة، ولا يلزم ذلك لدخول حرف الجر عليها.

قال الشاعر : **المرار بن سلامة العجلي**:

ولا ينطق المكروه من كان بينهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا [٣]

ومما يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال:

أتاني سواؤك – فرفع «سواؤك» فدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون، رواها الفراء عن أبي ثروان [٤].

٤ – وأنشد سيبويه – رحمه الله – :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [٥]

---

١) البيت من الكامل ولم يعرف له قائل ك الإنصاف (٢/ ٤٦٦)
٢) البيت من الوافر : الإنصاف (١/ ٢٩٦) ٠
٣) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل(١/ ٥٥٦) الإنصاف (١/ ٢٩٤) ٠
٤) الانتصاف من الإنصاف (٣٩) ١ / ٢٩٦ ٠
٥) البيت من البسيط : البحر المحيط ٢ / ١٥٧ – الإنصاف (٢/ ٤٦٤)– شرح ابن عقيل (٢/ ٢٢٠) ٠

والشاهد فيه: «فما بك والأيام» حيث عطف قوله: (والأيام) على الضمير المخفوض في «بك» بالواو من غير إعادة الخافض.

٥ – وقال آخر:

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها [١]

والشاهد فيه «يصلى بها وسعيرها» حيث عطف قوله «وسعيرها» على الضمير المخفوض في «بها» بالواو من غير إعادة الخافض.

٦ – ومنه أيضا:

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح [٢]

والشاهد فيه «بنا لا غيرنا» حيث عطف قوله «غيرنا» على الضمير المتصل في «بنا» – بلا – من غير إعادة الخافض.

٧ – وقال رجل من طيء:

إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة ظلت مؤمنة ممن تعادينا [٣]

والشاهد فيه «بنا بل أنيسان» حيث عطف قوله «أنيسان» على الضمير المتصل في «بنا» – ببل – من غير إعادة الخافض.

٨ – وقول الآخر :

أبك آية بي أو مُصدّرٍ من حمر الحلة جأب جسور [٤]

والشاهد فيه «بي أو مصدر» حيث عطف قوله «مصدر» على الضمير المتصل في «بي» – بالحرف أو – من غير إعادة الخافض.

فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطف بالواو وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد حرف الجر.

١) البحر المحيط ٢ / ١٥٧ وهو من الطويل ولا يعرف له قائل
٢) البحر المحيط ٢ / ١٥٦ وهو من الطويل ولا يعرف له قائل ٠
٣) البحر المحيط ٢ / ١٥٦ وهو من البسيط ٠
٤) البيت من الرجز البحر المحيط ٢ / ١٥٦
٣– «من الآية» ٢١٧» البقرة

قال تعالى : «وعليها وعلى الفلك تحملون». (سورة المؤمنون ٢٢).

قال تعالى : «فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها». (فصلت ٦١).

قال تعالى : «قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب». (غافر ٨).

وعلى العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض خرجت آيات كثيرة في كتاب الله – عز وجل – منها : ١ – **قوله تعالى** «وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر» [٣] بجر المسجد الحرام عطفا على الضمير المخفوض في «به».

والبصريون يرفضون عطف «المسجد» على الضمير في «به»، وإنما يعطفونه على «سبيل الله» وهو ما قال به **(ابن عطية والزمخشري** وتبعا في ذلك **المبرد)** ورد هذا القول بأنه إذا كان معطوفا على «سبيل الله» لكان متعلقا بقوله «وصد» **إذ التقدير** : «وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام» فهو من تمام عمل المصدر وقد فصل بينهما بقوله «وكفر به» ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول [١].

وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الخافض ثابت في كلام العرب نثرها ونظمها، كان تخريج عطف «والمسجد الحرام» على الضمير في «به» أرجح، بل هو متعين، لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك [٢].

٢ – **قال تعالى** : «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة» (من الآية ١٦٢ من سورة النساء).

فالمقيمين في موضع خفض عطفا على الكاف في إليك أو على الكاف في «قبلك». [٣]

وفي الآية تخريجات أخرى لا نجزم فيها لمذهب الكوفيين. ومنها:

أ – «**المقيمين**» بالنصب لا الخفض، منصوب على المدح، وهو مذهب البصريين.

ب – **قرأ ابن جبير**، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، ويونس، وهارون عن أبي عمرو (والمقيمون) بالرفع نسقا على الأول، كذا في مصحف بن مسعود، قاله الفراء .[٤]

---

١) البحر المحيط ٢ / ٥٥

٢) المرجع السابق ٢ / ١٥٨

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف «٦٥» ٢ / ٥٦٣

٤) البحر المحيط ٣ / ٤١٢

ولا حاجة لما ذهب إليه البصريون في قراءة الرفع هذه «والمقيمون» بأنه خطأ من الكاتب محتجين بما روى عن عائشة، وعن بعض ولد عثمان أنه سئل فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له أكتب: «والمقيمين الصلاة» – يعني أن المملي أعمل قوله «أكتب» في «المقيمين» على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ المملي [١].

وكلام البصريين هذا مردود فما ذكر عن عائشة وأبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف لا يصح عنهما، ذلك لأنهما عربيان فصيحان، وقطع النعت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد كثيرة، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك [٢].

قال الزمخشري ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وعني عليه السابقون الأولون الذين مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة يسدها من بعدهم، وخرقا يرفوه من يلحق بهم.[٣]

ج – أما جر «المقيمين» عطفا على ضمير الخفض ففيه أوجه:

الأول : أن يكون معطوفا على «بما» في قوله تعالى: «بما أنزل إليك» أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة. واختلف في معنى «بالمقيمين الصلاة» **فقيل** : الأنبياء، وقيل : الملائكة، وقيل: المسلمون [٤] وعلى هذا الوجه وافق البصريون الكوفيين.

الثاني: أن يكون معطوفا على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل «المقيمين الصلاة» يعني من أمتك.

الثالث: أن يكون معطوفا على الكاف في (إليك) أي بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة. يعني الأنبياء عليهم السلام [٥]. **والأولى ألا يستشهد بهذه الآية.**

٣ – **قال تعالى**: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» قرأ جمهور السبعة (والأرحام) بالنصب، وقرأ حمزة بجرها وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش، فالجر عطفا على

١) الإنصاف في مسائل (٦٥) ٢ / ٤٧١
٢) البحر المحيط ٣ / ٤١٢
٣) الكشاف ١ / ١٩.
٤) البحر المحيط ٣ / ٤١٢
٥) س الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٦٣

الضمير المخفوض في «به» من غير إعادة الخافض، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة [١].

٤ – قال تعالى: «يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم» [٢]

فقوله «ما» في موضع خفض عطفا على الضمير المخفوض في «فيهن» من غير إعادة الخافض. [٣] **قاله محمد بن أبي موسى**، وقال: «أفتاهم الله فيما سألوا عنه وما لم يسألوا عنه، ويكون على تقدير حذف، أي: يفتيكم في متلوهن وفيما يتلى عليكم في الكتاب من إضافة متلو إلى ضميرهن سائغة [٤].

أي وفيما يتلى عليكم – فالقياس أنه يجوز أن يبدل منه، وأن يؤكد من غير إعادة «جار»، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار.

٥ – **قال تعالى**: «وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين» [٥] فقوله «من» في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «لكم» من غير إعادة الخافض، فدل على جوازه. [٦]

وبعد: فإن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين في جواز العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض هو الراجح في المسألة لوروده في كلام العرب نثرا ونظما، وقراءة الكثيرين من القراء، وتخريج القراءة على العطف بما تقتضيه الفصاحة، فدل ذلك – بما لا يدع مجالا للشك – على صحة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم.

والله أعلم

١) البحر المحيط ٢ / ١٥٦
٢) من الآية (٢٧) من سورة النساء
٣) الإنصاف في مسائل ٢ / ٤٦٣
٤) البحر المحيط ٣ / ٣٧٧
٥) الآية (٢٠) من سورة الحجر
٦) البحر المحيط ٣ / ٣٧٧

المسألة الحادية عشرة (*)

(توكيد النكرة توكيدا معنويا)

توطئة :

يقال : التوكيد والتأكيد من «وكّد، وأكّد» ومعناه (وثق) والتوكيد أفصح من التأكيد.

والفائدة من التوكيد : التحقيق وإزالة التجوز في الكلام – لأن من كلامهم : المجاز

ألا ترى أنهم يقولون : مررت بزيد، وهم يريدون المرور، بمنزلة أو محله، وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم.

قال تعالى: «فنادته الملائكة»، وإنما يريدون جبريل وحده، فإذا قلت مررت بزيد نفسه، فقد زال المجاز، وكذلك إذا قلت : جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز. [1]

وهو قسمان:

الأول لفظي: ويكون بتكرار اللفظ المراد توكيده (حرفا كان أوفعلا أواسما أوجملة).

الثاني: معنوي وله ألفاظ معينة، عدّها ابن هشام سبعة، وهي على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو (النفس والعين).

أو كما يقول ابن هشام : يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فتقول: جاء الخليفة.

فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال [2].

وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: [3]

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحدا تكن متبعا

١) (*) الإنصاف المسألة ٦٣ الجزء الثاني.
١- أسرار العربية (٢. ٨)
٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٢٧ وما بعدها
٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٦. ٢

ثانيهما : ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك:

١ – (كل – جميع) وما كان ذا أجزاء وقوع بعضها موقعه، نحو: جاء الركب كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها.

٢ – (كلا – كلتا) ويؤكد بهما المثنى مذكرا ومؤنثا، نحو: جاء الزيدان كلاهما، جاءت الهندان كلتاهما ولابد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد. كما مثلنا.

أما السابع: فهو (عامة) فقد **عده سيبويه** من ألفاظ التوكيد المعنوي **فتقول**: جاء القوم عامتهم، وهو بمعني (جميع).

وذهب **أبو العباس** المبرد إلى أن (عامتهم) في المثال السابق بمعنى «أكثرهم وليس معناه «جميعهم» وعلى ذلك فهو بدل جزء من كل، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائيين بكونهم أكثر القوم [١] ونلاحظ في كل ما سبق أن المؤكد معرفة.

والسؤال الآن: هل يجوز توكيد النكرة؟

وللجواب عن هذا السؤال نقول:

١ – إذا كان التوكيد بتكرار اللفظ (لفظيا) جاز توكيد النكرة، كما يجوز توكيد المعرفة نحو قولك : جاءني رجل رجل.

٢ – إذا كان التوكيد بتكرار المعنى (معنويا).

ففيه خلاف :

أولا : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقا سواء كانت محدودة مثل (يوم– ليلة – شهر– حول– إلخ) أو كانت غير محدودة مثل (وقت– زمن – حين) أما النكرة غير المحدودة فلا خلاف أنه لا يجوز توكيدها، لأنه لا فائدة من توكيدها.

ألا ترى أنك لو قلت : قد انتظرتك وقتا كله «لم يكن لذكر (كله) فائدة» لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة، ويجوز أن يكون زمنا متطاولا [٢].

---

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٣٣١

٢) عدة السالك أوضح المسالك : ٣/ ٣٣١

قال ابن هشام : إذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق [1] **وما جاء** عن العرب من توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا يخرجه البصريون على أحد ثلاثة أشياء:

١ – تخطئة الرواية.

٢ – إضمار ضمير قبل التوكيد، يكون هو المؤكد، والضمائر لا تكون إلا معارف.

٣ – البيت المجهول لا يجوز الاحتجاج به.

ثانيا : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا لحصول الفائدة بذلك واختاره ابن مالك حيث قال: [2]

وإن يفد توكيد منكور قبل .....

وصححه ابن هشام حيث قال:

«وإن أفادت النكرة جاز عند الكوفيين – وهو الصحيح – وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة مثل : اعتكفت أسبوعا كله [3].

وقال أيضا : **وتقع** (كل) توكيدا لنكرة محدودة، ويجب إضافتها إلى مضمر راجع إلى المؤكد، وهو اختيار الأخفش والكوفيين [4] واستدل الكوفيون – ومن وافقهم – على جواز توكيد النكرة المحدودة بدليلين.

أولهما : حصول الفائدة

أفلست ترى أن من قال : (صمت شهرا)، قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، وأنه جعل أكثر الشهر شهرا ؛ لأن الأكثر يعطى حكم الجميع،ففي قولك هذا احتمال لكل واحد من الوجهين، فإذا قال لك : صمت شهرا كله.

فقد رفع بلفظ «كله» احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل، وأراد به أكثر هذا الكل، وصار كلامه نصا في مقصوده غير محتمل إلا وجها واحدا.

قال ابن مالك في تأييده لمذهب الكوفيين : فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا، فكيف واستعماله ثابت [5].

---

١) أوضح المسالك : ٣/ ٣٣٢
٢) شرح ابن عقيل للألفية : ٢/ ٢١١
٣) أوضح المسالك : ٣/ ٣٣٢
٤) مغني اللبيب : ١/ ٢١٨
٥) عدة السالك إلى أوضح المسالك :٣/ ٢٣٥

ثانيهما : وروده عن العرب المحتج بكلامهم

قال عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي : [1]

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب فيا ليت عدة حول كله رجب

والشاهد فيه (حول كله) حيث أكد النكرة التي هي (حول) لما كانت محدودة، لأن الحول (العام) معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى تخطئة الرواية، والرواية عندهم: (يا ليت عدة حولي كله رجب) بإضافة (حول) إلى ياء المتكلم، فيكون معرفة ولذا جاز توكيده.

فقد ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – إن النحاة يروون البيت برفع (رجب) والصواب أنه منصوب، لأنه من قصيدة منصوبة الروي، ويكون الشاعر قد أتى باسم «ليت» وخبرها منصوبين، كما هو لغة قوم من العرب (يا ليت عدة حول كله رجبا).

وذكر أيضا أن جماعة من العلماء منهم ابن سيده قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بالحروف (إن وأخواتها) الاسم والخبر جميعا، وزعم ابن سلام أنها لغة جماعة من تميم هم قوم رؤية بن العجاج، ونسب أبو حنيفة الدنيوري نصب الجزأين معا إلى تميم عامة.

أما الجمهور فلا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو الخبر، ومنه قول الراجز :

«يا ليت أيام الصبا رواجعا»

والتقدير عنهم: يا ليت أيام الصبا تكون رواجعا. وفي البيت تخريجات أخرى غير ما ذكر [2].

وعندي أن البيت بهذه الروايات (حولي كله رجب)، (وحول كله رجبا) – إن صحت يسقط الاستدلال به، وهو ماسعى إليه البصريون.

ومنه قول الراجز : [3]

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا أكتعـــا

إذا بكيت قبلتني أربعـــا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

---

١) البيت من البسيط :الإنصاف (٢/ ٤٥١)- قطر الندى (٣٢٣)

٢) الانتصاف من الإنصاف (٢ / ٤٥٣) وعدة السالك (٢ / ٣٢٧)

٣) من الرجز – والزلفاء اسم امرأة، كانت جميلة : شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٥)- مغني اللبيب (٢/ ٧٠٤)

والشاهد فيه «حولا أكتعا» فقد أكد قوله «حولا» وهو نكرة محدودة بقوله «أكتعا» وهو لفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة.

قال الجوهري : حول أكتع أي (تام) ولا يتعين ذلك لجواز إعرابه «أكتعا» (نعتا) أما إفادته التوكيد فهو غرض بلاغي كقوله تعالى : «تلك عشرة كاملة». [١]

وقوله تعالى : «وندخلهم ظلا ظليلا» [٢].

ومنه قول شيم بن خويلد :

زحــرت به ليلة كــلها فجئت به مؤيدا حنفقيقا [٣]

والشاهد فيه (ليلة كلها) حيث أكد قوله «ليلة» وهي نكرة محدودة بقوله «كلها» وهي من ألفاظ الإحاطة، وفي هذا دليل لمذهب الكوفيين المجيزين توكيد النكرة المحدودة، ولا يرد عليه أي اعتراض من البصريين سوى حمله على الشذوذ.

وقال الآخر : [٤]

إذا القعود كر فيه حفدا يومــا جــديدا كله مطردا

والشاهد فيه «يوما جديدا كله «حيث أكد قوله «يوما» وهو نكرة محدودة بقوله :

«كله»، وهو من ألفاظ الإحاطة، فدل ذلك على أن العرب تجيز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعروفة.

أما قول البصريين : إنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر في «جديد» والمضمرات لا تكون إلا معارف، وعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع [٥].

فالرد عليهم من وجهين:

الأول : – قولهم «إنه يحتمل» الاحتمال غير الجزم، فهو كلام غير موثق.

١) سورة البقرة من الآية (١٩٦)
٢) سورة النساء من الآية (٥٧)
٣) البيت من المتقارب، و (زحرت به) أصل الزحير أو الزحار : إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة و (جئت به مؤيدا حنفقيقا) أي ناقصا مقصرا :
والمعنى : أمضيت ليلة كاملة في عمل شاق دؤوب، ولم تأت به إلا ناقصا مقصرا فليتك لم تعمل. الإنصاف (٢/ ٤٥٣)
٤) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل في الإنصاف (٢ / ٤٥٢)والقعود : البكر من الإبل، وحفدا «فعل ماضي ومعناه، (خف وأسرع) والمطرد : الطويل، تقول : مر بنا يوم مطرد، أي طويل.
٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (م) ٢ / ٤٥٥

الثاني: التشكيك في الرواية بنصب «كله» ليوافق احتمالهم، لا دليل عليه.

والذي أراه في هذا البيت :

أن النكرة «يوما» قد وصفت بقوله «جديدا» فاقتربت من المعرفة، ولذا جاز توكيدها، فكما صح إعراب الجملة بعد النكرة الموصوفة «حالا»، صح هنا توكيد النكرة الموصوفة.

تقول مثلا : هذا رجل كريم يحبه الناس، فجملة «يحبه الناس»:

- يجوز أن تعرب نعتا في محل رفع لأنها بعد نكرة «وهو الأصل».

- ويجوز أن تعرب حالا في محل نصب لأنها بعد نكرة موصوفة.

ألا ترى أنهم أجازوا الابتداء بالنكرة الموصوفة فقالوا : رجل من الكرام عندنا.

ومنه قول الآخر : [1]

نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي إلا على منهج

والشاهد فيه «حولا كاملا كله» فقد أكد فيه النكرة المحدودة «حولا» بقوله «كله» وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة.

وأيضا ما قلته في البيت السابق يقال هنا. بأن النكرة «حولا» قد وصفت بقوله «كاملا» فاقتربت من المعرفة، ولذا جاز توكيدها.

وقال الآخر : [2]

قد صرت البكرة يوما أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا

والشاهد فيه (يوما أجمعا) حيث أكد قوله «يوما» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» وهو من ألفاظ الإحاطة، فدل ذلك على صحة توكيد النكرة المحدودة كما ذهب الكوفيون.

أما ما ذهب إليه البصريون من أن البيت مجهول لا يعرف له قائل، ولذا لا يجوز الاحتجاج به فمردود، لورود أبيات عدة في (الكتاب) لإمام النحاة وإمام المذهب البصري (سيبويه) لا يعرف لها قائل وصح الاستشهاد بها .

---

١) البيت من السريع . مغني اللبيب ١ / ٢١٩

٢) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل. الإنصاف (٢ / ٤٥٤) وابن عقيل (٢ / ٢١١) وأسرار العربية (٢١٢)

وعليه فلا مناص من قبول ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا بلفظ من ألفاظ الإحاطة ولاسيما أن الواقع اللغوي يؤيده، على ما بيناه في المسألة،

والله أعلم

المسألة الثانية عشرة (*)

في التعجب القياسي

توطئة :

إنّ التعجب من أكثر الأبواب اختلافا في علم النحو منذ نشأته وإلى يوم الناس هذا، فقد قالوا إنه كان سببا وراء التبويب والتقعيد لهذا الفن، في روايات كثيرة لا تستطيع أن ترجّح إحداها، وأخذ هذا الخلاف ينمو ويكبر إلى أن شغل الناس، منذ وضع العلم وإلى يومنا هذا.

والحقيقة أن الخلاف فيه لا أساس له، وكان يمكن حله بكلمة واحدة وهو أنه : هكذا استعمله العرب دون تعليل أو تخريج، فهو كلام جار مجرى المثل، والأمثال لا تبدل ولا تغير.

تعريفه : انفعال يحدث في النفس عند استعظام فعل فاعل ظاهر المزيّة بسبب زيادة فيه خفي سببها. ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب. [1] فالتعجب معنى يحصل عند المتعجب، عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة، مثال ذلك : أنا لو رأينا طائرا يطير لم نعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع العجب منه، لأنه خروج عن العادة، وخفي سبب الطيران [2].

أساليب التعجب القياسي :

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: (ما أفعل، وأفعل به)

أولا : صيغة «ما أفعل» مثل «ما أحسن زيدا» !

أما اختيارهم «ما» دون غيرها، فلأن «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها. [3]

---

١) (*) الإنصاف المسألة ١٥ الجزء الأول.
١- الأشموني ١ / ١٧
٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢
٣) أسرار العربية (١. ١)

وأجمعوا على اسميتها، لأن في «أحسن» ضمير يعود عليها [١] والضمير لا يعود إلا على الأسماء [٢].

وأجمعوا أيضا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها، خلافا للكسائي، فقد روي عنه أن «ما» لا موضع لها من الإعراب. [٣] وهي مبنية على السكون، وسبب بنائها : شبهها في المعنى حرفا مقدّرا، فإن التعجب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفا يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «ليت» وللترجي «لعل» إلى غير ذلك. لكن العرب لم تضع للتعجب حرفا يدل عليه، فضمنوا «ما» معنى حرفه فبنوها، كما ضمنوا اسم الإشارة، معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به، كذلك بنيت «ما» لشبهها في المعنى حرفا مقدرا. [٤]

وبعد أن اتفقوا على أن «ما» اسم مبتدأ، اختلفوا في معناها.

١ – مذهب «سيبويه» وجمهور البصريين:

أنها نكرة تامة بمعنى «شيء»، وابتدأ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه الرفع.

٢ – مذهب الأخفش : ذهب الأخفش إلى أنها :

أ – معرفة ناقصة بمعنى «الذي» وما بعدها صلة فلا موضع له، والخبر محذوف وجوبا تقديره : «الذي حسّن زيدا شيء عظيم.»

ب – نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله الرفع، وعليه أيضا، فالخبر محذوف وجوبا تقديره : «شيء حسّن زيدا عظيم». [٥]

وروي عنه أيضا أن «ما» نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، فيكون في هذا القول موافقا لسيبويه والجمهور.

مناقشة رأي الأخفش:

فعلى حد قولي **الأخفش** المشهورين (معرفة ناقصة – نكرة ناقصة) يتحصل من جملة التعجب إفهام وإبهام.

١) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١
٢) التصريح ٢ / ٨٧
٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١
٤) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٥٥ / ١٥٦)
٥) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١

أما الإفهام : فيتحصل بذكر المبتدأ وصلته، أو صفته.

وأما الإبهام : فيتحصل بالتزام حذف الخبر، وكلاهما يخالف النظائر من وجهين.

الأول : تقديم الإفهام «بالصلة أو الصفة» وتأخير الإبهام «بحذف الخبر» والمعتاد فيما تضمن الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام. [١]

الثاني : كون الخبر محذوفا وجوبا دون شيء يسد مسدّه، والذي عرفته في باب «المبتدأ والخبر» أنه لابد لحذف الخبر وجوبا من أمرين:

أحدهما : أن يدل عليه دليل.

والثاني : أن يقوم مقامه في الكلام شيء.

ألا ترى أن جواب لولا، والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا، وجواب القسم، قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا، فخالف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا.[٢]

مذهب الفراء :

نقل عنه نقولات كثيرة، سنكتفي بواحد منها، وهو ما نقله الصبان عن الدماميني من أن «ما» استفهامية في الأصل، ثم نقلت إلى إنشاء التعجب. قال : «وهذا القول أقوى من جهة المعنى، لأن شأن المجهول كسب الحسن أن يستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، كقوله تعالى «مالي لا أرى الهدهد» وما بعدها هو الخبر [٣].

مناقشة رأي الفرّاء :

ما نقل عنه من أن «ما» في : ما أحسن زيدا، استفهامية مشوبة بتعجب باطل، لأنه لو كان في «ما» معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها «أي» في نحو قول السفاح بن بكير اليربوعي:

يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع [٤]

---

١) الرجع السابق

٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣ / ٢٥٢

٣) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦)

٤) البيت من السريع :قطر الندى (٣٤٧) والشاهد فيه «ما أنت من سيد «فكلمة «ما» استفهامية مبتدأ، و «أنت» خبره، وسيد تمييز مجرور بمن، والاستفهام هنا أريد به التعجب، لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل الغايات من جهة السيادة الكرم،

وهذا أسلوب تعجب سماعي – انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (٣٤٧ – ٣٤٨)

لأن استعمال «أي» في الاستفهام المتضمن معنى التعجب كثير.

كقول الشاعر:

أي فتي هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت [1]

وأيضا فإن التعجب «بما أفعله» مجمع عليه، وكونه مشوبا بالاستفهام أو ملموحا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليه [2].

أما «أفعل»:

١ - ذهب البصريون إلى أنه فعل، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. [3]

أدلة البصريين على فعلية «أفعل»:

استدل البصريون على فعلية «أفعل» أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية **نحو**: ما أظرفني في عينك، ونو ن الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ألا ترى أنك تقول: أرشدني، وأسعدني، وأبعدني، ولا تقول: مرشدني ولا مسعدني ولا مبعدني، فأما قول الشاعر:

ألا فتي من بني ذبيان يحملني وليس حاملني إلا ابن حمّال [4]

فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.

والرواية عند أبي العباس المبرد: وليس يحملني إلا ابن حمال.

وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لا شذوذ فيه لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل.

---

١) البيت من الطويل: وقائله مجهول، والشاهد فيه عطف «جارها» بكسر الراء على «فتي هيجاء» وأي جارها أنت (فجارها) نكرة لأن «أي» إذا أضيفت إلى واحد لم تكن إلا نكرة لأنه فرد جنس (فجارها) وإن كان مضافا إلى ضمير (هيجاء) فهو نكرة في المعني، لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها. فكأنه قال: أي فتي هيجاء، وأي جار هيجاء أنت ؟
ولا يجوز رفع كلمة «جارها» لأنه يبطل بالرفع معنى التعجب والمبالغة

٢) انظر عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦٤، ١٦٥)

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٦

٤) «المرجع السابق» ١ / ١٢٩ - أنشده أبو العباس المبرد في «الكامل» ثالث خمسة أبيات، وقال قبل إنشادها: أنشدنا أبو محلم السعدي، وهو من «البسيط» والشاهد فيه «حاملني» حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم وهو «شاذ» والقياس أن يقترن الاسم بياء المتكلم من غير توسط نون الوقاية بينهما سواء أكان هذا الاسم جامدا (كتابي) أم مشتقا (حاملي)، وما شاكلها.

وقد اضطرب رأي الشيخ – محمد محي الدين عبدا لحميد – طيب الله ثراه – فمرة **قال** : أنشده أبو العباس المبرد باسم الفاعل «حاملني» ومرّة قال : والرواية عند أبي

العباس المبرد «يحملني» [1]. وعندي إن البيت إذا اختلفت روايته : سقط الاستلال به

٢ – **ذهب الكوفيون** إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم.

أدلة الكوفيين على اسمية «أفعل» والردّ عليها :

ذهب الكوفيون إلى أنه اسم، ودليلهم على ذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول:

أنه اسم جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف كما تتصرف الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا، وجب أن يلحق بالأسماء.

الردّ عليه:

عدم التصرف لا يدل على أنه اسم، (فعسى وليس) فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان. وهو جيد.

الوجه الثاني:

أنه يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء.

قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر [2]

فكلمة «أميلح» تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون: إن صيغة «أفعل» في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة.

وجواب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول: أن التصغير يتناول الاسم لفظا ومعنى من تحقير (رجيل) أو تقليل (دريهمات) أو تقريب (قبيل وبعيد) أو تلطف (بني – أصيحابي) أو تعظيم (دويهية – كويرثة) [3].

---

١) الانتصاف من الإنصاف ١ / ١٣.
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٧ – مغني اللبيب (٢/ ٧٨٨)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٣٨

أما التصغير الذي يلحق «أفعل التعجب» إنما يتناوله لفظا دون معنى ولا أرى له وجها. فإن فيه معنى» التلطف» مما يقوي فيه التعجب.

الثاني: قال البصريون : إن التصغير هنا حملا على «أفعل» الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول : ما أحسن زيدا لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول : زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم فلوجود هذه المشابهة بينهما «التعجب والتفضيل» جاز : ما أحيسن زيدا، كما تقول : غلمانك أحيسن غلمان. [1]

الثالث : أن التصغير دخله لأنه لزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الاسم فدخله بعض أحكامه، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ومع ذلك لم يمنعه من كونه اسما. [2] وهو عندي أظهرها وأقواها.

الوجه الثالث : قال الكوفيون :

إنه تصح عينه نحو : ما أقومه وما أبيعه، كما تصح عين الفعل في نحو : هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو أنه فعل لوجب أن تُعِلّ عينه بقلبها ألفا، كما قلبت من الفعل في نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم : : أبعت الشيء إذا عرضته للبيع، وإذا كان قد أجري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير، وجب أن يكون اسما [3].

جواب البصريين عليه :

إن تصحيح عينه حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب

«أفعل» الذي للمفاضلة، فصح كما صح من حيث غلب عليه شبه الأسماء، بأن ألزم طريقة واحدة، الشبه الغالب على الفعل لا يخرجه عن أصله [4].

وهو عندي ضعيف طالما أشبه الاسم في التصغير أو تصحيح العين فالأولى أن يحمل عليه فالتشابه بين التعجب والتفضيل قوّي من عدة أوجه.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١/ ١٤٤
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٤٢
٣) المرجع السابق (١٥) ١ / ١٢٨
٤) المرجع السابق (١٥) ١ / ١٤٤

الأول: الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين.

الثاني: الوزن الصرفي لكليهما.

الثالث: دلالة كل منهما على زيادة الحدث.

فإنك لا تتعجب إلا ممن فاق نظراءه في حدث ما، فلما قويت المشابهة بينهما حمل عليه.

الرابع: صحة عين الأجوف منهما فكما تقول : محمد أقوم كلاما من فلان، وأبين عبارة منه، تقول : ما أقوم كلام فلان وأبين عبارته.

الخامس: أنهم صغروا أفعل التعجب حملا على ما هو جائز بغير نكير في اسم التفضيل.

تقول : ما أحيسن زيدا كما تقول : غلمانك أحيسن غلمان.

الوجه الرابع: قال الكوفيون:

إنه مما يدل على أنه اسم، وأنه ليس التقدير فيه «شيء أحسن زيدا» قولهم : ما أعظم الله ولو أن التقدير فيه «شيء» – كما زعم البصريون – لوجب أن يكون التقدير : «شيء أعظم الله» والله – تعالى – عظيم لا بجعل جاعل. قال الشاعر :

ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول [1]

وجواب البصريين عليه :

معنى قولهم «شيء أعظم الله» وصف بالعظمة، ولذلك الشيء عندهم ثلاثة معان:

١ – أن يعني بالشيء من يعظمه من عباده.

٢ – أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته في مصنوعاته

٣ – أن يعني به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما، فرقا بينه وبين خلقه.

ثم قالوا : ويحتمل أن يكون قولنا «شيء أعظم الله» بمنزلة الإخبار بأنه عظيم لا على معني شيء أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه – سبحانه – يجب حملها على ما يليق بصفاته.

ولا يخفي على القاريء ما فيه من تمحل وتحميل ما لا يحتمل جريا على عادة المتكلمين والمناطقة، وليّ عنق النصوص وصولا إلى الغايات.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٩ – والبيت من «البسيط»

ألم يقل البصريون : إن الكلام إذا كان مستقلا بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى إضمار ؟.

وعليه فقد استقر رأي الكوفيين على أن «أفعل في التعجب» اسم وعلى هذا فهو خبر للمبتدأ «ما» التعجبية، وهذا الخبر منصوب بعامل معنوي هو الخلاف، والفتحة التي في آخره فتحة إعراب لا فتحة بناء. (١)

فهي في عندك من قولك : زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعني تقتضي عندهم نصب الخبر بعامل معنوي، وهو معني المخالفة التي اتصف بها الخبر، فكلمة «أحسن» في قولك : ما أحسن زيدا إنما هي وصف لزيد في المعني لا لضمير «ما» ومعني «أحسن» عندهم : فائق في الحسن، أي : شيء عجيب زيد، فائق في الحسن «وزيدا» عندهم مشبه بالمفعول به لأن ناصبه وصف قاصر. (٢) فهو مثل : «نورهم» في قوله تعالى : «مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون» (٣) فذهب «فعل لازم» غير أنه يعدّى بحرف الجر، ويشهد لتعدية هذا الفعل قراءة : محمد بن السميفع اليماني «أذهب الله نورهم».

قال ابن هشام : وهي بمعنى القراءة المشهورة (٤)

أما البصريون فيرون أن الفتحة التي في آخر «أفعل» فتحة بناء لا إعراب فهي كالفتحة في «ضرب» من قولك : زيد ضرب عمرا، وما بعد «أفعل» من الاسم المنصوب «مفعول به» كما أن ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به **فإعراب** : ما أحسن زيدا كإعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف. (٥)

وبعد فإنه يصعب عليك – إن لم يستحل – تفضيل أحد المذهبين على الأخر فلكل أدلته ولكل حجته.

ثانيا : صيغة (أفعل به) مثل: «أحسن بزيد» والخلاف فيها لا يقل عن سابقتها. **فقد أجمعوا** على فعلية «أفعل» بدليل دخول نون التوكيد عليه في قول القائل : ومستبدل من بعد غضبي صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا. (٦)

---

١) لم ينون «أفعل» لمنعه من الصرف (الوصفية ووزن أفعل)

٢) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦٢، ١٦٣)

٣) من الآية «١٧» من سورة البقرة

٤) مغني اللبيب ١ / ١١٩

٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٨٧

٦) استشهد به «ثلعب» ولم يعزه لقائل معين وهو من «الطويل» والشاهد فيه «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بنون التوكيد الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال فيكون ذلك دليلا على فعليتها. انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٨ – مغني اللبيب (٢/ ٣٩١)

وإنما قال النحاة أن «أفعل» فعل لأنه جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل، أما «أصبع» بفتح الهمزة وكسر الباء فنادر لا يجعل أصلا. [١]

ولكن : هل «أفعل» فعل ماضي أو فعل أمر ؟ خلاف.

١ – مذهب جمهور البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو الأصل وهو في الأصل فعل ماضي على صيغة «أفعل» مثل : أكرم، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة، فمعنى «أحسن» في قولك : «أحسن بزيد» صار صاحب حسن ونظيره في ذلك «أغد البعير» أي : صار صاحب غدة، وقولك : أورق الشجر أي : صار صاحب ورق، وقولك : أبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل، ثم غيرت صورة الفعل. فلما صار على صورة الأمر قبح إسناده إلى الفعل الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعدية، كما في قولك : أمرر بزيد فزيدت الباء لرفع القبح ولهذا لزمت زيادتها. [٢]

ودليل أخر : أنه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال تقول : يا رجل أحسن بزيد، ويا رجلان أحسن بزيد، ويا رجال أحسن بزيد، ويا هند أحسن بزيد، ويا هندان أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد، فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة، لأنه لا ضمير فيه، ولو كان أمرا لكان ينبغي أن يختلف في التثنية فتقول : أحسنا بزيد، وفي جمع المذكر : أحسنوا بزيد، وفي إفراد المؤنث : أحسني بزيد، وفي جمع المؤنث : أحسنّ بزيد، فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث، فلما كان على صيغة واحدة، دلّ على أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر [٣].

٢ – ذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان :

إلى أن : لفظه ومعناه الأمر [٤] وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل كسائر أفعال الأمر، والباء داخلة على المفعول به، فهي للدلالة على التعدية، ومحل الجار والمجرور : النصب على المفعولية.

واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في «أفعل» على أنه فاعل.

---

١) أوضح المسالك ٣/ ٢٥٣
٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥
٣) أسرار العربية (١. ٦)
٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥

أ – **ذهب ابن كيسان** : إلى أن الضمير يعود على مصدر الفعل، وكأن الذي يقول : أحسن بزيد، أحسن أيها الحسن بزيد، ولكون هذا الضمير عائد على المصدر التزم فيه الإفراد والتذكير.

ب – **ذهب الباقون** إلى أن الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء المتعجب منه **واعتذروا** عن التزام الضمير الإفراد والتذكير بأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير. [1]

ولكن أيّ المذهبين أرجح ؟

اختلف النحويون حول أي المذهبين أرجح، فذهب جماعة إلى ترجيح مذهب البصريين ومنهم» ابن مالك «وخلاصة ما ذكره في الرد على الفراء ومن معه من **خمسة أوجه** :

الأول : لو كان فعل أمر حقيقة – كما يقولون – لوجب فيه جميع ما يجب في أفعال الأمر من استتار فاعله وجوبا، إذا كان مفردا مذكرا، وبروزه فيما عداه، وفعل التعجب لا يبرز فيه الضمير أصلا فلا يكون جاريا على منهج الأمر.

الثاني :

لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا، بل يكون آمرا غيره بالتعجب، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا يكون متعجبا، فلا يكون فعل أمر، لأنه على خلاف مدلول الأمر.

الثالث :

لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعد ضمير المخاطب، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك، لما تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع.

الرابع :

لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك: اصبر فتدرك مرادك، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول: أحسن بزيد فيحسن إليك، وأنت تريد التعجب.

الخامس :

لو كان أمرا حقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه، ألا ترى أنك تقول في الأمر

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥

من «أقام وأعان وأبان» : أقم، أعن، أبن، ولكنك تقول في التعجب : أقوم بزيد، وأعين به، وأبين به، فتبقي الواو والياء.

وذهب جماعة آخرون إلى ترجيح مذهب الكوفيين، وقد سلكوا هذا المسلك في إبطال مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول : أنه يلزم على قولهم – أنه أمر لفظا ومعنى – استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المعهود عكسه وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر نحو قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.

أي : ليتق الله، وليفعل خيرا. بدليل جزم الجواب، وذلك لأن مذهبهم أن فعل الأمر للواحد المعرى من حروف المضارعة – نحو أفعل – معرب مجزوم وأن الأصل فيه : لتفعل [1].

الثاني :

أنه لزم من قول البصريين إدعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما. وزيادتها في الفاعل، ولزوم تلك الزيادة خلاف الأصل.

الثالث :

أنه يلزم من قول البصريين إدعاء أن الهمزة في «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة، ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل.

وللإنصاف أقول : إن أدلة البصريين على أنه ماض جاء على صورة الأمر أقوى وأعتى من أدلة الكوفيين على أنه أمر لفظا ومعنى.

وبعد هذا الصراع المرير، والكر والفر بين هؤلاء وهؤلاء، نجد أن كل هذه المحاورات، وتلك الدفوعات لا حاجة إليها إذا سلمنا أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال، في الصحة والإعلال لأنه جرى مجرى الأمثال كما قررنا أولا. [2]

وإن المتتبع لمثل هذه الخلافات بين البصريين والكوفيين ليجد أنه نتج عن تنافسهم واختلافهم تشعب الآراء، وذهابهم بها مذاهب شتى، حتى إن المتكلم أو الكاتب ليجد نفسه أمام زحام شعاب من القول لا يدري أيها يسلك، فهذا رأي ضعيف، وذاك قليل

١) الإنصاف (٢٧) – ٢ / ٥٢٤

٢) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٢٥٧

وهذاك شاذ، وذلك كوفي لا يجيزه بصري، وهذا رأي انفرد به عالم دون بقية أهل المذهب، وهلم جرا.

ويرى شوقي ضيف «الدكتور»:

«إن أهم ما يميز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب، بدويهم وحضريهم، وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة [1] .

أما البصريون فإنهم لم يلتفتوا إلى كل مسموع، ولم يقيسوا على الشاذ فكانوا يرون أن أهم غرض عندهم هو «وضع قواعد عامة للغة» وأرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن ما سمع عن العرب مخالفا هذا التنظيم مسائل شخصية جزئية، فالبيت الشاذ ليس بحجةعلى الأصل المجمع عليه كما يقول المبرد. [2] **ويرون أيضا** : أنه لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لأدى ذلك إلى اختلاط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها. [3]

ومما سبق نجد أن التنافس بين النحاة على اختلاف مدارسهم ومشاربهم يكمن وراء اهتمامهم بالقياس، الذي هو أثر من آثار تأثرهم بالمنطق الأرسطي.

فهذا الكسائي يقول :

إنّما النحو قياس يتبع وبه في كــل أمــر ينتفع

١) المدارس النحوية (١٦.)
٢) التوهم عند النحاة (١٢.)
٣) المرجع السابق (١٢١)

ثالثاً :

مسائل لم تتعرض لها كتب الخلاف النحوي

(نسجتها على نول الأنباري)

وفيه مسألتان :

١ - موصولية (أل).

٢- الظرف والمجرور.

المسألة الثالثة عشرة

موصولية أل (١)

توطئة : الموصولات علي قسمين :

أ – حرفية ب – اسمية

أما الحرفية : فهي كل حرف يؤول مع ما بعده بمصدر وهي خمسة أحرف :

الأول: (أنْ) المصدرية، وتوصل بالفعل المتصرف مطلقا مثل : عجبت من أن **يفوز زيد أي** : عجبت من فوزه. فإذا وقع بعدها فعل غير متصرف فهي مخففة من الثقيلة قال تعالي (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى)[٢] واسمها مستتر قبل الجامد والتقدير «والله أعلم» أنه.

الثاني: (أنّ) المشددة مفتوحة الهمزة : وتوصل باسمها وخبرها مثل : علمت أنك سافرت، أي : علمت سفرك.

الثالث: (كي) وتوصل بالفعل المضارع فقط مثل : جئت لكي تكرم زيدا، أي جئت لإكرامه.

الرابع: (ما) المصدرية، ظرفية مثل : لا أصحبك ما دمت منطلقا، أي : مدة دوامك منطلقا. أو غير ظرفية مثل (بما نسوا يوم الحساب) أي بنسيانهم ذلك اليوم والله أعلم

الخامس: (لو) وتوصل بالفعل الماضي والمضارع مثل : وددت لو قام زيد أو وددت لو يقوم زيد أي : وددت قيامه.

أما الاسمية: فهي الأسماء التي تعين مسمياتها بواسطة جملة الصلة. وهي مبنية لشبهها الحرف في الافتقار اللازم. فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلي الصلة فأ شبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت [٣] وابن هشام يسميه بالشبه الاستعمالي وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف كأن يفتقر افتقارا متأصلا إلي جملة الصلة. [٤]

---

١) المسألة نسجت على نول الأنباري في الإنصاف.
٢) سورة النجم ٣٩.
٣) ٢- شرح ابن عقيل ١/ ٣٤.
٤) ١- أوضح المسالك ١ / ٣٢

وتنقسم الموصولات الاسمية إلي قسمين :

أحدها (خاص) وهو: الذي (للمفرد المذكر)، التي (للمفردة المؤنثة)، اللذان (للمثني المذكر رفعا)، اللذين (نصبا وجرا)،اللتان (للمثني المؤنث رفعا) واللتين (نصبا وجرا) والألي (للجمع مطلقا) مذكرا ومؤنثا – عاقلا وغير عاقل. والذين (لجماعة الذكور العقلاء) رفعا ونصبا وجرا، خلافا لبني هذيل وعقيل فإنهم يقولون (الذون) رفعا و(الذين) نصبا وجرا و(اللائي – اللاتي – اللواتي) بإثبات الياء وحذفها (لجماعة الإناث العقلاء) رفعا ونصبا وجرا .

الثاني: (مشترك)

ومعنى كونه (مشتركا) أنه يأتي بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا، عاقلا أو غير عاقل. وهو :

(من – ما) و (ذو) عند قبيلة «طيء» و (ذا) الإشارية بشروط و (أل) وأل هذه موضوعنا لذا سيكون الكلام عنها مفصلا.

تكون (أل) موصولة، اسما بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل والصفات المشبهة وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل : موصول حرفي، وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر. [1]

وأما قول ابن هشام : «والصفات المشبهة ليس بشيء» فهو ناتج عن خلاف طويل في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة.

فالجمهور يرى أن الصفة المشبهة لا تكون صلة (لأل) وأل الداخلة عليها عند هؤلاء معرّفة لا موصولة والسر في ذلك أن الأصل في الصفات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى. وذلك لأن الفعل يدل على الحدث والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل، واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة (لأل) أن يكون كل واحد منها دالا على الحدث، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة (لأل)، بل تكون (أل) الداخلة عليه معرفة. .. وذلك كالمؤمن – الفاسق – الكافر – المنافق . وهذا ما اختاره ابن هشام وارتاح إليه.

١) مغني اللبيب ١ / ٦.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة (لأل) وذلك لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل، وإن خالفته في المعنى ُ فهي ترفع الضمير (مستترا وبارزا) والظاهر كما يرفعها الفعل [1] ولعل هذا ما اختاره ابن مالك وارتاح إليه، حيث قال:

وصفة صريحة صلة (أل) وكونها بمعرب الأفعال قل

وقال ابن عقيل في شرح البيت :

«ويعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل (الضارب) واسم المفعول (المضروب) والصفة المشبهة (الحسن الوجه) [2].

ويقول السيوطي : وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما : توصل به نحو (الحسن) به جزم ابن مالك.

الثاني : لا توصل، وبه جزم في (البسيط) وذلك لضعفها وقربها من الأسماء، ورجّحه ابن هشام في المغني، لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال : «ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق» [3].

وصلها بالفعل المضارع:

قال السيوطي: وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما : توصل به وعليه ابن مالك، لوروده في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[4]

والشاهد فيه: (الترضى) حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع، فدل ذلك على أنها موصولة وليست علامة على اسمية ما تدخل عليه [5] ،ونظير هذا البيت في دخول»أل «الموصولة على الفعل المضارع قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

---

١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ١٥٦.
٢) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٥٥.
٣) ٣- همع الهوامع ١ / ٢٩٣.
٤) البيت من البسيط : ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢. ولم يذكره في المغني، وذكره ابن عقيل في شرح الألفية ١ / ١٥٧ وقال محقق المغني : البيت للفرزدق، وليس في ديوانه ١ / ٢٩٤ – الهمع (٢/ ٢٩٤)
٥) همع الهوا مع ١ / ٢٩٣ – ٢٩٤

ويقول أيضا:

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع [1]

والشاهد فيهما : (اليجدع - واليتقصع) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها، ومنه قول الآخر :

ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد [2]

والشاهد فيه «اليروح» حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها. ومثله:

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أن يعيد خليلا [3]

والشاهد فيه (اليرى) حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها

قال ابن مالك: وتوصل بالفعل المضارع اختيارا [4]، وقال بعد ذكر الأبيات: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن القائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن القائل الثاني من أن يقول : إلى ربنا صوت الحمار يجدع، وبالشيخة المتقصع، ولتمكن القائل الثالث: من أن يقول: ما من يروح، ولتمكن القائل الرابع من أن **يقول** : وما من يرى، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[5].

الثاني: (الكلام للسيوطي) لا توصل بالمضارع، وعليه الجمهور، وقالوا : الأبيات من الضرورات القبيحة [6].

نعم. . . . دخول «أل» على الفعل المضارع محل خلاف عند النحاة، مذهب ابن مالك وجمهور الكوفيين. أنه جائز في الاختيار، وإن كان قليلا وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب على ما بيّناه.

---

١) البيتان من الطويل : في عدة السالك ١ / ٢١ - ومنحة الجليل ١ / ١٥٨ - مغني اللبيب (١/ ٦١) - الإنصاف (١/ ١٥١)

٢) ١- البيت من البسيط: في أوضح المسالك ١ / ٢١ وهمع الهوامع ١ / ١٩٤ ولغة الشعر (٩٣)

٣) البيت من الطويل : ذكره حماسة عبد اللطيف في لغة الشعر (٩٣)

٤) تسهيل الفوائد (٣٤)

٥) لغة الشعر (٩٣ - ٩٤)

٦) همع الهوامع ١ / ١٩٤

مذهب البصريين : أنه لا يجوز في غير الضرورة [١]

وقال الشيخ «عبد القاهر الجرجانيّ» وهو من أقبح ضرورات الشعر.[٢]

وقال ابن هشام : هو خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك.[٣]

ويقول **عبد الرحمن أيوب**:

«ويرفض الأخفش اعتبار «أل» اسما موصولا، ويرى أنها حرف تعريف سواء دخلت على مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول، أو على غير مشتق [٤] ولم يوثّق كلامه، وهو بذلك يخالف ابن هشام حيث قال : «وهو خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك».

ويقول محمد حماسة عبد اللطيف : اتفق النحاة على أن دخول «أل» على الفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف خاص بالشعر، ما عدا ابن مالك، والأخفش فيما يتعلق بدخولهما على الفعل المضارع [٥].

ويقول أيضا: «إن الأخفش يجيز دخول (أل) على المضارع في الاختيار، لأن الشاعر ليس مضطرا إلى ذلك فله عن هذا مندوحة .[٦]

مما سبق يتضح أن الأخفش لا يرفض اعتبار «أل» موصولة، ثم يحاول أن ينتقد من يقول بأنها موصولة بقوله :«إن الضمير يعود عليه (أل) ولا يعود على الاسم المشتق المتصل بها».

مثال ذلك: أفلح المتقي ربه، ثم يقول : يرى هؤلاء «أي المجيزون» أن الضمير الهاء في ربه يعود على (أل) لا على المتقي، وسبب ذلك – على ما يبدو لنا – أن «متقي» ينصب «رب» وهي مضافة إلى الضمير، وكما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والضمير وما يعود عليه كالشيء الواحد أيضا، فإن مقتضى هذا أن يكون «متقي» عاملا فيما هو كالشيء الواحد، وبعبارة أدق : أمر لا يقبله منطق النحاة [٧]

وحتى نستطيع أن نبسط ما بسطه عبد الرحمن في نقد النحاة أقول:

---

١) أوضح المسالك ١ / ٢٢
٢٩ همع الهوامع ١/ ١٩٤
٣) ٣- مغني اللبيب ١ / ٦.
٤) دراسات نقدية في النحو العربي (٩٧ – ٩٨)
٥) لغة الشعر (٢٦.)
٦) المرجع السابق (٢٦١)
٧) دراسات نقدية في النحو العربي (٩٧ – ٩٨)

المثال الذي أتى به «قد أفلح المتقي ربه».

«أل» فيه موصول بمعني الذي في محل رفع فاعل و«متقي» الذي هو بمعنى «يتقي» صلة «أل»، و«ربه» مفعول به لاسم الفاعل، والهاء. في محل جر بالإضافة.

والمعنى : قد افلح الذي يتقي ربه.

وفاعل «يتقي» (ضمير) يعود على الموصول (الذي) وهذا سائغ مستساغ لا يرفضه منطق النحاة.

ألا ترى أن صلة الموصول (أيا ما تكون) لابد أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصول (ظاهرا أو مقدرا) وهو المسمى بالعائد، **ثم يعرض** الدكتور حجة من يقول : إنها حرف تعريف فيقول: «يعمل العامل في الاسم الذي بعدها ولا يعمل فيها، ولو كانت اسما لتأثرت بالعامل».

مثال ذلك : مررت بالضارب، وفيه يظهر الجر على «الضارب» لا على «أل» لأنها حرف لا محل له من الإعراب [1]، **ثم يقول** : يعرب الخضري عبارة (المعرب والمبني) في حاشيته على ابن عقيل.

فيقول: «أل» فيها أي في كلمة (المعرب والمبني) اسم موصول، وكلمة «معرب ومبني» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أما الرفع الظاهر عليها فهو مستعار من اسم الموصول الذي هو «أل»، ونحن لا نقبل استعارة الحكم الإعرابي، إذ إنه أمر ثابت للكلمة في موقعها هي لا في موقع سواها [2].

إذا سلّمنا أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإن الموصول وصلته كذلك.

وإذا سلّمنا أن إعراب المضاف قد يظهر على المضاف إليه، فإن إعراب الموصول قد يظهر على الصلة كذلك. قال تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا».[3]

الإعراب :

لو : امتناعية شرطية.

كان : فعل ماضي ناقص ناسخ مبني على الفتح.

١) دراسات في نقد النحو العربي (٩٨)
٢) المرجع السبق ٤٩ / ٥.
٣) الأنبياء من الآية «٢٢»

فيهما : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان.

آلهة : اسم «كان» مؤخر.

إلا الله : إلا : اسم بمعنى «غير» وهي وما بعدها صفة لآلهة. فلم يظهر الإعراب على المضاف «إلا» وإنما ظهر على المضاف إليه «لفظ الجلالة».

وبهذا الاستدلال يتضح صحة ما ذهب إليه الشيخ الخضري – طيب الله ثراه – في حاشيته على ابن عقيل.

وصلها بالجملة الاسمية والظرف :

يقول ابن هشام :

وربما وصلت بظرف أو جملة اسمية وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف فالأول قوله:

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعة [1]

والثاني قوله:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد [2]

وجعلهما خاصان بالشعر[3].

ويقول السيوطي: ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في الضرورة باتفاق وأنشد صدر البيتين [4].

ويقول ابن عقيل :

وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية والظرف شذوذا وأنشد البيتين [5]، ويقول محمد حماسة عبد اللطيف:

---

١) البيت من الرجز : شرح ابن عقيل (١/ ١٥٢) مغني اللبيب (١/ ٦٠) – الهمع (٢/ ٢٩٤)
٢) البيت من الوافر : شرح ابن عقيل (١ / ١٥٠)
٣) مغني اللبيب ١ / ٦.
٤) همع الهوامع / ١ / ١٩٤
٥) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٥٨ – ١٥٩

ويرى بعض النحاة أنها اسم موصول قائم برأسه، ودليلهم على ذلك أنها وصلت بالفعل المضارع والظرف، والجملة الاسمية، ومن هؤلاء : الرضي وابن برهان، وابن هشام، وهذا الرأي أقرب إلى الوصف لأنه لا يتكلف معه تقدير [١].

ونلاحظ أن كل الأبيات التي وردت عن العرب والتي دخلت فيها «أل» على الجملة الاسمية والظرف، لم يعرف لها قائل، وهذا ما جعل الكسائي يقول بعد بيت:

وغيرني ما غال قيسا ومالكا وعمرا وجحرا بالمعشقر ألمعا

إن الشاعر يريد «معا» فزاد اللام[٢]، ومن العلماء من يجيب على الشواهد التي دخلت فيها»أل «على الجملة الاسمية والظرف ونحوهما بأن»أل» إنما هي بعض كلمة وأصلها» الذين» فحذف ما عدا «الألف واللام»، وقال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجيب على اللغة العربية فهذا لبيد بن ربيعة يقول: «درس المنا بمتالع فأبان»، أراد : المنازل، فحذف الحرفين لغير ترخيم.

وهذا رؤبة يقول: «أو ألفا مكة من ورق الحمى»

أراد : الحمام فحذف الميم ثم قلب الفتحة كسرة والألف «ياء» [٣]، وهذا ما فتح الباب أمام بعض المحدثين إلى القول بمثل ذلك، فهذا : محمد حماسة عبد اللطيف يقول:

ولعل دخول «أل» على المضارع والظرف والجملة الاسمية كان لهجة بعض القبائل التي لم يسجلها النحاة، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور في الفصحى، بدليل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في العراق، وسوريا، ولبنان، على مستوى الفصحى والعامية، فهذا شاعر لبناني يقول:

خيوط أنا الغزلتها

يعود يا هلا

من المجاهل الوراء قبرص الحبيبة

وعلى مستوى العامية، لعلنا نسمع أحد مطربي سوريا يقول:

اليهوى كحيل ما يدوج الراحة

١) لغة الشعر (١٦١)
٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ١٥٩
٣) السابق ١ / ١٥٩

وفي لهجة العراق : «الليباع لا يرد» و «الكتب التقرأ».

وفي مطلع أغنية عراقية:

حروف اسم حبوبتي اللبيها همت. . . . . والكلام لحماسة

ثم يستشهد بكلام **عبدالرحمن أيوب** في هذا الإطار فيقول:

«من أجل هذا نفترض أنه كان في العربية قديما استعمال واحد، وهو دخول «أل» على الأسماء والأفعال والجار والمجرور والظرف، وأن هذا الاستعمال لم يكن يعني سوى التعريف بمعناه العام [1]، إن محمد حماسة وهو بصدد نفي الضرورة يناقض نفسه، فقد أيد من استعملها من النحويين «موصولة» وخاصة ابن مالك حيث يقول:

ويرى بعض النحاة أنه قسم برأسه وهذا الرأي أقرب إلى الوصف لأنه لا تكلف فيه «ثم يعود ويقول : لعله كان من لهجة بعض القبائل، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور».

وأخيرا يستشهد بكلام عبد الرحمن أيوب «الدكتور» فيقول : «من أجل ذلك نفترض أنه كان في العربية قديما استعمال واحد. . . . إلخ.

وهل يقعّد النحويون للغة بكلمات مثل : لعل، ونفترض أن؟

وهل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في بعض الأقطار العربية يعد دليلا قاطعا؟

وما الفرق بين الفصحى عند شاعر لبنان والعامية عند المطرب السوري؟

أبعد كل ما ذكره النحويون في التفرقة بين «أل» الموصولة و «أل» المعرفة يفترض الدكتور أن هذا الاستعمال لم يكن سوى التعريف بمعناه العام. !!!

وبعد : فإن ما ترتاح له النفس ويطمئن إليه القلب هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، ولنا فيما جاء عن العرب دليل وحجة، ولا وجه لرفض أو إنكار. . . . .

والله أعلم

١) لغة الشعر (٢٦١ – ٢٦٢)

المسألة الرابعة عشرة [1]

شبه الجملة (الظرف والمجرور)

توطئة :

لما كان الظرف والمجرور – كما يقول المعتزلة «في مرتكب الكبيرة»: في منزلة بين المنزلتين. فلا هو مفرد ولا هو جملة، ولا هو قسم برأسه – على الراجح – كان الكلام فيه كثيرا واللغط حوله أكثر. فوجدت أن الحاجة ماسة إلي الولوج فيه – لكن على وجل – كما ولجت بلقيس – ملكة سبأ ملك (سليمان) على نبينا وعليه السلام.

أولا: الظرف :

الظرف في اللغة: هو الوعاء.

وقد استعير المفهوم اللغوي في النحو للدلالة علي الوعاء الزماني أو المكاني الذي وقع فيه الفعل فهو بمنزلة الوعاء الحسي المعروف.

وفي الاصطلاح:

اسم يدل علي مكان حدوث الفعل، أو زمانه.

وللظرف تقسيمات عدة لا تليق بها هذه العجالة.

متعلق الظرف:

كل ما ينصب من الظروف يحتاج إلي ما يتعلق به من فعل أو شبهه. ولهذا المتعلق ثلاث حالات:

الأولي: أن يذكر في الجملة – وهو الأصل.

قال تعالي (يوم تري المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم. . . . .) [2]

فالظرف (بين) متعلق بالفعل (يسعى).

---

١) المسألة نسجت على نوال الأنباري في الإنصاف.

٢) ١ – الحديد من الآية (١٤)

الثانية : أن يحذف جوازا إذا دل علية دليل مثل : ليلا، ميلا جوابا لمن قال :متى سافرت ؟ وكم سرت ويمكنك في هذه الحالة ذكر المتعلق فتقول : سافرت ليلا وسرت ميلا.

الثالثة : أن يحذف وجوبا. وذلك في موضعين :

أحدهما :أن يكون كونا عاما صالحا لأن يراد به كل حدث، ويسمى أيضا :

(الكون المطلق) وهو ما يدل علي صفة مطلقة، أي داله علي وجود تام مثل: (موجود – كائن – حاصل. . . . . إلخ).

قال تعالي: (وإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك. . . . .) [1] فحذف المتعلق وجوبا، وتقديره (موجودات، أو ثابتات، أو كائنات) والمتعلق المحذوف صفة للنساء في محل نصب لأنه نكرة.

وتقول : التمع البرق بين السحب. أي «موجودا – أو كائنا – أو ثابتا» والمتعلق المحذوف حال من البرق في محل نصب، لأنه معرفة. قال تعالي (قل كفي بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) [2].

والشاهد في الآية (ومن عنده علم الكتاب) والمتعلق المحذوف تقديره (يحصل – أو يوجد) فيكون جملة لا مفرد، وذلك لأن صلة الموصول غير«أل» لا تكون إلا جملة.

ثانيهما : أن يكون الظرف متعلقا بعامل متأخر عنه، وهو في نية التقديم. قال تعالي : (ويوم القيامة يكفرون بشرككم) [3] فـ (يوم) ظرف زمان متعلق بمتأخر عنه. إذ الأصل في هذا الظرف التأخر عن متعلقه، ولكنه هنا جاء متقدما وبقي التعلق بالفعل المتأخر وهو (يكفرون) إذ التقدير : يكفرون بشرككم يوم القيامة، والله أعلم.

ثانيا : المجرور :

الجر لغة : الجذب والسحب.

يقال :جرّت الخيل الأرض بسنابكها : أي أثرت فيها، وتسمية حروف الجر بهذا الاسم تسمية البصريين، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها. وذلك كما سموا حروفا أخري بالنواصب وسموا أنواعا أخري من الحروف بالجوازم والكوفيون يسمونها: حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلي الاسم أي تربط بينهما ويسمونها أحيانا : حروف الصفات

١) النساء من الآية (١١)
٢) الرعد من الآية ٤٣
٣) فاطر (١٤)

لأنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها وقد عملت حروف الجر في مجرورها (الاسم) علي الأصل لأنها مختصة به أي بالدخول عليه، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به ولذلك لا يسأل عن علة عملها الجر، لأن ما جاء علي أصله لا يسأل عن علته [١].

أنواع حروف الجر :

١- أصلي : وهو ما يحتاج إلي متعلق قبله، ولا يستغني عنه معني ولا إعرابا - قال تعالي (أركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب) [٢] . وهو موضوعنا.

٢- زائد : وهو ما لا يحتاج إلي متعلق قبله، ولكنه يرتبط بما قبله معني ويستغني عنه إعرابا، ومن أحرف الجر التي تقع زائدة :

الباء :قال تعالي (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) [٣] الآية.

من : قال تعالي (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها). [٤]

اللام : قال تعالي (إن ربك فعال لما يريد). [٥]

٣- شبيه بالزائد : وهو لا يحتاج إلي متعلق قبله، ولكنة لا يستغني عنه معني أو إعرابا، فهو يشبه الزائد من حيث إنه لا يحتاج إلي متعلق، ويشبه الأصلي من حيث إنه لا يستغنى عنه

معني و إعرابا. وهو «رب» مثل «رب أخ لك لم تلده أمك» - عدا، خلا، حاشا - في أحد وجهي استعمالاتها أي إذا وقع الاسم بعدها مجرورا، مثل : أثمرت الأشجار عدا شجرة (بجر شجرة).

متعلق حرف الجر الأصلي :

لا بد لحرف الجر الأصلي من متعلق يرتبط به، وهذا المتعلق قد يكون:

١- فعلا : قال تعالي (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) [٦] فالمجرور (عن النعيم) متعلق بالفعل (تسألن).

---

١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣
٢) سورة ص الآية (٤٢)
٣) الممتحنة الآية (١٠)
٤) الأنعام (٥٩)
٥) سورة هود الآية (١٠٧)
٦) سورة التكاثر الآية (٨)

٢- اسما فيه معني الفعل (اسم الفعل).

قال تعالي (أف لكم ولما تعبدون من دون الله) [١] فالمجرور (لكم) متعلق باسم الفعل (أف) الذي هو بمعني (أتضجر).

٣- اسما مشتقا عاملا :

أ- اسم الفاعل : العالم مستنير برأيه . فالمجرور (برأيه) متعلق باسم الفاعل (مستنير).

ب - اسم المفعول : العدو منتصر عليه،

فالمجرور (عليه) متعلق باسم المفعول (منتصر).

ج- صيغة المبالغة :

الآي تترى والخوارق جمة جبريل رواح بها غداء

فالمجرور (بها) متعلق بصيغة المبالغة (رواح).

٤- اسما جامدا مؤولا بمشتق : قال تعالي (وهو الله في السموات وفي الأرض)[٢] فالمجرور (في السموات) متعلق بلفظ الجلالة (الله) لأنه في تأويل مشتق أي (معبود).

قال الشاعر :(٢)

أسد علي وفي الحروب نعامة ربداء تهرب من صفير الصافر

فالمجرور (علي) متعلق ب (أسد) لأنه في تأويل مشتق أي (شجاع).

٥- كونا عاما محذوف وجوبا :

مثل : العلم في الصدور. فالمجرور (في الصدور) متعلق بمحذوف واجب الحذف تقديره مستقر - أو كائن - أو موجود. . . . . الخ.

٦- قد يتعلق بالمصدر :

مثل : زيارتي لك تعود عليك بالخير، مرورك بي يسرني. فالمجرور (لك - بي) متعلقان بالمصدر (الزيارة - المرور).

---

١) سورة الأنبياء الآية (٦٧)

٢) البيت من الكامل ٢ - - سورة الأنعام

الظرف والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع:

الظرف والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع، فإما أن يتقدمهما نفي – أو استفهام – أو وصف – أو لا.

أولا: إن تقدمهما (نفي – استفهام – موصوف) نحو : ما في الدار زيد – أعندك عمرو ؟ – مررت برجل معه صقر. ففي المرفوع بعدهما ثلاثة مذاهب :

الأول: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا.

الثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، وهو اختيار ابن مالك. وتوجيهه : أن الأصل عدم التقديم و التأخير.

الثالث : أنه يجب كونه فاعلا. نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب الظاهر فاعلا فهل عامله (متعلق شبه الجملة) أو الظرف والمجرور لنيابتهما ؟. فيه خلاف والمختار – عند ابن هشام – أن الظاهر مرفوع بالظرف [1] إلا أن رفع الظاهر بالمتعلق أولي ؟ فمثلا عندما نقول : ما في الدار زيد – أعندك عمرو ؟ ويكون المتعلق هنا من قبيل المفرد، يكون المعني : ما مستقر زيد – أمستقر عمرو ؟ فيكون الظاهر مرفوعا بالمتعلق فاعلا له، أغني عن الخبر، وتصبح الجملة اسمية.

أما إذا كان الظاهر مرفوعا بالظرف والمجرور فاعلا لهما فيكون المعني : ما حل في الدار زيد – أحل عندك عمرو ؟ فحذف الفعل واكتفي بالظرف والمجرور فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل [2] وعلي الأول تكون الجملة اسمية، وعلي الثاني تكون الجملة فعلية، ولا شك أن التعبير بالاسمية أقوي حيث الثبات والدوام، أما الفعلية فأنها تفيد التجدد والحدوث.

ومما يعضض ما ذهبت إليه قوله تعالي (أفي الله شك فاطر السموات والأرض)[3]

فالأقوى والأظهر في الآية الكريمة، أن يكون الظاهر (شك) مرفوعا بالمجرور (في الله) فاعلا له. وذلك أن (فاطر) نعت للفظ الجلالة (الله)، فلو قلنا : إن الظاهر (شك) مبتدأ مؤخر، والمجرور (في الله) خبر مقدم للزم الفصل بين الموصوف (لفظ الجلالة) وصفته (فاطر) بأجنبي. وذلك لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

---

١) مغني اللبيب ٢/ ٥١

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥١-٥٢

٣) سورة إبراهيم من الآية (١)

وقياس ذلك قوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم». [١]

فكلمة (راغب) مبتدأ و(أنت) فاعل أغنى عن الخبر، وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق (براغب) فلا يلزم الفصل بين المجرور وما تعلق به بأجنبي،لأن الفاعل (أنت) مرفوع بالوصف (راغب) فليس بأجنبي عنه.

أمّا إذا قلنا (راغب) خبر مقدم و (أنت) مبتدأ مؤخر للزم الفصل بين المجرور (عن ألهتي) وما تعلق به (راغب) بأجنبي، وذلك لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح وعلية يكون الأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره.[٢] وعلي الرغم من جواز الوجهين في مثل هذه الصورة فإن جعل الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلا أغني عن الخبر، أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه حملٌ علي شيء مختلف فيه. إذ الكوفيون لا يجيزون تقدم الخبر علي المبتدأ أصلا ومع هذا فإن التقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين [٣].

ثانيا : إن لم يتقدمها (نفي – أو استفهام – أو غيرها) نحو في الدار زيد – عندك عمرو. فخلاف أيضا.

١– البصريون إلا الأخفش والمبرد [٤] : الظاهر (مبتدأ مؤخر) والظرف أو المجرور (خبر مقدم).

٢– الكوفيون والأخفش والمبرد من البصريين : يجوز في الظاهر الرفع علي الفاعلية، لأن الاعتماد علي (نفي – أو استفهام) ليس بشرط عندهم. وقد أشار ابن مالك إلي مذهب الكوفيين بقوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد، أي : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام [٥] فشرط ابن مالك استحسان لا وجوب [٦].

يقول الكوفيون : والذي يدل علي صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا علي أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ – قال تعالي (أولئك لهم جزاء الضعف) فجزاء مرفوع بالظرف (لهم)، [٧] وقد ورد في كلام العرب ما يؤيد مذهب الكوفيين ومنه قول زهير ابن مسعود

١) سورة مريم من الآية (٤٦)
٢) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٩٨
٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٩٧
٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥١
٢– شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤
٥) همع الهوامع ١/ ٧
٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦) ١/ ٥٢
٧) البيت من الوافر

الضبي :

فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

والشاهد فيه (فخير نحن) حيث (خير) مبتدأ و (نحن) فاعل أغني عن الخبر، ولم يتقدم علي الوصف (خير) نفي أو استفهام. وبه يتم استدلال الكوفيين علي جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد علي نفي أو استفهام. كما أنه لا يجوز في البيت أن يكون (خير) خبر مقدم و(نحن) مبتدأ مؤخر إذ يلزم عليه الفصل بين الخبر وما تعلق به (عند الناس) و(منكم) بأجنبي. علي ما تقرر من أن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح.

شبه الجملة مع ما أصله المبتدأ والخبر:

يقع متعلق شبة الجملة (الظرف والمجرور) خبرا لكان أو إحدى أخواتها باتفاق فنقول: مازال الطلاب في الفصل. أضحي خالد بين المتفوقين. قال تعالي حكاية عن إبراهيم – عليه السلام (وما كان من المشركين) [١] – وقال تعالي (قل لو كان معه آلهة كما يقولون) الآية [٢].

كما يقع متعلق شبة الجملة (الظرف والمجرور) خبرا لإنّ أو إحدى أخواتها باتفاق. فتقول: إن العمال في المصنع. إن الطائر فوق الغصن. قال تعالي (إن ذلك من عزم الأمور) [٣]، توسطهما (الظرف والمجرور) بين الناسخ واسمه.

أولا : في باب (كان) وأخواتها :

خبر (كان) وأخواتها يجوز توسطه مطلقا (شبه جملة أو غيره) ما عدا خبر (دام) قال تعالي (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) [٤] و قال تعالي (أكان للناس عجبا أن أوحينا) [٥] وقال تعالي (ليس البر أن تولوا وجوهكم) [٦].

قال السموءل بن عادياء :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول [٧]

١) البقرة من الاية ١٣٥
٢) سورة الإسراء من الآية ٤٢
٣) آل عمران الآية ١٨٦
٤) الروم من الآية ١٤٧
٥) يونس من الآية ٢
٦) البقرة من الآية ٧٧
٧) البيت من الطويل – شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٣ – الهمع ١/ ٨٧– قطر الندى ١٤٢

والأصل في كل ما سبق :

«وكان نصر المؤمنين حقا علينا»، «أكان وحينا للناس عجبا»، «ليس تولية وجوهكم البر»، «وليس عالم وجهول سواء». أما خبر (دام) فذكر (ابن معط) أنه لا يتقدم علي الاسم فلا تقول : لا أصاحبك ما دام قائما زيد. وأمّا قول ابن مالك «وكل سبقه دام حظر» معناه : أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر (دام) عليها فإن أرادوا أنهم منعوا تقدم خبر (دام) علي (ما) المتصلة بها نحو : لا أصحبك قائما ما دام زيد فمسلم، وإن أرادوا أنهم منعوا تقدم خبر (دام) علي «دام» وحدها فالظاهر أنة لا يمتنع وتبعه ابن عقيل حيث قال «والصواب جوازه» [1] وأنشد.

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم (٢)

والشاهد فيه – عند ابن عقيل – «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام

(منغصة) علي اسمها (لذاته) والأصل : «مادامت لذاته منغصة» [3] وفي توجيه ابن عقيل واستشهاده علي – ابن معط – نظر حيث يترتب علي هذا التوجيه الفصل بين الجار والمجرور. (بادكار) وما تعلق به (منغصة) بأجنبي (لذاته) لما اتفقنا عليه وهو أن الخبر لا يعمل في المبتدأ علي الصحيح، وبهذا البيت يضعف استشهاد ابن عقيل ويقوي ما ذهب إليه (ابن معط).

ومما يستشهد به ردا علي – ابن معط – ولا يرد عليه الاعتراض السابق

قول الشاعر :

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

والشاهد فيه (ما دام حافظ سري من وثقت به) فإن قوله:(حافظ سري) خبر دام، وقوله (من وثقت به) اسمها مؤخر. والأصل فيه (ما دام من وثقت به حافظ سري).فقد تقدم خبر (دام) علي اسمها، ولا يرد عليه الاعتراض الوارد في البيت السابق.

وقد ذكر **الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد** – طيب الله ثراه – أن البيت يحتمل التأويل [2] وتأويله : أن اسم (دام) ضمير مستتر يعود علي (من وثقت به) وخبرها (حافظ سري)

١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤ ٢ – البيت من البسيط ولا يعرف له قائل
٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٤٤

و(من وثقت به) فاعل بـ (حافظ) لأنه اسم فاعل فقد عاد الضمير فيه علي متأخر وهنا يقول الشيخ أن عود الضمير علي متأخر هنا مغتفر، لأن الكلام يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين (دام – حافظ سري) وتأخر معمول واحد (من وثقت به) فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول وهو جائز عند البصريين، انتهى. [١]

وفي كلام الشيخ – طيب الله ثراه – نظر من وجهين :

الأول : أنه لو صح التأويل فالكلام من باب التنازع وليس من باب الاشتغال.

فضابط الاشتغال : أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط علي الاسم الأول لنصبه [٢] ولا يتأتي ذلك مع البيت.

أما ضابط التنازع : فأن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعني [٣] فكلمة (دام) و(حافظ سري) عاملان يتنازعان (من وثقت به) علي الرفع، فأعطي للثاني (حافظ) وأضمر في الأول (دام) علي حد تأويل الشيخ.

الثاني : أن العامل الأول (دام) يطلب (من وثقت به) اسما له لأنه فعل ناقص – أمّا العامل الثاني (حافظ) يطلب (من وثقت به) فاعلا له لأنه وصف يعمل عمل فعله المبني للمعلوم (يحفظ) ولا تنازع بين جامد وغيره. ذكره ابن هشام. [٤]

ومن توسطه وهو شبة جملة (ظرف – مجرور)

قوله تعالي : (ليس عليك هداهم)[٥] وقوله تعالي (قال يا قوم ليس بي سفاهة). [٦]

وتقول: مازال فوق الغصن العصفور. بات بين النجوم القمر.

ثانيا : في باب (إن وأخواتها)

اتفق النحويون علي أنه لا يجوز توسط خبر (إن وأخواتها) إن كان غير ظرف أو مجرور أما إذا كان الخبر ظرفا أو مجرور فله ثلاثة أحوال :

---

١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٥
٢) قطر الندى ٥٢١
٣) أوضح المسالك ٢/ ١٨٦
٤) المرجع السابق ٢/ ١٩٢
٥) البقرة من الآية ٢٧٢
٦) الأعراف من الآية ٩٧

الأول : وجوب التوسط وذلك في موضعين :

١ – أن يقترن بالاسم ضمير يعود علي بعض الخبر. مثل : إن في الدار صاحبها. إذ لو تقدم الاسم لعاد الضمير علي متأخر لفظا ورتبه، وهو لا يجوز.

٢ – أن تقترن بالاسم لام الابتداء. قال تعالي (إن في ذلك لعبرة) [١] وقال تعالي: (إن لك لأجرا غير ممنون) [٢] .

الثاني : وجوب التأخير. وذلك إذا اقترن بالخبر لام الابتداء (اللام المزحلقة)، وذلك حتى لا يجتمع مؤكدان علي مؤكد واحد. قال تعالي (وإنك لعلي خلق عظيم) [٣]

الثالث : جواز الأمرين (التأخر والتوسط) إذا لم يكن مانع. مثل : إن الأزهار في الحديقة. قال تعالي (إن ذلك من عزم الأمور). [٤]

تخلص من ذلك أن خبر (إن وأخواتها) لا يتوسط إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، فإن كان غير ظرف أو مجرور فلا يجوز توسطه باتفاق. [٥]

شبة الجملة معمولا للخبر:

إذا كان الخبر وصفا فإن معموله يتعلق به.

– خبرا لمبتدأ مثل : زيد آكل طعامك.

– خبرا لكان أو احدي أخواتها : كان زيد آكلا طعامك.

– خبرا لأن أو إحدي أخواتها : إن زيدا آكل طعامك.

والطعام في كل ما سبق يعرب (مفعولا به) أي معمولا للخبر.

وكذلك شبة الجملة إذا وقع معمولا للخبر، فإنه يتعلق به كذلك خبرا لمبتدأ مثل : العالم مستنير برأيه.

خبرا لكان أو إحدى أخواتها : ما زال الضيف مقيما عندك.

---

١) النازعات من الآية ٢٦
٢) سورة القلم الآية ٣
٣) سورة القلم الآية ٤
٤) آل عمران من الآية ١٨٦
٥) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٣٣

خبرا لإن أو إحدى أخواتها : إن زيدا جالس عندك . فالظرف والمجرور فيما سبق معمول للخبر.

توسط معمول الخبر:

أولا : توسط معمول خبر (كان وأخواتها).

لا يجوز أن يلي (كان وأخواتها) معمول الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور فلا تقول: كان طعامك زيد آكلا. هذا مذهب البصريين، وأجازه الكوفيون. فإن ورد من لسان العرب ما ظاهرة أنه ولي كان أو إحدي أخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجرور، أوّل علي أن في الفعل الناسخ «ضمير شأن» ويعرب اسما له، دفعا لهذا الإيلاء ومنه قول الفرزدق :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوّدا [1]

والشاهد فيه (بما كان إياهم عطية عوّدا). حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول الخبر وهو (إياهم) علي اسمها وهو (عطية) مع تأخر الخبر وهو جملة (عوّدا). فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه. والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان ولهم في البيت توجيهات. أهمها: أن اسم كان (ضمير الشأن) وجملة (عطية عوّدا) في محل نصب خبر كان فرارا من الإيلاء.

نعم لقد استطاع البصريون في بيت الفرزدق التأويل، مخالفين ما ورد من اللسان العربي فما بالهم يفعلون في غيره. خذ مثلا قول الآخر :

باتت فؤادي ذات الخال ســـــالبة فالعيش إن حُم لي عيش من العجب [2]

والشاهد فيه (باتت فؤادي ذات الخال سالبه) فقد ولي فيه معمول الخبر (فؤادي) العامل (بات) وهو ليس بظرف ولا مجرور والأصل فيه (باتت ذات الخال سالبه فؤادي).

ومنه قول الآخر:

لئن كان سلمي الشيب بالصّد مغريا لقد هـــوّن السلوان عنها التحلّمُ

والشاهد فيه: (كان سلمي الشيب بالصد مغريا) فقد ولي فيه معمول الخبر (سلمي) العامل

١) البيت من الطويل
٢) البيت من البسيط ولا يعرف له قائل

(كان) وهو ليس بظرف ولا مجرور. والأصل فيه (لئن كان الشيب مغريا سلمي بالصد). وقوله (لقد هون السلوان عنها التحلّمُ) جوابا للقسم استغني به عن جواب الشرط. فأنت تري أن معمول خبر الفعل الناسخ، قد ولي العامل وهو ليس بظرف ولا مجرور ولا مجال فيه للتأويل والتخريج كما يفعل البصريون

إن ما ورد عن العرب الخُلّص الموثوق بعربيتهم يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون، بل إن أهم ما يميز مدرستهم هو الاتساع في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب، وهو ما دفع البصريين لشن حملات شعواء عليهم. فإن كان المعمول (ظرفا أو مجرورا) جاز إيلاؤه (كان وأخواتها) باتفاق وعلتهم في ذلك : أن الظروف والمجرورات يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما مثل : كان عندك زيد مقيما – كان فيك زيد راغبا.

ثانيا : معمول خبر (إن وأخواتها) :

لا يجوز تقدم معمول الخبر علي الاسم في باب (إن وأخواتها) مطلقا أي سواء كان المعمول مفعولا صريحا مثل : إن زيدا آكل طعامك. فلا يجوز : إن طعامك زيدا آكل أو كان المعمول ظرفا أو مجرورا مثل : إن زيدا جالس عندك، أو واثق بك. فلا يجوز تقديم المعمول علي الاسم فلا تقول : إن عندك زيدا جالس أو إن فيك زيدا راغب.

وقد أجاز سيبويه تقدم المعمول إن كان شبة جملة.

قال الشاعر :

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله [1]

والشاهد فيه (فإن بحبها أخاك مصاب القلب) فقد تقدم معمول خبر (إن) وهو قوله (بحبها) علي اسمها وهو قوله (أخاك) وخبرها وهو قوله (مصاب القلب). والأصل فيه: فإن أخاك مصاب القلب بحبها.

إن المنطق يقول بقياس جواز تقدم المعمول إذا كان ظرفا أو مجرورا فحيث جاز تقدم الخبر إذا كان شبه جملة، جاز تقدم المعمول، إذا كان شبه جملة كذلك.

قال السيوطي : ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها نحو : إن طعامك زيدا آكل بالإجماع، فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما، وأنشد البيت [2]

١) البيت من الطويل ولا يعرف له قائل
٢) همع الهوا مع ٢/ ١٦.

ثالثا : تقدم معمول الخبر علي الناسخ :

أ – تقدم المعمول علي الفعل: أجاز النحويون تقدم خبر الفعل الناسخ علية فتقول في : كان الجو لطيفا – لطيفا كان الجو. ولكن لم يرد من لسان العرب ما يؤيد ذلك، وإنما الذي ورد تقدم معمول الخبر وفي المسألة خلاف :

١ – ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلي المنع.

٢ – ذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلي الجواز. واستشهدوا له بقوله تعالي: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) [١] وقوله تعالي (وأنفسهم كانوا يظلمون) [٢] وقوله تعالي (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) [٣]. فمعمول الخبر علي الترتيب (إياكم – أنفسهم – يوم يأتيهم) قد تقدم علي الفعل الناسخ (كان – كان – ليس) وحجتهم أن المعمول جزء من الخبر، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل. وهذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، وإن كان هؤلاء قد اتخذوها دليلا هنا وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إلية النقص.[٤]

ب – لا يجوز باتفاق تقدم خبر الحرف الناسخ عليه فلا تقول في : إن الجو لطيف. لطيف إن الجو. وذلك لأن الحرف أضعف في العمل من الفعل فلا يجوز تقدمه، فمن باب أولي ألا يتقدم المعمول، وهذا تعليل ينسجم مع العقل ويطمئن إليه القلب.

وبعد فإنّ الظرف والمجرور من المسائل المتداخلة المتشعبة لوقوعها موقع الفعل، والخبر ومعموله، والصفة والحال وغيرها. فتراهما يقعان موقع المفرد تارة والجملة تارة أخرى. ولذا نجد العرب يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما فلهما مَزِيّة خاصة ليست لغيرهما. إلا أنّ الأبرز في المسألة. إذا وقع بعدها مرفوع.

١ – فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو وصف فقد رجّحنا ما نقله ابن هشام عن أكثر المتأخرين من أن المرفوع بعدهما فاعل بهما، وخالفته في أنّ المرفوع بعدهما فاعل بمتعلقهما.

٢ – إن لم يتقدمهما نفي أو استفهام أو وصف فقد رجّحنا ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش والمبرد من أن المرفوع بعدهما فاعل بهما. وذلك لأن السبق بنفي أو استفهام ليس شرطا، وما ورد عن العرب يؤيد ما ذهبوا إليه على نحو ما ذكرنا فلا مناص من قبوله.

---

١) سبأ من الآية (٤.)
٢) الأعراف من الآية (١٧٧)
٣) هود من الآية (٨)
٤) شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٥٨

الخـــاتـــمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على من نُزّل عليه الفرقان ليكون للعالمين نذيرا، القائل عن نفسه – صلى الله عليه وسلم – «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» وعلى آله وصحبه بيضة الدين، وعلى من قدس لغة القرآن إلى يوم الدين.

وبعـــــد:

فهذا ما تيسر لي قراءته، وقد جعلت جُلّ همّي أن أكون موضوعيا في كل مسألة قرأتها، وذلك بعد ذكر موقف الفريقين (بصريين وكوفيين) وغيرهم من النحويين من مؤيدين ومخالفين (قدماء ومحدثين)، ثم نقلت نصوصا من القرآن الكريم وأقوال الشعراء المحتج بشعرهم ترجيحا لما رأيته راجحا بالحجة والدليل.

وقد ظهر المذهب الكوفي واضحا جليا ذا صوت جهوري في معظم ما تعرضت له من مسائل ومنها:

١ – عطف الظاهر على الضمير. سواء العطف على ضمير الرفع أو ضمير الخفض وإن كان في الأخير أقوى وأعتى، وذلك لوروده في كلام العرب «نثرا ونظما» وقراءة الكثيرين وتخريج القراءة على العطف بما تقتضيه الفصاحة

٢ – توكيد النكرة توكيدا معنويا. فقد ثبت أن الواقع اللغوي يؤيده والقياس يعضده.

٣ – منع صرف ما ينصرف في الشعر للضرورة، فقد انتصر الكوفيون فيها نصرا مؤزرا حتى إن ابن الأنباري لم يجد مناصا من موافقتهم بعد أن وجد عددا غير قليل من أئمة المذهب البصري قد وافقهم.

٤ – تقديم خبر ليس عليها. فقد ذهب الكوفيون إلى المنع، وبالدراسة وجدنا أن القياس والواقع اللغوي يؤيدانهم.

٥ – العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر. . على اعتبارٍ عمل (إنّ) في الاسم دون الخبر، فالحروف محمولة على الأفعال، فرع عليها، والفروع أبداً تنحط درجتها عن درجة الأصول. .

٦ – تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها بالظرف وبقاؤه مخفوضا. . فالقياس والسماع يؤيدانه..

٧ – موقع الضمير بعد (لولا) وإنكار المبرد له، والبصريون على خفضه باعتبار (لولا) شبيه بالزائد، ورفع الكوفيين له على الفاعليه، لأن الحرفين المركبين لا يعملان. .

٨ – كما كان صوت البصريين جليا، جهوريا في مسألة :

– ضمير الفصل. . فالقياس والسماع يؤيدهم، فهو لا محل له، وأما قول الكوفين فمضطرب، حيث محله محل الاسم السابق له، ومحل الاسم اللاحق له . .

٩ – نسجت على نول الأنباري مسألتين :

الأولى : موصولية (أل) و الخلاف البين والاضطراب اللا محدود في كونها معرّفة أم موصولة، وانتهينا إلى القول بموصوليتها.

الثانية : في الظرف، وكونه من قبيل المفرد تارة، والجملة تارة أخرى، أم هو قسم برأسه ؟ وأحياناً يتعين تأويله بجملة. . وكذا اللغط الدائر حوله. . من كون المرفوع بعده العامل فيه الظرف أم متعلقه ؟

وأخيراً.. فإنّ دراسة القضايا النحوية، ومحاولة حلّ مشكلاتها، والانتصار لفريق على حساب الآخر ليس أمراً سهلا لاسيما إذا التزمت الموضوعية التي هي معيار ومحك الدراسة العلمية.

كما أؤكد على ثراء تراثنا النحويّ وأنه بحاجة ماسة لنظر الدارسين، والاغتراف من معينه العذب الرقراق. . فهو ذخيرة لا تنفذ، أليس معنيا بكتاب الله ؟ فنفائسة باقية مادامت السموات والأرض.

وبعد. . . فأرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت، والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتبه : المحتاج إلى عفو ربه / سعد بن محمد داود

فهرس الشواهد القرآنية

رقم الآية	الآيـــــــة	رقم الصفحة فى الكتاب
	سورة البقرة	
من الآية ٧٧	«ليس البر أن تولوا وجوهكم «	٣٧
١٤٣	«وما كان من المشركين «	٣٧
٢٧٢	«وإن كانت لكبيرة «	٧٦
٢٧٢	«ليس عليك هداهم «	٤١
٢٣٣	«لمن أراد أن يتم الرضاعة»	٨٥
١٩٦	«تلك عشرة كاملة «	١٢٦
٣٨	» فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون «	١٤٠
١٧	» مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً. . . الآية «	١٥٣
	سورة آل عمران	
١٨٦	» إن ذلك من عزم الأمور «	٤١
٦٢	» وما من إله إلا الله «	١٠٤
	سورة ا لنساء	
١	«و اتقوا الله الذى تساءلون و الأرحام «	١١
١١)	» وإن كنا نساء فوق اثتنين «	٣٠
(١٧٦)	» وإن كانتا إثنتين «	٧٣
(٢٧)	«يستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم «	١١٩
(٥٧)	» وندخلهم ظلاً ظليلا «	١٢٦
	سورة المائدة	
(٦٩)	» إن الذين آمنوا والذين هادو والصابئون والنصارى من آمن بالله و اليوم الآخر	١٦٢
(١١٣)	» ونعلم ان قد صدقتنا «	٨٣
(٧١)	» وحسبوا ألا نكون قتنة «	٨٤

	سورة الأنعام	
(٣)	» وهو الله فى السموات و الأرض»	٣٣
(٣٧)	«وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاءهم »	١١
(٥٩)	» وما تسقط من ورقة إلا يعلمها «	٣٢
	سورة آل الأعراف	
(٦٧)	» قال يا قوم ليس بى سفاهة «	٤١
(١٧٧)	» وأنفسهم كانوا يظلمون «	٤٦
(١٠٢)	«وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	٧٦
(١٨٥)	«وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم «	٨٢
(١٠٠)	«وأن لو نشاء أصبناهم «	٨٤
(٩٢)	«كأن لم يغنوا فيها «	٩٣
	سورة التوبة	
(٣)	«إن الله بريء من المشركين و رسوله «	٦٠
(٢٥)	«ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم «	١٣٤
	سورة يونس	
(٢)	«أكان للناس عجباً أن أوحينا «	٣٧
(١٠)	«وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين «	٨١
(٤٢)	«كأن لم تغنى بالأمس»	٩٣
(١٢١)	» كأن لم يدعنا إلى ضر مسه «	٩٣
	سورة هود	
(٨)	«ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم «	٤٦-٥٣
(١٠٦)	» إن ربك فعال لما يريد «	٣٢
(١١١)	» وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم «	٧٤
	سورة الرعد	
(٤٣)	» قل كفى بالله شهيداً بينى وبينكم ومن عنده علم الكتاب «	٣٠
	سورة إبراهيم	
(١٠)	» أفى الله شك فاطر السموات و الأرض «	٣٤

	سورة الحجر	
(٢٠)	» وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين «	١٢٠
	سورة الإسراء	
(٤٢)	» قل لو كان معه آلهة كما يقولون «	٣٧
	سورة مريم	
(٤٦)	» أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم «	٣٥
	سورة طه	
(٢٠)	«فإذا هي حية تسعى «	٦٧
،،(٦٩)	«أفلا يرون ألا يرجع إلهم قولاً»	٨٤
	سورة الأنبياء	
،،(٢٢)	«لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا «	
،،(٦٧)	«أف لكم ولما تعبدون من دون الله «	٣٢
،،(٥٤)	» لقد كنتم أنتم وآباءكم فى ضلال مبين «	١٠٩
	سورة الحج	
،،(٢٠)	» ولهم فيها معايش»	١٢
	سورة المؤمنون	
،،(١١٤)	» قال إن لبثتم إلا قليلا «	٧٢
	سورة ا لنور	
،،(٩)	» والخامسة أن غضب الله عليها «	٨٢
	سورة الشعراء	
،،(١٨٦)	» وإن نظنك لمن الكاذبين «	٧٦
	سورة النمل	
،،(٨)	» أن بورك من فى النار ومن حولها «	٨٢
،،(١٢)	» وجئتك من سبأ بنبأ يقين»	١٣٢
	سورة الروم	
،،(١٤٧)	» وكان حقا علينا نصر المؤمنين «	٣٧
	سورة الأحزاب	
،،(٥٦)	«إن الله وملائكتة يصلون على النبى «	٦٥

	سورة سبأ	
،،(٤)	» أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون «	٤٦
	سورة فاطر	
،،(١٤)	«ويوم القيامة يكفرون بشرككم «	٣٠
	سورة يَس	
،،(٣٢)	«وإن كل لما جميع لدينا محضرون «	٧٣
،،(٤٠)	» ولا الليل سابق النهار «	١٤٠
	سورة الصافات	
،،(٥٦)	«وإن كدت لتردين «	٧٦
،،(٣٧)	«وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا «	٧٩
،،(٤٧)	«لا فيها غول ولا هم عنهم ينزفون «	١٠٠
	سورة ص	
،،(٤٢)	«اركض برجلك هذا مغتسل بارد و شراب «	٣١
	سورة النجم	
،،(٣٩)	«وأن ليس للإنسان إلا ما سعى «	١٧
(٦-٧)	» ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى «	١٠٨
	سورة الرحمن	
،،(٣٩)	«فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان «	٩
	سورة الحديد	
،،(١٤)	«يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم "	٢٩
	سورة الممتحنة	
،،(١٠)	«ولا تمسكوا بعصم الكوافر»	٣١
	سورة القلم	
،،(٣)	» وإن لك لأجر غير ممنون «	٤١
،،(٤)	» وإنك لعلى خلق عظيم «	٤١
،،(٥١)	«وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم «	٧٦

	سورة نوح	
،،(٢٣)	«ولا يغوثاً ويعوقا ونصراً»	١٣٢
	سورة الجن	
،،(١٦)	» وأن لو استقاموا على الطريقة «	٨٤
	سورة المزمل	
،،(٢٠)	«علم أن سيكون منكم مرضى «	٨٣
	سورة الإنسان	
،،(٤)	«سلاسلاً واغلالاً»	١٣٢
،،(١٥)	«قواريراً»	١٣٢
	سورة النازعات	
،،(٢٦)	» إن فى ذلك لعبرة «	٤١
	سورة البلد	
،،(٥)	» أيحسب أن لا يقدر عليه أحد «	٨٤
	سورة التكاثر	
،،(٨)	» ثم لتسألن يوم إذا عن النعيم «	٣٢
	سورة الإخلاص	
،،(١-٢)	» قل هو الله أحد الله الصمد «	١٤١

فهرس الشواهد الشعرية

الرقم	البيـــــت	
	حرف الألف	
	الآي تترى والخوارق جمـــة جبريل رواح بهـــا غـــدّاء	٣٣
	له ناقــلات ما يغــب نوالهـــا ** وليــس عطـاء اليوم مانعـة غدا	٥٠
	إنما مصعب شـهاب من الله *** تجلـت عن وجهـــه الظلمـــاء	١٣٧
	ما دام حافظ سري من وثقت به*** فهو الذي لسـت عنـه راغبا أبدا	٣٩
	فخير نحن عــند الناس منكــم *** إذا الـداعي المثــوب قال يــالا	٣٦
	حرف الباء	
	وكائن بالأباطح من صديقٍ *** يراني لو أصبت هو المصابا	
	وجدنا لكم من آل حاميم آية *** تأولها منّا تقي معرب	
	يزن الأمور كأنما هو صيرف *** يزن النضار بدقو وحساب	
	فمنا جصين والبطين وقعنب *** ومناأمير المؤمنين شبيب	
	لكـــنه شـــاقه أن قيل ذا رجب*** فيا ليت عدة حول كلـــه رجب	١٢٤
	فاليوم قربت تهجونا وتشــتمنا*** فاذهب فما بك والأيام من عجب	١١٥
	ولســـت بمســـتبق أخا لا تلمه*** على شــعث أي الرجال المهذب	٧
	أين المفـــر والإلـــه الطالـــب*** والأشـــرم المغلوب ليس الغالب	٥٣
	ولســـت بنـــازل إلا ألمـت*** برحلي أو خيالتـــها الكـــذوب	١١٢
	فبينـــاه يشري رحله قال قـائل *** لمن جمـل رخو الملاط نجيب	١٣٩
	قد رأي مصعب في ساطع سبط *** منها ســـوابق غارات أطانيب	١٣٧
	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه*** فإن لنا الأم النجيبة والأب	٦٠

	فمن يك امسى بالمدينة رحله*** فإني وقيار بها لغريب	٦٣
	إن الشباب الذي مجد عواقبه***فيه نلذ ولا لذات للشيب	١٠١
	باتت فؤادى ذات الخال سالبة *** فالعيش إن حم لى عيش من العجب	٤٣

	حرف التاء	
	من لا يزال شـــاكرا على المعه *** فهو حر بعيشـــــة ذات سعة	٢٥
	فلو أنّ الطبا كانُ حولي *** وكان مع الأطباء الشفاة إذا ما أذهبوا ألماً بقلبي *** وإن قيل الشفاة هم الأساة	
	فتي هـــيجـــاء أنت وجـــارها*** إذا ما رجال بالرجال اســـتقلت	١٤٧
	حرف الجيم	
	أومت بعينيها من الهودج *** لولاك هذا العام لم أحجج	
	كأن أصوات من إيغالهن بنا *** أواخر الميس أصوات الفراريج	
	نلبث حولاً كاملاً كله *** لا نلتقى إلا على منهج	١٢٨
	حرف الحاء	
	بنا أبدا لا غـــيرنا يدرك المنى *** وتكشـف غمّاد الخطوب الفوادح	١١٥
	حرف الدال	
	لولا أبوك ولولا قبله عمر *** ألقت إليك معدّ بالمقاليد	
	كم دون ميّة موماة يُهال لها *** إذا تيممها الخريّت ذو الجلد	
	وما كل من يبدي البشاشة كائنا *** أخاك إذا لم تلفـــه لك منجـــــدا	٤٩
	إذا القعـــود كرّ فيـــه حفدا *** يوما جديـدا كلـه مطـــردا	١٢٦
	ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا *** مشمرا يستديم الحزم ذو رشـد	٢١
	وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم *** هم القوم كل القوم يا أم خالد	

	من القوم الرسـول الله منهم *** لهـم دانت رقاب بني معـــد	٢٥
	وقائلة ما بال دوســر بعدنا *** صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند	١٣٦
	أن تقرآن على أسماء ويحكما*** مني السلام وأن لا تبلغا أحدا	٨٥
	شلت يمينك إن قتلت لمسلما ***حلت عليك عقوبة المتعمد	٧٦
	أزف الترحل غير أن ركابنا*** لما تزل برحالنا وكأن قد	٩٣
	قالت أمامة لما جئت زائها *** هلا رميت ببعض الأسهم السود لا درّ درّك إني قد رميتهم *** لولا حددت ولا عذري لمحدود	
	أرى الحاجات عند أبي حبيب*** نكدن ولا أمية في البلاد	٩٩
	فقام يذود الناس عنها بسيفه *** وقال ألا لا من سبيل إلى هند	١٠٤
	ألا أيّهذا الزاجري أحضرُ الوغى *** وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي	
	قنافذ هداجون حول بيوتهم *** بما كان إياهم عطية عودا	٤٣
	حرف الراء	
	تحن إلى ليلى وأنت تركتها *** وكنت عليها بالملا أنت أقدر	
	إذا لم يعش حرّا بموطنه الفتى *** فسم الفتى ميْتاً وموطنه قبرا	
	لمن الديار بقنّة الحجر *** أقوين مذ حجج ومذ دهر	
	أبــك آيــة بي أو مصــدر *** من حمر الحلة جأب جســور	١١٦
	حذر أمورا لا تضــير وآمن*** ما ليس منجيــــه من الأقدار	١٠
	طلب الرازق بالكتائب إذ هوت*** بشــبيب غائلة الصدور غدور	١٣٤
	واعلم فعلم المرء ينفعه***أن سوف يأتي كل ما قدرا	٨٣
	فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا ***أن سوف تلقون حزيا ظاهر العار	٨٤

	لو لم تكن غطفان ولا ذنوب لها***إذن للام ذو أحسابها عمرا	٩٦
	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا ***أنيس ولم يسمر بمكة سامر	٩٣
	كأن لم يدمنها أنيس ولم يكن*** لها بعد أيام الهدملة عامر	٩٣
	لا هيثم الليلة للمطى *** ولا فتى مثل ابن خيبرى	٩٩
	فلما لحقنا و الجياد عشية *** دعوا يالكلب واعتزينا لعامر	١١٠
	أؤمل أن أعيش وأن يومي *** بأول أو بأهون أو جبار أو التالي دبار فإن أمنه*** فمؤنس أو عروبة أو شبار	١٣٢
	فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة ** بذي نفسها والسيف عريان أحمر	١٣٤
	إذا قال غاو من تنوخ قصيدة *** بها جرب عدت علي بزوبرا	١٣٨
	بحسبك في القوم أن يعلموا *** بأنك فيهم غني مضرّ	
	يا ما أميلح غزلانا شدن لنا*** من هؤليائكن الضال والسمر	١٤٩
	حرف السين	
	فكم نزهة فيك للحاضرين *** وكم راحة فيك للأنفس	
	ياليتني وأنت يا لميس***في بلدة ليس بها أنيس	٦٦
	حرف الصاد	
	أكاسره وأعلم أن كلانا *** على ما ساء صاحبه حريص	٨١
	حرف الضاد	
	قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا*** هلّم فإن المشرفي الفرائض	
	يغادر محض الماء ذو هو محضه *** على إثره إن كان للماء من محض يروي العروق الباليات من البلى *** من العرفج النجديّ ذو باد والحمض	
	وممن ولدوا عامر*** ذو الطول وذو العرض	١٣٧
	حرف العين	

	أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ *** فإن قومي لم تأكلهم الضبع	
	كم في بني بكر بن سعد سيدٍ *** ضخم الدسيعة ماجد نفّاع	
	يا سيدا ما أنت من سيد *** موطأ الأكناف رحب الذراع	١٤٧
	يقول الخنا وابغض العجم ناطقا*** إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	٢٠
	فيستخرج اليربوع من نافقائه *** ومن جحره بالشيخة اليتقصع	٢٠
	فما كان حصن ولا حابس *** يفوقان مرداس في مجمع	١٣٥
	يا ليتني كنت صبيا مرضعا *** تحملني الزلفاء حولا أكتعا إذا بكيت قبلتني أربعا *** إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا	١٢٦
	وغيرني ما غال قيسا ومالكا *** وعمرا وجحرا والمقشعر ألمعا	٢٦
	قد صرت البكرة يوما أجمعا *** حتى الضياء بالدجى تقنعا	١٢٨
	عبأت له رمحا طويلا وألة*** كأن قبس يعلى بها حين تسرع	٩١
	حرف الفاء	
	نعلق في مثل السواري سيوفنا *** فما بينها والأرض غوط نفائف	١١٤
	إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي *** عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف	١٣٤
	إن الربيع الجود والخريف*** يدا أبي العباس والسيوفا	٥٩
	نحن بما عندنا وأنت بما*** عندك راض والرأي مختلف	٦٣
	حرف القاف	
	هلا سألت بذي الجماجم عنهم *** وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	١١٤
	زحرت به ليلة كلها *** فجئت به مؤيدا حنفقيقا	١٢٦
	فلو أنت في يوم الرخاء سألتني***طلاقك لم أبخل وأنت صديق	٧٨
	وإلا فاعلموا أنا وأنتم***بغاة ما بقينا في شقاق	٦٥

	حرف اللام	
	ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	٢٠
	ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه*** ما لم يكن وأب له لينالا	١١١
	ألا فتى من بني ذبيان يحملني *** وليس حاملني إلا ابن حمال	١٤٨
	فلا تلحني فيها فإن بحبها *** أخاك مصاب القلب جم بلابله	٤٥
	ألا زعمت أسماءُ أنْ لا أحبها *** فقلت بلى لولا ينازعني شغلي	
	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *** فقالت لك الويلات إنك مرجلي	١٣١
	قالت أميمة ما لثابت شاخصا*** عاري الأشاجع ناحلا كالمنصل	١٣٥
	قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *** كنعاج الفلا تعسفن رملا	١١٠
	ما اقدر الله أن يدني على شحط***من داره الحزن ممن داره صول	١٥١
	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم *** فليس سواء عالم وجهول	٣٨
	وليس اليرى للخل مثل الذي يرى*** له الخل أهلا أن يعيد خليلا	٢١
	كم نالني منهم فضلا على عُدمٍ *** إذ لا أكاد من الأقتار أحتمل	
	نصروا نبيهم وشدوا أزره *** بحنين يوم تواكل الأبطال	١٣٤
	في فتية كسيف الهند قد علموا *** أن هالك كل ما يحفى وينتعل	٨١
	علموا أن يؤملون فجادوا *** قبل أن يسألوا بأعظم سؤل	٨٥
	بأنك ربيع وغيث مريع *** وأنك هناك تكون الثمالا	٨٠
	وما قصرت بي في التسامي خؤولة ***ولكن عمي الطيب الأصل والخال	٦٠
	حرف الميم	
	تبصر خليلي هل ترى من ظعائن*** تحملن بالعلياء من فوق جرثم	١٣١

	لا طيب للعيش ما دامت منغصة*** لذاته بادكار الموت والهرم	٣٩
	لإن كان سلم الشيب بالصد مغريا*** لقد هوّن السلوان عنها التحلم	٤٣
	فيها الرماح وفيها كل سابغة *** جدلا ومحكمة من نسج سلام	١٣٠
	فتعلمي أن قد كلفت بكم *** ثم افعلي ما شئت من علم	٨٣
	ويوما توافينا بوجه مقسم *** كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	٧٩
	وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه ***فسرت وساءت كل ماش ومضرم تمشي بها الدرماء تسحب قصبها *** كأن بطن حبلى ذات أونين مؤتم	٩١
	لولا بنوها حولها لخبطها *** كخبطة عصفور ولم أتلعثم	
	لا يهونك اصطلاء لظى الحر*** ب فمحذورها كأن قد ألما	٩٤
	حرف النون	
	لولا العقول لكان أدنى ضيغم *** أدنى إلى شرف من الإنسان	
	ولا ينطق المكروه من كان بينه*** إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	١١٥
	لا تأخذنّ من الأمور بظاهرٍ *** إن الظواهر تخدع الرائينا	
	إذا بنا بل إنسيان اتقت فئة*** ظلت مؤمنة مما تعادينا	١١٦
	ومستبدل من بعد غضبى صريمة***فأحر به من طول فقر واحريا	١٥٤
	خليلي هل طب ؟ فإني وأنتما *** وإن لم تبوحا بالهوى دنفان	٦٢
	ولي نفسٌ تنازعني إذاما *** أقول لها لعلّي أو عساني	
	أمسى أبان ذليلا بعد عزته*** وما أبان لمن أعلاج سودان	٧٢
	قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان *** وربع عفت آثاره منذ أزمان	
	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك*** وإن مالك كانت كرام المعادن	٧٥
	أشاء ما شئت حتى لا أزال لما*** لا أنت شائية من شأننا شاني	١٠٠

	معاوي إني لم أبايعك فلتة *** ومازال ما أسررت مني كما علن أتطمع فينا منْ أراق دماءنا *** لولاك لم يعرض لأحسابنا حسن	
	ووجه مشرق اللون *** كأن ثدياه حقان	٩٢
	وثديا مثل حق العاج رخصا ***حصانا من أكف اللامسينا	٩٢
	ذعرتم أجمعون ومن يليكم *** برؤيتنا وكنا الظافرينا	١٠٩
	حرف الهاء	
	فقلت عساها نار كأس وعلّها *** تشكّى فآتي نحوها فأعودها	
	تؤم سنانا وكم دونه *** من الأرض محدودبا غارها	
	أكر على القبيلة لا أبالي*** أفيها كان حتفي أو سواها	١١٤
	فباتت ركاب بأكوارها*** لدينا وخيل بألبادها لقوم كانوا هم المنفدين*** شرابهم قبل إنفادها	١٣٨
	غلب المساميح الوليد سماحة *** وكفي قريشا المعضلات وسادها	١٣٨
	إذا أوقدوا نارا لحربي عدوهم*** فقد خاب من يصلى بها وسعيرها	١١٥
	بيناه في دار صدق قد أقام بها*** حينا يعللنا وما نعلله	١٤٠
	ومصعب إذا جد الأمـــــــر أكثرها وأطيبها	١٣٧
	كم بجودٍ مقرف نال العلا ** وشريفٍ بخله قد وضعه	
	حرف الواو	
	إن اللئام إذا أذللتم صلحوا *** على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا	
	مهلا أعاذل قد جربت من خلقي *** أني أجود لأقوام وإن ضننوا	١٣٠
	حرف الياء	
	كم عمة لك يا جرير وخالة *** فدعاء قد جلبت عليّ عشاري	
	وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى *** بأجرامه من قُنّة النبق منهوي	

قائمة المصادر و المراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – اتحاف فضلاء البشر في القراءات الربعة عشر، الدمياطي (أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء) صححه علي محمد الضباع – مطبعة المشهد الحسيني – القاهرة بدون تاريخ.

٣ – ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان التوحيدي تحقيق د / رجب عثمان محمد مراجعة د / رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى (١٤١٨– ١٩٩٨) مطبعة المدني القاهرة.

٤ – أسرار العربية (ابن الأنباري) تحقيق وتعليق / بركات يوسف هبود

الطبعة الأولى (١٤٢٠) هجرية : دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت – لبنان.

٥– إعراب القرآن الكريم – محيي الدين درويش – الطبعة السابعة (١٤٢٠ – ١٩٩٩) دار ابن كثير – دمشق – سوريا.

٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف (ابن الأنباري) تحقيق الشيخ / محمد محي الدين

عبدالحميد. الطبعة الرابعة (١٣٨٠) هجرية المكتبة التجارية الكبرى – مصر

٧ – الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد

وهو مطبوع مع كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف (لابن الأنباري).

٨ – أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (ابن هشام الأنصاري) تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد٠ الطبعة الخامسة (١٣٩٩) هجرية – دار الجيل – بيروت – لبنان.

٩– البحر المحيط (أبو حيان الأندلسي) طبعة (١٤٢٢) هجرية – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

١٠– تاريخ النحو وأصوله : د عبدالحميد السيد طلب مطبعة العلوية – القاهرة –

(بدون تاريخ).

١١ – تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد (ابن مالك) تحقيق / محمد كامل بركات

طبعة (١٣٨٧) هجرية دار الكتاب العربي – مصر.

١٢ – التصريح بمضمون التوضيح – الشيخ / خالد الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠٠) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان

١٣– التوهم عند النحاة. د / عبدالله أحمد جاد الكريم، الطبعة الأولى (١٤٢٢) هجرية – مكتبة الآداب – مصر.

١٤ – الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني) تحقيق / محمد علي النجار

الطبعة الثانية (١٣٧٤) هجرية – دار الكتب – مصر.

١٥ – دراسات نقدية في النحو العربي. د / عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح – الكويت – بدون تاريخ.

١٦– شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد

الطبعة الرابعة عشر (١٣٨٤) هجرية – مطبعة السعادة – مصر.

١٧– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني

– مطبوع مع حاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية – مصر – بدون تاريخ.

١٨– شرح قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام الأنصاري) شرح الشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى، المكتبة العصرية – صيدا – لبنان.

١٩ – شرح الكافية في النحو للشيخ " رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي

طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٢٠– شرح المفصل / موفق الدين يعيش بن علي يعيش، إدارة الطباعة المنيرية – مصر.

٢١– عامل الخلاف عند الكوفيين. د / عبد اللطيف محمد داود، الطبعة الأولى

(١٤١٧) هجرية مركز الصفا – مصر.

٢٢– عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد

مطبوع مع كتاب (أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري).

٢٣– علل النحو – أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق. تحقيق / محمود نصّار

الطبعة الأولى (١٤٢٢) هجرية) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٢٤– العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية – للجرجاني – شرح الشيخ خالد الأزهري – تحقيق د / البدراوي زهران – الطبعة الأولى (١٩٨٣) دار المعارف – القاهرة.

٢٥– في علمي العروض والقافية. د / أمين علي السيد، الطبعة الرابعة(١٩٩٩. م) – دار المعارف – مصر.

٢٦– الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق عبد السلام محمد هارون – الطبعة الثالثة (١٩٨٨)، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٧– الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي – القاهرة (١٣٥٤) هجرية

٢٨- لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية) د/ محمد حماسة عبداللطيف

الطبعة الأولى (١٤١٦) هجرية - دار الشروق - مصر

٢٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د، مهدي المخزومي - طبعة الحلبي (١٣٧٧ هجرية - ١٩٥٨ م)

٣٠- المدارس النحوية. د/ شوقي ضيف، الطبعة الخامسة (١٩٨٧ م) - دار المعارف - مصر.

٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ابن هشام الأنصاري)

تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبدالحميد طبعة (١٤٢٢) هجرية المكتبة العصرية - صيدا - لبنان.

٣٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف الشيخ/ محمد محي الدين عبدالحميد

مطبوع مع كتاب شرح ابن عقيل للألفية.

٣٣- النحو الوافي - الآستاذ عباس حسن - الطبعة الخامسة (بدون تاريخ) دار المعارف - مصر.

٣٤- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت٠

٣٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (السيوطي) تحقيق. أ - عبدالسلام هارون، ود/ عبدالعال سالم مكرم. طبعة (١٣٩٤)هجرية - دار البحوث العلمية - الكويت

الفهـــــــرس

البيـــــــان	الصفحات
الإهداء	٢
خاطرة للمؤلف	٣
المقدمة	٤
التمهيد	٨
بين مدرستي البصرة والكوفة.	١٦
الإعراب والبناء	٢٨
المسألة الأولى – العطف بالرفع على موضع اسم إنّ.	٤٥
المسألة الثانية – تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها بفاصل.	٥٥
المسألة الثالثة – منع صرف مالا ينصرف للضرورة.	٦٨
المسألة الرابعة – إعراب الاسم الواقع بعد (مذ – منذ).	٩٤
المسألة الخامسة – موقع الضمير بعد (لولا).	١٠٦
المسألة السادسة – اسم (لا) النافية للجنس المفرد.	١٢٠
المسألة السابعة – موضع ضمير الفصل من الإعراب.	١٢٨
المسألة الثامنة – تقديم خبر (ليس) عليها.	١٤٢
المسألة التاسعة – تخفيف (إنْ، وأنْ، وكأنْ).	١٥٧
المسألة العاشرة – عطف الظاهر على الضمير.	١٥٨
المسألة الحادية عشرة – توكيد النكرة توكيداً معنوياً.	١٧٠
المسألة الثانية عشرة – التعجب القياسي.	
المسألة الثالثة عشرة – موصولية (أل)	
المسألة الرابعة عشرة – الظرف والمجرور.	
خاتمة البحث	
فهارس البحث	
المصادر والمراجع.	
فهرس الكتاب.	